# فتح المجيد

شرح

الدر الفريد في عقائد أهل التوحيد

تأليف

الشيخ محمد نووي ابن عمر الجاوي الشافعي

وبالهامش

## الدُّرُّ الفَرِيدُ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ

للشيخ أحمد ابن السيد عبد الرحمن النحراوي

رحمهما الله تعالى ونفع بعلومهما

آمين



يُطلب

من المعهد الإسلامي السلفي

# فتح المجيد

شرح

## الدر الفريد في عقائد أهل التوحيد

تأليف

الشيخ محمد نووي ابن عمر الجاوي الشافعي

وبالهامش

## الدُّرُّ الفَرِيدِ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ

للشيخ أحمد ابن السيد عبد الرحمن النحراوي

رحمهما الله تعالى ونفع بعلومهما

آمين



يُطلب

من المعهد الإسلامي السلفي







وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الواحد فى ذاته وصفاته الذى بعث سيدنا محمدا للخلق بالتوحيد بباهر آياته ، والصلاة والسلام على عروس الرسل

الحمد لله الموجود لذاته القديم الباقى المخالف للخلق الغنى لذاته الواحد القادر المريد العليم ذى الحياة والسمع والبصر والكلام القديم ، والصلاة والسلام على أفضل الرسل الصادقين فى دعواهم وأحكامهم المعصومين من منهيات الظاهر والباطن المبلغين لما يجب علينا تصديقه وعلى آله وصحبه أجمعين . (أما بعد) فيقول الحقير المعترف بالذنب والتقصير محمد بن عمر الجاوى وهب الله لهما المساوى : هذا شرح لطيف على [الدر الفريد فى عقائد أهل التوحيد] للعلامة الفهامة شيخى وسيدى الشيخ أحمد النحراوى غفر الله له جميع المساوى وأفاض علينا من بركاته صيبه [فتح المجيد شرح الدر الفريد فى عقائد أهل التوحيد] وقد اقتطفته من الكتب المعتمدة فما كان من صواب فهو ينسب إليها وما كان من غير ذلك فهو من زلة القلم بسبق الوهم وأسأل الله من فضله العميم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كل من يريد التعلم والتعليم ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وهو حسبى ونعم الحبيب ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (بسم الله الرحمن الرحيم) أى أؤلف متبركا باسمه العظيم والله علم للذات البحت الأقدس والرحمن صفة له ومعناه المنعم بعظائم النعم والرحيم صفة ثانية ومعناه المنعم بدقائقها فهو المنعم بجميع الآلاء المستوجب لأنواع المحامد (الحمد) أى الثناء على الجميل غير المطبوع ثابت (لله) على جهة الاختصاص والارتباط (الواحد فى ذاته وصفاته) فلا مماثل لذاته ولا مشابه له وليس له صفتان من جنس واحد ولا مشابه لصفاته (الذى بعث سيدنا محمدا) صلى الله عليه وسلم (للخلق) أى كافة ممن أدرك زمانه صلى الله عليه وسلم بالتحقق فى الدنيا وممن تقدمه بالتقدير فيها وبالتحقق فى الآخرة يوم يكون الكل تحت لوائه صلى الله عليه وسلم لكن إرساله صلى الله عليه وسلم للثقلين الانس والجن إرسال تكليف ولغيرهما إرسال تشريف أى إرسال يثبت به شرفه صلى الله عليه وسلم على جميع الخلق فتكون له صلى الله عليه وسلم السيادة عليهم (بالتوحيد) أى بإفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وأفعالا (بباهر آياته) أى مؤيدا منه تعالى بالعلامات الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم الظاهرة الغالبة من صورته البهية وسيرته اللطيفة ومعجزاته الكثيرة (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أى زيادة الاكرام أو السلامة من الآفات (على عروس الرسل) فإنه جمع فيه صلى الله عليه وسلم أنواع كمالات الرسل ومعجزاتهم كما أنه يجمع للعروس ألوان الأطعمة وأصناف

العروس يشبه شأنه شأن الملك في نفوذ الأمر وخدمة الجميع له فهو صلى الله عليه وسلم قد تمكن من التصرف التام في الملك والملكوت (وسيد كل من لك عليه سيادة) أي كل من ثبتت سيادة الله تعالى عليه فهو صلى الله عليه وسلم سيد كل مخلوق وفي كلامه التفات من الغيبة إلى الخطاب حيث قال الحمد لله وبعث فان الاسم الظاهر من جملة الغيبة ثم قال وسيد كل من لك بالخطاب (وعلى آله) وهم من تحرم عليهم الزكاة وهم بنو هاشم والمطلب عند الشافعي وبنو هاشم فقط عند مالك وصح أن يراد بالآل هنا الأقارب (وصحبه) والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم لقيا متعارفا بأن يكون في الأرض بجسمه مع الإيمان به صلى الله عليه وسلم حالة البعثة قال صلى الله عليه وسلم «إن الله اختار أصحابي على جميع العالمين سوى النبيين واختار من أصحابي أربعة أبا بكر وعمر وعثمان وعليا فجعلهم خير أصحابي وفي أصحابي كلهم خير» وقال صلى الله عليه وسلم «أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقضاهم علي وأفرضهم زيد وأقرؤهم أبي وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» رواه أحمد عن أنس (والتابعين لهم) أي للصحب (في) الإيمان المؤدي إلى (الحسنى) أي الجنة (وزيادة) أي وإلى النظر إلى ذات الله الأقدس وإن كانت معهم ذنوب (وبعد) الواو للاستئناف والظرف معمول لمحذوف أي وأقول بعد ما تقدم والفاء التي بعده زائدة لتزيين اللفظ أو تنزيلا للظرف منزلة الشرط كقوله تعالى «وإذ لم يهتدوا به فسيقولون» ويحتمل أن الواو نائبة عن أما النائبة عن مهما وحينئذ فالظرف معمول للجزاء والفاء واقعة في جواب أما التي نابت عنها الواو (فيقول كثير المساوي) أي المعاصي والعيوب (الفقير) أي كثير الفقر أو دائم الفقر أي الحاجة (لرحمة ربه أحمد) ابن السيد عبد الرحمن (النحراوي) نسبة إلى النحارية بلدة من بلاد مصر (لما كان يجب على كل مكلف الجزم بعقائد التوحيد وكان الإيمان) أي صحته (متوقفا على الجزم بذلك) أي المذكور من عقائد التوحيد (فمن لم يجزم بذلك) أي ومن لم يعتقد عقائد التوحيد اعتقادا جازما بأن كان يتردد في شيء منها (فهو كافر) لتردده فيما يجب جزمه (والعياذ) أي التحصن من الكفر وأسبابه (بالله تعالى وكان من العوام من لا يتقن تلك العقائد) أي لا يثبتها بالدليل الإجمالي (جمعها) أي العقائد (في ورقات لطيفة) أي قليلة (على وجه) أي طريق (سهل إن شاء الله تعالى) فقوله جمعها جواب لما الرابطة. واعلم أن المراد بالجزم هو الجزم الناشئ عن دليل فلذلك يجب على كل مكلف أن يعرف لكل عقيدة دليلا جمليا ليخرج عن حكم التقليد وهو المعجوز عن تفسير الدليل بذكر مقدمتين صغرى وكبرى على الوجه المطلوب وعن دفع شبهه وهو ما يقتضي القدح في الجزم وما يظن دليلا وليس بدليل أو عن رد الاعتراضات التي ذكرها الفلاسفة ، وأما معرفة الدليل التفصيلي وهو المقدور على تركيب الدليل وفك شبهه فهي واجبة على سبيل فرض الكفاية فيجب أن يكون في كل مسافة قصر عالم به وببقية الأحكام الشرعية بحيث لا يزيد ما بين كل عالمين على مسافة القصر بخلاف القاضي فانه يجب أن يكون في كل مسافة عدوى لكثرة الخصومات والمعجوز عن أحد الأمرين فقط وهو تركيب الدليل وفك شبهة الدليل يسمى جمليا أيضا . ثم اعلم أن التقليد في الدليل مذموم كالتقليد في المدلول كما لو قلد في دليل الوحدانية وهو أنه لو كان ثان في الألوهية لفسدت السموات والأرض ولم يعرف هذا الفساد فهو مقلد في الدليل كما أنه مقلد في المدلول الذي هو صفة الوحدانية وكما لو قلد في دليل أن العالم حادث وكل حادث له صانع ولم يعرف حدوث العالم فهو مقلد في الدليل كالمقلد في صفة الصانع له وكما لو قلد في دليل حدوث العالم وهو تغيره وملازمته للأعراض ولم يعرف ذلك فهو مقلد في الدليل كالمقلد في المدلول الذي هو صفة العالم وهي حدوثه فلا بد لكل مكلف بعد التقليد من المعرفة وهي الجزم المطابق للنسبة التي في علم الله تعالى أو في اللوح المحفوظ كذا أفاد الشرقاوي ومن حفظ العقائد

وسيد كل من لك عليه سيادة وعلى آله وصحبه والتابعين لهم في الحسنى وزيادة .
( وبعد ) فيقول كثير المساوي الفقير لرحمة ربه أحمد النحراوي : لما كان يجب على كل مكلف الجزم بعقائد التوحيد وكان الإيمان متوقفا على الجزم بذلك فمن لم يجزم بذلك فهو كافر والعياذ بالله تعالى وكان من العوام من لا يتقن تلك العقائد جمعها في ورقات لطيفة على وجه سهل إن شاء الله تعالى

بالتقليد كغالب العوام فالأصح أنه مؤمن عاص إن قدر على النظر وغير عاص إن لم يقدر عليه والنظر هو أن يتأمل بفكره في المصنوعات فيستدل به على وجود الصانع وصفاته فينظر في أحوال ذاته وما اشتملت عليه من سمع وبصر وكلام وطول وعمق ورضى وغضب وبياض وحمرة وسواد وعلم وجهل ولذة وألم وغير ذلك مما لا يحصى ثم يتأمل في العالم العلوي من سموات وكواكب وسحاب وغيرها ثم يتأمل في العالم السفلي كالأرض وما فيها من المعادن والبحار والنبات والريح وغير ذلك (وسميتها) أي هذه العقائد (الدر الفريد) أي النفيس (في) بيان (عقائد أهل التوحيد فقلت وبالله) أي بسبب عونه (التوفيق) أي وقوع الطاعة (يجب شرعا) أي حالة كون ذلك الوجوب شرعيا لا عقليا أو من جهة الشرع لا من جهة العقل أو وجوب شرع أو بالشرع والمراد بالشرع هنا بعثة أحد من الرسل (على كل مكلف أي بالغ عاقل قد بلغته دعوة الرسول) أي الذي أرسل إليه (صلى الله عليه وسلم) بأن يعلم أن الله أرسل رسولا يدعو الناس إلى دينه وكان ممن أرسل إليه ذلك الرسول ذكرا كان أو أنثى حرا أو عبدا إنسا أو جنا ولا بد أن يكون سليم السمع أو البصر (أن يجزم) أي جزما مطابقا لما في نفس الأمر ناشئا عن دليل ولو جمليا (بكل ما يجب لله تعالى) أي ما يثبت بالشرع فقط كالسمع والبصر والكلام أو بالعقل سواء ثبت بالشرع أو لا كغير هذه الثلاثة (وما يستحيل) أي عليه تعالى عقلا وشرعا (وما يجوز في حقه تعالى) كذلك أي بحسب الطاقة البشرية فما قام عليه الدليل وجب علينا معرفته تفصيلا وما لم يقم عليه دليل وجبت معرفته إجمالا (وكذا) أي كالوجوب السابق في كونه بالشرع لا بالعقل وفي الإثم بتركه (يجب عليه) أي المكلف (أن يجزم بما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام) والمراد بالرسل ما يعم الأنبياء كما قاله السحيمي (ولما كان كل من الواجب والمستحيل والجائز متوقفا على التعريف) أي الذي يبين المعرف ويميزه عن غيره (لأن الحكم بالشيء أو عليه) أي الشيء (فرع عن تصوره) وذلك نحو قولك زيد قائم فزيد محكوم عليه والقيام محكوم به والحكم هو إسناد القيام إلى زيد فإذا تصورت ذات زيد وتصورت معنى القيام صح لك حينئذ أن تحكم بالقيام على ذات زيد (فلا تحكم على الشيء بأنه واجب أو مستحيل أو جائز حتى تعرف معناه) أي حقيقة كل من الواجب والمستحيل والجائز (بدأت بتعريفها) أي هذه الثلاثة (فقلت فالواجب هو الذي لا يمكن عدمه) والمراد بعدم الواجب هو نفيه لا العدم المقابل للوجود كقول بعضهم: التشكي من الأقدار من عدم الرضا عن المختار وكقول حسان مداح رسول الله من بحر الخفيف:

رب حلم أضاعه عدم الما ... ل وجهل غطى عليه النعيم

فإن المراد نفي الرضا ونفي المال بوجود السخط والفقر لا كونهما معدومين (وذلك) أي الواجب إما ضروري (كالتحيز للجرم) وحقيقة التحيز هو الممانعة على القدر المأخوذ من الفراغ أي منعك الغير أن يحل في مكانك أي مدافعتك إياه لا نفس أخذ الفراغ أي الخلو والحيز هو القدر الذي تقع عليه الممانعة وهو المكان والمتحيز هو المانع لغيره من أن يحل حيث حل هو ومثل التحيز ثبوته فكل منهما واجب مقيد أي لا يقبل الانتفاء ما دام الجرم وعبر المصنف بالجرم لأنه يشمل الجسم والجوهر الفرد فالجسم هو ما تركب من جوهرين فردين فأكثر والجوهر الفرد هو الذي لا يحتمل القسمة لصغره وكل منهما يسمى جرما لأنه يشغل فراغا أي خلوا بحسب نظر الشخص لا في الواقع لأن ما بين السماء والأرض مملوء بالريح لكن أجزاؤه لطيفة فإذا جاء شخص في مكان انضم بعضه إلى بعض كالماء ولو فرض عدمه دقيقة لم يعش حيوان ولم ينبت نبات (و) إما نظري (كذاته تعالى وصفاته) فإن ذلك لا يدرك وجوبه إلا بالتأمل في الدلائل (فإن كلا منهما) أي من التحيز للجرم ومن ذاته تعالى وصفاته (لا يمكن عدمه) أي لا يقبل

الانتفاء

وسميتها [الدر الفريد في عقائد أهل التوحيد] فقلت وبالله التوفيق: يجب شرعا على كل مكلف أي بالغ عاقل قد بلغته دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجزم بكل ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى وكذا يجب عليه أن يجزم بما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام . ولما كان كل من الواجب والمستحيل والجائز متوقفا على التعريف لأن الحكم بالشيء أو عليه فرع عن تصوره فلا تحكم على الشيء بأنه واجب أو مستحيل أو جائز حتى تعرف معناه، بدأت بتعريفها فقلت فالواجب هو الذي لا يمكن عدمه وذلك كالتحيز للجرم وكذاته تعالى وصفاته فإن كلا منهما لا يمكن عدمه

الانتفاء (والمستحيل هو الذى لا يمكن وجوده) أى الذى لا يقبل الثبوت وهو إما ضرورى (كعدم التحيز للجرم) أى عدم منع الجرم غيره من الحلول فى الحيز (و) إما نظرى (كالشريك له) عز وجل (تعالى الله عنه علوا كبيرا) أى تنزه الله عن الشريك تنزها عظيما فاستحالة الشريك له لا تدرك إلا بعد التفكر فى دليل الوحدانية (والجائز هو الذى يمكن وجوده وعدمه) أى الذى يمكن ثبوته تارة وعدمه تارة أخرى (وذلك) أى الجائز إما نظرى (كبعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام) فإرساله تعالى للرسل بفضله لا بطريق الوجوب لأنه تعالى لا يجب عليه شئ (وإثابة المطيع) أى وتعذيب العاصى فلو وجب عليه تعالى شئ لما كان فاعلا مختارا وذلك باطل (و) إما ضرورى (كولد لزيد) فوجود ولد لزيد وعدمه جائز أى يصدق العقل بذلك من غير تفكر فيتلخص أن كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ينقسم قسمين ضرورى ونظرى فالجميع ستة ويمكن تمثيل الأقسام الثلاثة بحركة الجرم وسكونه فالواجب أحدهما لا بخصوصه والمستحيل خلوه عنهما جميعا والجائز ثبوت أحدهما معينا بدلا عن الآخر (فمما يجب لله تعالى عشرون صفة واجبة أى لا تقبل الانتفاء) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر تقديره إذا سألت عما يجب لله تعالى فنقول لك مما يجب لله عشرون صفة وقوله مما يجب خبر مقدم وقوله عشرون مبتدأ مؤخر أى فنقول لك عشرون صفة بعض ما يجب له أى بعض الذى وجب علينا معرفته ويحتمل أن عشرون مبتدأ خبره محذوف وقوله مما يجب حال أى فنقول لك عشرون صفة يجب على كل مكلف معرفتها تفصيلا حالة كون العشرين بعض الواجب لله تعالى الذى وجبت علينا معرفته لأن الواجب لله تعالى الذى لا يقبل الانتفاء لا نهاية له لكن بعضه نصب لنا دليلا على خصوصه فوجب علينا معرفته تفصيلا وهو العشرون صفة وبعضه لم ينصب لنا عليه دليلا وهو ما عدا العشرين فوجب علينا معرفته إجمالا لا تفصيلا لعدم ما يدل على تعيينه ولا يصح أن يكون عشرون فاعلا ليجب لما يلزم على ذلك من خلو جملة الصلة عن العائد كما أفاده محمد الدسوقى (ومما يستحيل عليه عشرون صفة مستحيلة أى لا تقبل الثبوت فتلك) أى المذكور من مجموع الواجبات والمستحيلات (أربعون عقيدة ويضم لذلك) أى المجموع (الجائز) له تعالى وهو واحد (فيكون الجميع) أى جميع المجموع الذى يتعلق بالله تعالى (إحدى وأربعين عقيدة، ويجب للرسل عليهم الصلاة والسلام أربع صفات واجبة أى لا تقبل الانتفاء، ويستحيل فى حقهم عليهم الصلاة والسلام أربع هى ضد الأربع الواجبة) لأنه إذا ثبت الواجب انتفى ضده (ويضم لذلك) أى المذكور من مجموع الواجبات والمستحيلات (الجائز) للرسل وهو أمر واحد (فالجميع تسع صفات فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام تضم) أى هذه التسعة (للإحدى والأربعين التى فى حقه تعالى فيكون الجميع خمسين عقيدة يجب على كل مكلف أن يجزم بها) أى بالخمسين جزما موافقا لما فى نفس الأمر (فالأولى من الصفات الواجبة له تعالى الوجود) أى وجود الله الذاتى بمعنى أن وجوده تعالى لذاته أى ليس بتأثير الغير (وقد اختلف فيه) أى فى معنى الوجود من حيث هو أى لا بقيد كونه صفة له تعالى (فقيل) أى قال الرازى وجماعة (هو) أى الوجود (غير الموجود) أى هو صفة ليست موجودة فى الخارج ولا معدومة فى نفسها لأن مدلولها إثبات فى العقل دون الخارج لأن ذات الله غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا فينتج هذا الدليل أن ذاته تعالى غير وجوده ولأن الوجود لو كان عين الذات لكان قولنا الجوهر موجود بمنزلة قولنا الجوهر الجوهر فى عدم حصول الفائدة لأنه لا يفيد غير تكرار اللفظ وإذا قلنا الوجود زائد على الذات فهو بمنزلة قولنا زيد موجود فإنه يفيدنا وجود زيد دون عدمه ولأنه لو كان عينا لكان الثوب الأبيض الذى صبغ بسواد إذا صبغ ذهاب صفة البياض لأن البياض صفة نفسية للثوب فلما كان جرم الثوب باقيا والذى ذهب إنما هو البياض فقط وخلفه السواد علمنا أن الوجود ليس عين الذات بل هو زائد عليها وهو المذهب الحق قال العضد فيجب تأويل مذهب

والمستحيل هو الذى لا يمكن وجوده كعدم التحيز للجرم وكالشريك له تعالى الله عنه علوا كبيرا. والجائز هو الذى يمكن وجوده وعدمه وذلك كبعثة الرسل عليهم الصلاة والسلام وإثابة المطيع وكولد لزيد. فمما يجب لله تعالى عشرون صفة واجبة أى لا تقبل الانتفاء، ومما يستحيل عليه عشرون صفة مستحيلة أى لا تقبل الثبوت فتلك أربعون عقيدة ويضم لذلك الجائز فيكون الجميع إحدى وأربعين عقيدة. ويجب للرسل عليهم الصلاة والسلام أربع صفات واجبة أى لا تقبل الانتفاء، ويستحيل فى حقهم عليهم الصلاة والسلام أربع هى ضد الأربع الواجبة ويضم لذلك الجائز فالجميع تسع صفات فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام تضم للإحدى والأربعين التى فى حقه تعالى فيكون الجميع خمسين عقيدة يجب على كل مكلف أن يجزم بها فالأولى من الصفات الواجبة له تعالى الوجود، وقد اختلف فيه فقيل هو غير الموجود

فعلى هذا فهو حال أي واسطة بين الوجود والعدم وقيل عين الموجود بمعنى أنه ليس زائدا على ذات الموجود بحيث يكون له تحقق في الخارج كالذات بحيث لو كشف عنا الحجاب نراه كصفات المعاني وإنما هو أمر اعتباري يتعقل في الذهن زيادة على تعقل الذات وليس المراد بكونه عين الموجود كونه عينا حقيقة بل المراد أنه لا يلاحظ في الخارج زيادة على ملاحظة الذات بل يلاحظ في الذهن فقط فهو صفة له تعالى حقيقة بدليل أن علماء التوحيد أقاموا عليه الدليل ولو كان عين الذات لم يقيموا عليه دليلا وهل يجب على المكلف الجزم بأن الوجود عين الذات أو غيرها أو لا يجب الجواب أنه لا يجب وإنما الواجب عليه الجزم بأن وجوده تعالى واجب لا يقبل الانتفاء ووجوده تعالى من غير مادة ومن غير واسطة بمعنى أنه لم يؤثر أحد في وجوده تعالى بل وجوده لذاته بمعنى أنه لم يفتقر إلى من يوجده وذاته اقتضت وجوده بمعنى أنه لم يوجده هو نفسه ثم إن وجوده تعالى قد شهد به كل موجود

الأشعري بما يوافقه لأنه علل صحة الرؤية بالوجود ولأن العقل يلاحظ الماهية بدون الوجود وبالعكس ولأنا نعقل الماهية ونشك في وجودها بأن تراد بالعينية في كلامه عدم دلالته على زيادة خارجة عن الذات كزيادة الحمرة على الذات المتصفة بها لأنه لا معنى للوجود في الخارج والمشاهدة إلا الذات وليس مراده اتحاد المفهوم حتى يكون مفهوم الوجود بعينه نفس مفهوم الذات بعينه لأنه باطل ضرورة تغاير المفهومين ولامتناع كون المعنى ذاتا إذ مفهوم الوجود دال على ذات ثابتة والوجود مصدر يحمل على ... هو بمعنى فأراد الأشعري بقوله الوجود عين الذات أنه مشترك بين الذات والثبوت أي يطلق على الذات وعلى ثبوتها على وجه الاشتراك اللفظي فلذا قال ابن ذكرى من بحر الرجز :

والحق في زيادة الوجود ... في العقل لا في الخارج المعهود

كذا أفاده الشيخ أحمد السحيمي (فعلى هذا) أي القول (فهو) أي الوجود (حال) أي صفة ثبوتية أي لها ثبوت وتحقق في الخارج عن الذهن وفي نفس الأمر سواء وجد ذهن أم لم يوجد (أي واسطة بين الوجود والعدم) فهو لم يصعد إلى رتبة الموجود حتى يشاهد ولم ينزل إلى رتبة المعدوم حتى يكون ذات عدم فوجود زيد مثلا حال واجبة لذاته أي لا تنفك عنها بل هي ثابتة لها ولازمة لها ما دامت الذات ثابتة وهذه الحال غير معللة بعلة أي لم تلازم شيئا آخر غير الذات (وقيل) أي قال الشيخ أبو الحسن علي الأشعري (عين الموجود) أي الوجود عين ذات الموجود (بمعنى أنه) أي الوجود (ليس زائدا على ذات الموجود) متلبسا (بحيث يكون له) أي الوجود (تحقق في الخارج كالذات) أي كتحقق الذات متلبسا (بحيث لو كشف عنا الحجاب نراه) أي الوجود (كصفات المعاني) فإنا نراها لو كشف عنا الحجاب (وإنما هو) أي الوجود (أمر اعتباري) أي لا ثبوت له في الخارج وإنما هو أمر يعتبره الذهن (يتعقل في الذهن زيادة على تعقل الذات) إذ العقل يعتبر تغاير الوجود والذات بحسب المفهوم في ذهنه وذلك كالثوب مثلا إذا كان في الصندوق ثم أخرج منه فإنه يتصف بالظهور فهذا الظهور ليس وصفا زائدا على الثوب إلا أن العقل يقدره وصفا (وليس المراد بكونه) أي الوجود (عين الموجود كونه عينا حقيقة) بحيث تصح رؤيته كالسواد والبياض (بل المراد أنه) أي الوجود (لا يلاحظ) أي لا ينظر (في الخارج زيادة) أي ملاحظة زائدة (على ملاحظة الذات بل يلاحظ) أي الوجود (في الذهن فقط) أي دون الخارج زيادة على ملاحظة الذات وذلك كإمكان الحادث فإنه أمر اعتباري يلاحظ في الذهن زيادة على ملاحظة الحادث (فهو) أي الوجود (صفة له تعالى حقيقة) لا مجازا بالاستعارة لأن الصفة يكفي فيها مغايرة المفهوم وإن لم تكن زائدة في الخارج كيف وقد عدوا السلوب صفات كالقدم والبقاء (بدليل أن علماء التوحيد أقاموا عليه) أي الوجود (الدليل) وأثبتوا صحته بحدوث العالم وإمكانه وذلك يحصل بجعله أمرا اعتباريا (ولو كان) أي الوجود (عين الذات) أي حقيقة (لم يقيموا) أي علماء التوحيد (عليه) أي الوجود (دليلا) أي لأن جميع العقلاء اتفقوا على وجود صانع العالم وأشار المصنف بقوله فهو صفة إلى آخره للرد لقول بعضهم إن عد الوجود صفة على قول الأشعري مجاز (وهل يجب على المكلف الجزم بأن الوجود عين الذات أو غيرها أو لا يجب) أي الجزم بذلك (الجواب أنه) أي الجزم بذلك (لا يجب) لأن الخوض في ذلك بحث عما لا يعلم بالعقل ولأن ذلك البحث من غوامض علم الكلام فالأسلم الإمساك عنه (وإنما الواجب عليه) أي المكلف (الجزم بأن وجوده تعالى واجب) أي ثابت له تعالى (لا يقبل الانتفاء) ولا يمكن انفكاكه عنه (ووجوده تعالى من غير مادة) أي أصل (ومن غير واسطة) أي سبب (بمعنى أنه لم يؤثر أحد في وجوده تعالى بل وجوده لذاته بمعنى أنه لم يفتقر إلى من يوجده وذاته اقتضت) أي استلزمت (وجوده بمعنى أنه لم يوجده هو نفسه ثم إن وجوده تعالى قد شهد به كل موجود) أي قد أقر بوجوده تعالى الإنس والجن والملائكة وغيرهم من كل مخلوق لقوله تعالى «وإن من شيء إلا يسبح بحمده»

أي

أي يقول بلسان المقال سبحان الله وبحمده «ولكن لا تفقهون تسبيحهم» والتسبيح إقرار بالوجود لأن معناه التنزيه عن كل نقص ويحتمل المعنى فيدل على وجوده تعالى كل مخلوق إما من حيث وجوده أو إمكانه أوهما أو الإمكان بشرط الحدوث (فلا ينكره) أي وجوده تعالى (إلا من طمس الله على بصيرته) أي من أذهب الله معرفته عن قلبه (كالدهرية) بفتح الدال (وهم فرقة) أي جماعة (ينكرون وجود الصانع) أي العالم ويقولون بقدم الدهر ولا يؤمنون بالبعث (ويقولون إن هي) أي القصة (إلا أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر أي الزمن فينسبون الإهلاك للدهر فلذا) أي لأجل هذا الاعتقاد (سموا الدهرية) وسموا أيضا الملحدة والفلاسفة (فويل لهم من العذاب الشديد). حكي أن دهريا جاء في زمن حماد شيخ أبي حنيفة وألزم جميع العلماء من جهة وجود الله بلا مكان وقال هل بقي من علمائكم أحد قالوا بقي حماد فقال الدهري للخليفة أحضره أيها الخليفة ليتكلم معي فجاء فقال أمهلوني الليلة فلما أصبح جاءه أبو حنيفة وكان صغيرا ليتكلم معه فرآه مغموما فسأله عن ذلك فقال كيف لا أغتم وقد دعيت إلى التكلم مع الدهري وقد ألزم جميع العلماء ورأيت الليلة رؤيا منكرة فقال ما هي؟ قال رأيت دارا واسعة مزينة وفيها شجرة مثمرة فخرج من ركن الدار خنزير فأكل الثمر والورق والأغصان حتى لم يبق إلا أصل تلك الشجرة فخرج من أصلها أسد فقتل الخنزير فقال أبو حنيفة إن الله علمني علم التعبير فهذه الرؤيا خير لنا شر لأعدائنا فلو أذنت لي في تعبيرها لعبرتها فقال حماد عبر يا نعمان فقال الدار الواسعة المزينة دار الإسلام والشجرة المثمرة العلماء وأصلها الباقي أنت والخنزير الدهري والأسد الذي يهلكه أنا فاذهب أنا معك فبين كذلك وحضرتك أتكلم معه وألزمه ففرح حماد ثم قاما من ساعتهما إلى مسجد الجامع وجاء الخليفة واجتمع الناس بمجلس حماد في ذلك المسجد ووقف أبو حنيفة بحذائه تحت سريره واضعا نعله ونعل شيخه فحضر الدهري وصعد المنبر وقال من المجيب لسؤالي فقال أبو حنيفة ما هذا القول سل فمن علم يجيبك فقال ومن أنت يا صبي تتكلم معي كم من ذوي الأسنان الكبار والعمائم المعظمة وأصحاب الثياب الفاخرة والأكمام الواسعة قد عجزوا عني فكيف أنت تتكلم معي مع صغر سنك وحقارة نفسك؟ فقال ما وضع الله العز والرفعة للعمائم العظيمة والثياب الفاخرة والأكمام الواسعة ولكن وضعها للعلماء. قال هل أنت تجيب سؤالي قال نعم أجيبك بتوفيق الله فقال هل الله موجود قال نعم قال أين هو قال لا مكان له قال وكيف يكون موجودا لا مكان له؟ قال الدليل في بدنك قال ما هو قال هل في جسدك روح قال نعم قال فأين روحك في رأسك أم في بطنك أم في رجلك؟ فتحير الدهري ثم دعا أبو حنيفة بلبن وقال أفي هذا اللبن سمن قال نعم قال أين مكانه في أعلاه أم في أسفله فتحير الدهري فقال أبو حنيفة كما لا يوجد للروح مكان في البدن ولا للسمن مكان في اللبن كذلك لا يوجد لله في الكون مكان ثم قال الدهري فما كان قبل الله وما بعده قال أبو حنيفة لا شيء قبله ولا شيء بعده قال كيف يتصور موجود لا شيء قبله ولا شيء بعده قال الدليل في بدنك أيضا قال فما هو قال فما قبل إبهامك وما بعد خنصرك قال لا شيء قبل إبهامي ولا شيء بعد خنصري قال فكذلك الله لا شيء قبله ولا شيء بعده قال بقيت مسألة واحدة فقال أجيب عنها إن شاء الله تعالى قال ما شأن الله الآن قال إنك عكست الأمر ينبغي أن يكون المجيب فوق المنبر والسائل تحت المنبر فأجيب سؤالك إن نزلت فنزل الدهري وصعد أبو حنيفة على المنبر فلما جلس عليه سأله فأجابه بقوله شأن الله الآن إسقاط المبطل مثلك من الأعلى إلى الأدنى وإصعاد المحق مثلي من الأدنى إلى الأعلى (والدليل على وجود الله تعالى حدوث العالم) وهو كل موجود سوى الله تعالى (أي وجوده بعد عدم) ونفس الدليل إنما هو العالم أما حدوثه فهو جهة الدلالة لا الدليل هذا إذا كان المراد بالدليل مفردا كما هو طريقة الأصوليين أما عند المتكلمين فهو مركب ولذا قال (وتركيب الدليل أن تقول العالم حادث) أي موجود بعد عدم (وكل حادث له صانع فخرج النتيجة

فلا ينكره إلا من طمس الله على بصيرته كالدهرية وهم فرقة ينكرون وجود الصانع ويقولون إن هي إلا أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر أي الزمن فينسبون الإهلاك للدهر فلذا سموا الدهرية فويل لهم من العذاب الشديد. والدليل على وجود الله تعالى حدوث العالم أي وجوده بعد عدم وتركيب الدليل أن تقول العالم حادث وكل حادث له صانع فخرج النتيجة

العالم لصانع هذا هو الدليل العقلي. وأما كون الصانع هو الله تعالى وحده لاشريك له فليس مستفادا من الدليل بل من الرسل عليهم الصلاة والسلام فتنبه لهذه المسئلة ، وإنما كان حدوث العالم دليلا على وجوده تعالى لأن العالم قبل وجوده كان ممكنا أي وجوده وعدمه على حد سواء فوجوده مساو لعدمه وعدمه مساو لوجوده فلما وجد وزال عنه العدم علمنا أنه ترجح وجوده على عدمه وقد كان هذا الوجود مساويا لعدمه ولا يصلح أن يترجح على العدم بنفسه فتعين أن له مرجحا وهو الذي أوجده وهو الله تبارك تعالى . فإن قيل ما الدليل على حدوث العالم فالجواب أن العالم أجرام وأعراض وتلك الأعراض كالحركة والسكون حادثة أي موجودة بعد عدم بدليل أنك تشاهدها متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود فالجسم تارة يكون متحركا وتارة يكون ساكنا فالحركة متغيرة بالسكون والسكون متغير بالحركة ، فيعلم من هذا أن الأعراض حادثة والأجرام التي ترادف الأجسام ملازمة لتلك الاعراض لأن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وكل ملازم الحادث فهو حادث فالأجرام حادثة أي موجودة بعد عدم كالأعراض .

وحاصل هذا الدليل أن تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث فهو حادث ينتج لنا أن الأجرام حادثة وحدوث الأجرام

العالم له صانع) فقوله العالم حادث يسمى مقدمة صغرى لاشتمالها على الموضوع المسمى حدا أصغر وقوله وكل حادث له صانع يسمى مقدمة كبرى لاشتمالها على المحمول المسمى حدا أكبر والمكرر بينهما وهو قوله حادث وكل حادث يسمى الحد الأوسط وكيفية الاستنتاج أن تأخذ موضوع الصغرى وهو العالم في هذا المثال ومحمول الكبرى وهو قوله صانع وتحذف المكرر لأنه كالآلة فيكون الباقي من القياس العالم له صانع وهذه هي النتيجة (هذا) أي هذا الدليل المذكور (هو الدليل العقلي) الإجمالي الذي يجب على كل مكلف من ذكر وأنثى معرفته (وأما كون الصانع هو الله تعالى وحده لاشريك له فليس مستفادا من الدليل) لأن غاية ما يستفاد منه وجود صانع (بل من الرسل عليهم الصلاة والسلام) وبيان ذلك أنه إذا ثبت وجود الصانع المنزه عن النقائص الموصوف بالصفات المصححة للإيجاد وأنه واحد لاشريك له وجاءت الرسل المؤيدة بالمعجزات المثبتة لصدقهم مخبرين أن ذلك الصانع الواحد الذي لاشريك له اسمه الله كان ذلك دليلا قاطعا على أن ذلك الصانع اسمه الله فلا يعلم ذلك إلا بعد مجيء الرسل إذ لا مدخل للعقل في التسمية كما في الحديث الذي رواه الطبراني والحاكم «اتقوا الله فإن الله فاتح لكم وصانع» (فتنبه لهذه المسئلة) وهي أن تسمية الصانع بلفظ الجلالة وهو واحد لاشريك له لا تستفاد إلا من الرسل (وإنما كان حدوث العالم دليلا على وجوده تعالى لأن العالم قبل وجوده كان ممكنا أي وجوده وعدمه على حد سواء فوجوده) أي العالم (مساو لعدمه) أي في نفس الأمر (وعدمه مساو لوجوده) أي لأنه يجوز أن يوجد ويجوز أن يبقى على عدمه (فلما وجد) أي العالم (وزال عنه العدم علمنا أنه) أي العالم (ترجح وجوده على عدمه وقد كان هذا الوجود مساويا لعدمه) أي لبقاء عدمه (ولا يصح أن يترجح) أي هذا الوجود (على العدم بنفسه) أي بذاته بمعنى أن وجوده لأجل ذاته لا لسبب لما فيه من اجتماع الضدين وهما التساوي والرجحان ونظير اجتماع المساواة لطرفي الممكن ورجحان أحدهما على الآخر من غير سبب ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت إحداهما بلا سبب وذلك محال فلابد له من مرجح خارج عن ذاته (فتعين أن له) أي لوجود العالم (مرجحا) أي على عدمه خارجا عن ذاته (وهو) أي المرجح (الذي أوجده) أي العالم (وهو الله تبارك وتعالى) لأن ترجح أحد الأمرين المتساويين تساويا ذاتيا بلا سبب باطل لاجتماع المساواة والرجحان . واعلم أن ما ذكره المصنف من أن اللازم على تقدير كون العالم وجد لا لسبب اجتماع المساواة والرجحان مبني على القول بأن الوجود والعدم بالنظر لذات الممكن سيان وهو المشهور وقيل إن العدم أولى به لعدم احتياجه لسبب ولأنه سابق بخلاف الوجود وعلى هذا القول فاللازم على تقدير وجود العالم بنفسه ترجيح المرجوح بلا سبب فيقال حينئذ في تقرير الدليل لو وجد العالم بنفسه لزم ترجيح المرجوح وهو الوجود على الراجح وهو العدم بلا سبب وهذا أقوى في الاستحالة من ترجيح أحد الأمرين المتساويين بلا سبب (فإن قيل ما الدليل على حدوث العالم فالجواب أن العالم أجرام) أي جواهر (وأعراض وتلك الأعراض كالحركة والسكون حادثة أي موجودة بعد عدم بدليل أنك تشاهدها) أي الأعراض (متغيرة من وجود إلى عدم ومن عدم إلى وجود فالجسم تارة يكون متحركا وتارة يكون ساكنا فالحركة متغيرة بالسكون والسكون متغير بالحركة فيعلم من هذا) أي الدليل (أن الأعراض حادثة والأجرام التي ترادف الأجسام ملازمة لتلك الأعراض) أي عدم انفكاكها عن الصفات (لأن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وكل ملازم الحادث فهو حادث فالأجرام حادثة أي موجودة بعد عدم كالأعراض. وحاصل هذا الدليل) أي دليل حدوث الأجرام (أن تقول الأجرام ملازمة للأعراض الحادثة) أي المتجددة (وكل ما لازم الحادث) أي الأعراض (فهو حادث ينتج) أي هذا الدليل (لنا أن الأجرام حادثة وحدوث الأجرام

والأعراض

والأعراض) أى وجودها بعد عدم (دليل على وجوده تعالى لأن كل حادث لابد له من محدث) أى فاعل (ولا محدث) أى صانع للعالم (إلا الله وحده فثبت وجوده تعالى وإذا ثبت له الوجود استحال عليه العدم الذى هو ضد الوجود) أى مقابله . واعلم أن دليل حدوث العالم يتوقف ثبوته على معرفة مطالب سبعة اعتقادها نور كما قال تعالى «نور على نور يهدى الله لنوره من يشاء» أى نور أدلة الشرع يتميز به أحكام الفقه وهو مبنى على نور أدلة العقل الذى يتميز به القديم من الحادث وبمعرفتها ينجو المكلف من أبواب جهنم السبعة ولا يعرفها حقيقة إلا الراسخون فى العلم أى المتمكنون منه فمن عرفها كان منهم وممن ينال الدرجات العلية فى فراديس الجنان مع العلماء الراسخين ، ونظمها أحمد السحيمى من بحر الطويل فقال :

وزد عرضا لاقام لم يخف ما نقل ⑦ له أول لا نفك عدم القديم حل

أولها إثبات زائد على الأجرام وهو الأعراض حتى يصح الاستدلال به على حدوث الأجرام لأن كل عاقل يجد فى نفسه معانى زائدة عليها كالعلم والصوت ولذا قال بعض الأذكياء فى جواب من منع وجود الأعراض وهو الفلاسفة نزاعكم لنا فى ثبوت الأعراض أموجود هو أم معدوم فان قلتم لا وجود له خرجتم عن طور العقلاء وسقطت مكالمتكم لإقراركم بأنه لم يقع منكم نزاع لنا وإن أقررتم بأن نزاعكم لنا واقع منكم فلاشك أن ذلك النزاع أمر زائد على الذات وهو الذى نعنى بالعرض فقد سلمتم وجود زائد على الأجرام فان قلتم نحن نقول بالواسطة بين الوجود والعدم ونسلم أن للأجرام صفات زائدة عليها لكنها لا موجودة ولا معدومة قلنا سلمنا ثبوت الواسطة فيلزم أن الأجرام تلازم صفات ثابتة توجب لها حدوث فيلزم حدوثها ضرورة . وثانيها نفى قيام العرض بنفسه لأنه لو قام بنفسه لانقلبت حقيقته إذ حقيقته ماقام بغيره ولا تعقل صفة من غير موصوف ولا حركة بدون متحرك . وثالثها نفى كمونه فى الذات لأن إثباته يؤدى إلى اجتماع الضدين فى محل واحد ووجهه أن الجرم إذا تحرك والسكون كامن فيه زمن حركته اجتمع الضدان واجتماعهما محال فالقول بالكمون محال لأنه يستلزم أن يوجد معنى فى محل ولا يقتضى حكما وهو باطل فالمراد بالكمون فى الأعراض أنها توجد غير مقتضية حكمها ومعنى اقتضائها حكمها ظهورها . ورابعها نفى انتقال العرض من ذات إلى أخرى لأنه لو انتقل لزم قلب حقيقته فان الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز فلو انتقلت هى لزم صيرورة العرض جوهرا إذ الانتقال من خواص الأجرام ولكانت بعد مفارقة الحيز الأول وقبل وصول الثانى قائمة بنفسها وقد ظهر بطلان ذلك القيام لأنه من خواص الأجرام . فان قلت امتناع انتقال الأعراض إنكار للحس فان رائحة نحو الصندل تنتقل منه إلى ما يجاوره والحرارة تنتقل من النار إلى ما يماسها . أجيب بأنه ينتقل مثلهما لا عينهما يحدثه الله عند المجاورة والمماسة كما أنه يبقى ببقاء أمثاله كالبياض يبقى فى جسد الإنسان زمنا طويلا ببقاء أمثاله . فان قلت ظل الشئ ينتقل بانتقال ذلك الشئ فينافى قولهم العرض لا ينتقل أجاب الشيخ البراوى بأن مرادهم أنه لا ينتقل من شئ إلى شئ بحيث يصير الأول خاليا عنه والظل لم ينتقل بهذا المعنى . والخامس إثبات استحالة حوادث لا أول لها فله أدلة كثيرة وأقربها أن تقول إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثا فى نفسه فعدم جميعها ثابت فى الأزل ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك العدم فرد من الأفراد الحادثة أولا فان قارنه لزم اجتماع وجود الشئ وعدمه إذ ذلك الفرد من جملة الأفراد التى تقدم عدمها فى الأزل فاجتماع وجود الشئ وعدمه محال بضرورة العقل وإن لم يقارن ذلك العدم شئ من تلك الأفراد الحادثة لزم أن لها أولا لخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها ومن الأدلة أيضا أن الحوادث مع كونها لا أول لها تناقض لأن كونها حوادث يقتضى أن لا فرد منها فى الأزل وكونها لا أول لها يقتضى أن يكون بعض أفرادها أزليا وذلك باطل . والسادس إثبات عدم انفكاك الجرم عن ذلك الزائد فهو ضرورى لأنه لا يعقل جرم ليس بمتحرك ولا ساكن ولا مفترق ولا مجتمع فيستحيل خلو الأجرام عن الحركة والسكون والاجتماع

والأعراض دليل على وجوده تعالى لأن كل حادث لابد له من محدث ولا محدث إلا الله وحده ثبت وجوده تعالى وإذا ثبت له الوجود استحال عليه العدم الذى هو ضد الوجود

والافتراق وهذه الأربعة تسمى بالأكوان وكذب بعض الملحدة في قولهم يجوز خلو الجوهر عن جميع الأعراض . والسابع إثبات استحالة عدم القديم إذ لو انعدم لكان وجوده جائزاً لا واجباً والجائز لا يكون إلا محدثاً فيكون هذا القديم محدثاً وهو تناقض وهذا رد لقول الفلاسفة لا نسلم حدوث العرض لجواز أن يكون قديماً وينعدم وهذا باطل لأن القديم لا يقبل العدم وكل ما يتصف بالعدم يكون جائز الوجود وكل ما كان كذلك فهو حادث قال أحمد الصاوى وقد أورد الفلاسفة سبع شبه أجاب أهل السنة عنها بأحسن جواب وسموا تلك الأجوبة مقاصد سبعة . فالشبهة الأولى قالوا لو كان العالم حادثاً لكان وجود الصانع سابقاً عليه وإلا كان حادثاً مثله فإما بغير مدة وهو تناقض أو بمدة متناهية فيلزم الابتداء أو غير متناهية فلا يخرج عن قدم العالم لأن تلك المدة حينئذ عالم قديم أو فيها عالم قديم . قلنا إن هذا جاءهم من جعل التقدم زمانياً ونحن نقول هو تقدم ذاتى لا يتقيد به . الشبهة الثانية قالوا لو كان العالم حادثاً لكان عدمه متقدماً عليه وأنواع التقدم خمسة الطبع كتقدم الجزء على الكل وهو أن يكون الثانى محتاجاً للأول من غير أن يكون الأول علة فيه والعلة والشرف والمكان والزمان والأربعة الأول لا تصح هنا فتعين الأخير أى وهو الزمان والعدم عندكم أزلى فالزمان الذى يتقدم به كذلك . قلنا جواب هذه هو جواب الأولى وهو أن هناك تقدماً ذاتياً من غير زمان كتقدم الماضى على الآن . والشبهة الثالثة قالوا لو كان العالم حادثاً لجاز وجوده قبل زمنه فإما لغير نهاية فتنتقل الأزلية أو لحد فيلزم التحكم وعجز الصانع إذ ذاك . قلنا إن الانتقال من المدد لأزل محال باطل كيف والمدد كلها متناهية وإنما هو كقولهم فراغ فوق السماء وتحت الأرض وتوهم سلسلة عدد لا تفرغ مع القطع بأن كل ما فى العقل متناه عقلاً فالأزل كون والأزمنة كون شاسعة الأزل من مواقف العقول وأما قولهم يلزم العجز فإنما يصح لو كان لنقص فى القدرة وإنما ذلك لأن طبيعة الممكن لا تقبل الوجود الأزلى فليتأمل . والشبهة الرابعة قالوا لو كان العالم حادثاً لكان مسبوقاً بالإمكان والإمكان معنى لا بد له من محل يقوم به بل ومادة بها التكون فذلك المحل والمادة قديمة وإلا نقل الكلام وتسلسل ودار . قلنا الإمكان اعتبارى لا وجود له فى الخارج حتى يحتاج لمحل والقادر المطلق لا يحتاج لمادة ومن هنا تعلم أن إمكانه أزلى بمعنى أن نقيض الإمكان معدوم أزلاً وإلا لزم قلب الحقائق لكن متعلق الإمكان إنما يكون فيما لا يزال فيمكن أزلاً وجوده فيما لا يزال وبالجملة فرق بين أزلية الإمكان وإمكان الأزلية فنقول بالأول دون الثانى . والشبهة الخامسة قالوا لو كان العالم حادثاً لاحتاج لموجب خصه بوقت حدوثه دون غيره وذلك الموجب ليس مجرد الصانع إذ لو كفى علة لزم مصاحبة المعلول له فيلزمه العدم فتعين أن الموجب أمر آخر فإما قديم فيتم مطلوبنا أو حادث فيحتاج أيضاً لموجب وهكذا . قلنا هو ضلال جاءكم من نفى الاختيار الذى هو المرجح فى كل حادث « وربك يخلق ما يشاء ويختار لا يسئل عما يفعل » وتنزه عن ضيق التأثير بالتعليل أو الطبع والاختيار ذاتى لا يحتاج لموجب . والشبهة السادسة قالوا لو سبق العالم بالعدم لكان تأثير الصانع فيه إما حال عدمه وهو باطل لأن المعدوم لا يرد عليه شىء وإما حال وجوده وهو باطل لتحصيل الحاصل فبطل سبقه بالعدم ومن هذه الشبهة قالت المعتزلة المعدوم شىء وقال من قال الماهيات ليست بجعل جاعل وإنما المؤثر يظهرها من الخفاء . قلنا التأثير حال العدم بمعناه تعقيبه بالوجود ولا استحالة فى ذلك وإلا لزم أن لا يخرج شىء من عدم الوجود وحال الوجود بمعناه الإمداد بنفس ذلك الوجود لا الحاصل . والشبهة السابعة قالوا لو كان العالم حادثاً لكان الصانع فى الأزل غير صانع فإحداثه يطرأ له كونه حادثاً والتغير عليه تعالى محال . قلنا هذا تغير أفعال وهو غير ممتنع بخلاف تغير الذات والصفات الذاتية وقد نظم تلك الشبه على هذا الترتيب الشيخ الأمير فى بيت مفرد من بحر الكامل فقال :

سبق الإله كذا العدم تدريجه  إمكانه مع موجب أى طرا

فقوله سبق إشارة للشبهة الأولى وهى قولهم لو كان حادثاً لسبقه الإله بعدم وقوله كذا العدم إشارة للثانية

وهى قولهم عدمه متقدم عليه بالزمان فيلزم معه قدم الزمان وقوله تدرجه إشارة الثالثة وهى قولهم وجوده قبل زمنه عدم جائز فيتدرج للعدم وقوله إمكانه إشارة للرابعة وهى قولهم لو كان حادثا لكان مسبوقا بامكانه وقوله مع موجب إشارة الخامسة وهى قولهم لو كان حادثا لاحتاج لما يخصصه بزمنه وهو إما قديم وإما حادث وقوله أثر إشارة لشبهة التأثير حال الوجود أو العدم وهى السادسة وقوله طرا إشارة للسابعة وهى ولزم التغير فى الصانع بطرو كونه صانعا ، فدونك سبعة نرجو من فضل الله أن يسد بها أبواب النيران ويدخلنا بها الجنان انتهى (الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم ومعناه) أى معنى القدم فى ذاته تعالى وصفاته (عدم الأولية) أى الابتداء (للوجود) أى أن وجود الله تعالى لا أول له أى لم يسبقه) أى الوجود (عدم بخلاف الحوادث) كالحيوانات (فإن وجودها له أول وهو) أى أول الوجود (خلق النطفة) والمراد بها ماء الرجل مع ماء المرأة (التى خلقوا منها) أى النطفة (فقد سبقهم العدم) أى العدم الأزلى الذى قطعه وجودهم فما لا يزال فيشمل من لم يخلق من نطفة وهذا مجاز إذ أول وجود الحوادث ليس عين الخلق المذكور وإنما يثبت عنده وذلك بيان لما يثبت عنده أول الخلق لا بيان له (والدليل على قدمه تعالى أنه) أى الله (إذا لم يكن قديما لكان حادثا) لانحصار كل موجود فى القدم والحدوث (لأنه) أى الشأن (لا واسطة بين القديم والحادث) أى لأن الشىء إن كان متجددا بعد عدم فهو حادث وإلا فقديم (فكل شىء انتفى عنه القدم ثبت له الحدوث وإذا كان تعالى حادثا افتقر إلى محدث) أى موجد (يحدثه) أى لأن كل حادث لا بد له من محدث ولو حدث بنفسه لزم اجتماع النقيضين وهما التساوى والرجحان (و) لو افتقر الله إلى محدث (افتقر محدثه إلى محدث) أيضا وهكذا للتماثل بينهما (فإن لم ينته الأمر) بأن لم يقف المحدثون (لزم التسلسل) وهو المعبر عنه عند الفلاسفة بحوادث لا أول لها أى أن أفرادها حادثة وجنسها قديم . ورد عليهم بأمور منها أنه لا وجود للجنس إلا فى ضمن أفراده فإذا كانت الأفراد حادثة لزم أن يكون جنسها كذلك وأيضا ففى كلامهم تناقض لأن كونها حوادث يقتضى أن لها أولا وكونها لا أول لها يقتضى أنها ليست حوادث وهذا يسمى عند المتكلمين بدليل الترتيب (وهو) أى التسلسل (تتابع الأشياء واحدا بعد واحد إلى ما لا نهاية له) وهذا معنى قولهم هو ترتب أمور غير متناهية (وإن انتهى الأمر بأن كان المحدث الذى أحدث الله تعالى أحدثه الله لزم الدور وهو توقف شىء على شىء آخر توقف) أى الشىء الأول (عليه) أى الشىء الآخر كما لو أوجد زيد عمرا وعمرو أوجد زيدا فقد توقف عمرو على زيد الذى توقف على عمرو وتوقف زيد على عمرو الذى توقف على زيد والدور إما بمرتبتين أى نسبتين ويقال له دور مصرح كما مثلنا وذلك لأن كلا منهما متقدم على نفسه بنسبتين وهما ثبوت خالقيته للغير وثبوت خالقية الغير له فى جانب المستقبل ومتأخر عن نفسه بنسبتين وهما ثبوت مخلوقيته للغير وثبوت مخلوقية الغير له فى جانب الماضى فزيد مثلا يتقدم باعتبار كونه فاعلا لعمرو على نفسه باعتبار كونه مفعولا لعمرو فى المستقبل فهذه نسبة وعلى عمرو باعتبار كونه أوجد عمرا فهذه نسبة ثانية وزيد متأخر باعتبار كونه مفعولا لعمرو على نفسه باعتبار كونه فاعلا لعمرو فهذه نسبة وعن عمرو باعتبار كون عمرو أوجده فى جانب الماضى فهذه نسبة ثانية وإما بمراتب ويقال له دور مضمر كما لو أوجد زيد عمرا وعمرو أوجد بكرا وبكر أوجد زيدا فقد توقف بكر على زيد بواسطة توقفه على عمرو المتوقف على زيد والحال أن زيدا متوقف على بكر فكل واحد متقدم على نفسه بثلاث مراتب ومتأخر عنها بثلاث فزيد متقدم باعتبار كونه فاعلا لعمرو على نفسه باعتبار كونه مفعولا لبكر فى المستقبل فهذه نسبة أولى وعلى عمرو باعتبار كونه أوجد عمرا فهذه نسبة ثانية وعلى بكر لكونه متأخرا عن عمرو لأن عمرا أوجده فهذه نسبة ثالثة وزيد متأخر باعتبار كونه مفعولا لبكر عن نفسه باعتبار كونه فاعلا لعمرو فهذه نسبة أولى وعن بكر باعتبار كون بكر أوجده فى الزمن الماضى فهذه نسبة ثانية وعن عمرو باعتبار أن عمرا هو الذى أوجد بكرا وبكر هو الذى

الصفة الثانية الواجبة له تعالى القدم ومعناه عدم الأولية للوجود أى أن وجود الله تعالى لا أول له أى لم يسبقه عدم بخلاف الحوادث فإن وجودها له أول وهو خلق النطفة التى خلقوا منها فقد سبقهم العدم . والدليل على قدمه تعالى أنه إذا لم يكن قديما لكان حادثا لأنه لا واسطة بين القديم والحادث فكل شىء انتفى عنه القدم ثبت له الحدوث وإذا كان تعالى حادثا افتقر إلى محدث يحدثه وافتقر محدثه إلى محدث فان لم ينته الأمر لزم التسلسل ، وهو تتابع الأشياء واحدا بعد واحد إلى ما لا نهاية له وإن انتهى الأمر بأن كان المحدث الذى أحدث الله تعالى أحدثه الله لزم الدور وهو توقف شىء على شىء آخر توقف عليه

فانه إذا كان لله تعالى محدث
كان متوقفا على هذا المحدث
وقد فرضنا أن الله أحدث
هذا المحدث فيكون هذا
المحدث متوقفا على الله تعالى
فيلزم الدور وكل من
التسلسل والدور محال أي
لا يمكن وجوده والذي
أدى إلى المحال وهو حدوثه
تعالى محال. وحاصل الدليل
أن تقول لو كان الله غير
قديم لكان حادثا ولو
كان حادثا لافتقر إلى محدث
فيلزم الدور أو التسلسل
وكل منهما محال فما أدى
إليه وهو حدوثه تعالى محال
ثبت قدمه وهو المطلوب
وإذا ثبت قدمه استحال
عليه الحدوث الذي هو
ضد القدم . الصفة الثالثة
الواجبة له تعالى البقاء ومعناه
عدم الآخرية للوجود
فمعنى كون الله تعالى باقيا
أنه لا آخر لوجوده أي
لا يطرأ عليه العدم والدليل
على بقائه تعالى أنه لو جاز أن
يلحقه العدم لكان حادثا
ووجهه أن الشيء الذي يطرأ
عليه العدم ينتفي عنه القدم
لأن كل ما طرأ عليه العدم
يكون وجوده جائزا وكل
من كان وجوده جائزا
يكون حادثا وكل حادث ينتفي
عنه القدم وقد تقدم ثبوت
القدم له تعالى بالدليل .
وحاصل الدليل أن

أوجد زيدا (فانه) أي الشأن (إذا كان لله تعالى محدث) أي فاعل (كان) أي الله (متوقفا على هذا
المحدث وقد فرضنا) أي قدرنا (أن الله أحدث هذا المحدث فيكون هذا المحدث متوقفا على الله تعالى
فيلزم الدور وكل من التسلسل والدور محال أي لا يمكن وجوده) وإنما كان الدور مستحيلا لأنه يلزم عليه
كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها وللزوم كون كل من الشخصين خالقا لخالقه ومخلوقا لمخلوقه
وإنما كان التسلسل مستحيلا لأدلة أقامها المتكلمون منها أن تقول لو توقف وجوده تعالى على وجود آلهة
قبله لا نهاية لها لما وجد لأن وجود ما لا نهاية له محال والمتوقف على المحال محال ويلزم أيضا أن يكون وجودنا
محالا لتوقفه على وجود الإله المتوقف على المحال وهو وجود آلهة قبله لا نهاية لها والمتوقف على المحال محال لكن
وجودنا ليس محالا فيلزم أن يكون الإله ليس متوقفا على آلهة قبله (والذي أدى إلى المحال) أي الذي هو أحد
الأمرين إما التسلسل أو الدور (وهو) أي الذي أدى إلى ذلك (حدوثه تعالى محال) لأن كل ما يؤدي إلى
المحال محال (وحاصل الدليل أن تقول لو كان الله غير قديم لكان حادثا) لأنه لا واسطة بين القديم والحادث (ولو
كان حادثا لافتقر إلى محدث) أي لأن كل حادث لا بد له من صانع فلا يصح أن يكون حادثا بنفسه أي ولو افتقر
إلى محدث لافتقر محدثه إلى محدث أيضا للمماثلة بين الله ومحدثه ولو افتقر محدثه إلى محدث (فيلزم الدور أو
التسلسل وكل منهما محال) أي لأداء الدور إلى الجمع بين متنافيين وهو كون الشيء الواحد متقدما على نفسه
ومتأخرا عنها ولأداء التسلسل إلى تناهي ما لا نهاية له وقد أقام المتكلمون أدلة كثيرة على بطلان التسلسل منها
أن الآلهة لو كانت حوادث باعتبار الشخص لا أول لها باعتبار الجنس لكان كل فرد منها حادثا في نفسه ولو
كان حادثا لزم عدم جميعها في الأزل فيكون عدم كل حادث بها أزليا ولو كان جنسها أزليا والحال أن الجنس
لا يوجد إلا في شيء من أفراده لوجب أن يكون ذلك الفرد أزليا ولو كان أزليا لزم اجتماع النقيضين وهما
حدوثه وأزليته واجتماع النقيضين محال بالضرورة (فما أدى إليه) أي إلى كل من هذين أي إلى أحدهما
(وهو) أي ما أدى إلى أحدهما افتقار محدث الإله إلى محدث آخر محال فما أدى إليه وهو افتقار الإله إلى
محدثه محال فما أدى إليه وهو (حدوثه تعالى محال) فما أدى إليه وهو عدم كونه قديما محال (فثبت) ضده
وهو (قدمه وهو المطلوب) أي من الدليل (وإذا ثبت قدمه استحال عليه الحدوث الذي هو ضد القديم)
إذ لا واسطة بينهما ولم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم لظهور دليل القدم له وانتفاء الشبهة عنه
وبهذا الدليل يخرج المكلف من التقليد المختلف في صحة إيمان المتصف به (الصفة الثالثة الواجبة له تعالى
البقاء ومعناه) أي في ذاته تعالى وصفاته (عدم الآخرية) أي الانقضاء (للوجود فمعنى كون الله تعالى باقيا أنه
لا آخر لوجوده أي لا يطرأ عليه العدم والدليل على بقائه تعالى أنه) أي الله لو لم يكن واجب البقاء لأمكن
أن يلحقه العدم لكن إمكان لحوق العدم له محال إذ لو أمكن لحاق العدم له لكان جائز الوجود لكن
كونه جائز الوجود محال إذ لو كان جائز الوجود لكان حادثا لكن كونه حادثا محال إذ لو كان حادثا لانتفى عنه
القدم لكن انتفاء القدم عنه محال لما تقدم من وجوب القدم له تعالى فما أدى إليه وهو كونه حادثا محال فما
أدى إليه وهو كونه جائز الوجود محال فما أدى إليه وهو إمكان لحوق العدم له تعالى محال فما أدى إليه وهو
عدم وجوب بقائه تعالى محال وإذا استحال عدم وجوب بقائه ثبت نقيضه وهو وجوب بقائه تعالى وهو
المطلوب فاختصر المصنف في تصوير الدليل لأجل العوام الذين لم يقدروا على معرفة الدليل التفصيلي بقوله
(لو جاز أن يلحقه العدم لكان حادثا ووجهه) أي سبب حدوثه بجواز لحوق العدم له (أن الشيء الذي يطرأ
عليه العدم ينتفي عنه القدم لأن كل ما طرأ عليه العدم يكون وجوده جائزا وكل من كان وجوده جائزا يكون)
أي وجوده (حادثا وكل حادث ينتفي عنه القدم وقد تقدم ثبوت القدم له تعالى بالدليل . وحاصل الدليل أن

تقول إنما لم يجب له البقاء بأن كان) أى الله (يجوز عليه العدم لانتفى عنه القدم والقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم) أى الذى هو دليل القدم (ثبت له البقاء وإذا ثبت له البقاء) أى بالدليل (استحال عليه طرو العدم أى الفناء الذى هو ضد البقاء) قال البيجورى وتقرير دليل البقاء مع إيضاح أن تقول لو لم يكن باقيا لكان جائز الوجود لكن كونه جائز الوجود محال لأنه لو كان كذلك لكان وجوده حادثا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى انتهى . وقال أحمد الصاوى ودليل البقاء إما القدم نفسه أو دليله لأن لك أن تقول لو جاز عليه طرو العدم لاستحال عليه القدم لأن من جاز عدمه استحال قدمه أو تقول لو لم يتصف بوجوب البقاء لجاز عليه العدم ولو جاز عليه العدم لكان حادثا كيف وقد ثبت قدمه والمصنف أتى هنا أولا بنفس القدم ثم أتى ثانيا بدليل القدم (الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أى المخلوقات) فإنه تعالى مخالف لكل مخلوق (أى لا يماثله شىء من المخلوقات لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله) والمراد بالمماثلة هنا المناظرة وهى المساواة ولو من وجه واحد وإن كانت المماثلة فى الأصل بمعنى المساواة من كل وجه بخلاف المشابهة فإنها المساواة فى أكثر الوجوه (أى أن ذات الله عز وجل ليست جرما كذات المخلوقات) فمن اعتقد أنه تعالى جسم كالأجسام فهو كافر اتفاقا لتصريحه فى الحدوث ومن اعتقد أنه تعالى جسم لا كالأجسام فهو عاص فقال ابن عرفة إنه كافر وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام إنه ليس بكافر وكذا اعتقاد الجهة فيه تفصيل فإن اعتقد أنه تعالى فى جهة السفل فهو كافر لظهور النقص فى اعتقاده ومن اعتقد أنه تعالى فى غيرها من الجهات فجاهل وفاسق ولا يكفر إلا باعتقاد الحلول وما ورد مما يوهم ذلك يجب تأويله كما فى الحديث القدسى «ما وسعنى أرضى ولا سمائى وإنما وسعنى قلب عبدى المؤمن» أى وإنما وسع هيبتى ورحمتى قلب عبدى المؤمن وكما فيه أيضا القلب بيت الرب أى قلب المؤمن محل رحمته وتجليه (وصفاته تعالى) أى كل صفة من صفاته (ليست كصفات المخلوقات حادثة) أى موجودة بعد عدم (مخصوصة) أى مقصورة على شىء لا تتجاوزه كالبصر مقصور على الحدقة والسمع مقصور على الأذن فيسمع بها ما قرب قال إسحق ابن راهويه من وصف الله فشبه صفاته صفات أحد من خلق الله فهو كافر وقال نعيم بن حماد من شبه الله بشىء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر (وأفعاله) أى صدور الأشياء عن قدرة الله تعالى وإرادته تنجيزا كالخلق والرزق والإحياء والإماتة والإنبات والإخراج (ليست كأفعال المخلوقات مكتسبة) أى واقعة بواسطة معين إذ الخلق إيجاد الشىء بلا معين والكسب فعل شىء بمعين (ليس كمثله شىء أى ليس مثل ذاته وصفاته شىء) أى ممكن سواء كان موجودا أو معدوما . فإن قلت إن الكاف خبر ليس وهى بمعنى المثل وقد دخلت على مثل فيكون مفاد الآية ليس مثل مثله شىء وهو باطل من وجهين أحدهما خلاف المقصود الذى هو نفى مثله تعالى والثانى أن الآية حينئذ تدل على إثبات المثل له تعالى وهو محال . أجيب بستة أجوبة : أحدها أن الكاف زائدة لغير توكيد لأن الكلام ذكر لنفى المثل وحكم زيادتها يفيده وكذا الحكم بزيادة مثل دون الكاف كما أفاده البغوى . ثانيها أن الكاف مقحمة لتأكيد نفى المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الكلمة ثانيا فإذا انتفى مثل مثله فكيف بمثله فنفى الشبه الأبعد ثم الأقرب والمعنى لا يشبهه تعالى شىء شبها بعيدا ولا قريبا وتلك الآية أبلغ من قولنا ليس مثله شىء ومن قولنا ليس هو كشىء . وثالثها أن الكاف اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده فيستدل بهذه الآية على نفى مثله تعالى وذلك أنه يلزم من نفى مثل المثل نفى المثل لأنه لو كان له تعالى مثل لكان هو تعالى مثلا لمثل مثله تعالى لأن ما ثبت لأحد المثلين ثابت للآخر . ورابعها أن هذه الآية من باب الكناية كقولك للمخاطب مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل فأنت لا تريد بهذا القول أن المخاطب مثلا لا يبخل بل تريد عدم بخل المخاطب نفسه . وخامسها أن مثل يأتى بمعنى صفة كمثل بفتحتين فإنه بمعنى الصفة فمعنى الآية ليس مثل صفته تعالى شىء . وسادسها أنه يأتى بمعنى

تقول إذا لم يجب له البقاء بأن كان يجوز عليه العدم لانتفى عنه القدم والقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم ثبت له البقاء وإذا ثبت له البقاء استحال عليه طرو العدم أى الفناء الذى هو ضد البقاء * الصفة الرابعة الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أى المخلوقات أى لا يماثله شىء من المخلوقات لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله أى أن ذات الله عز وجل ليست جرما كذات المخلوقات وصفاته تعالى ليست كصفات المخلوقات حادثة مخصوصة وأفعاله ليست كأفعال المخلوقات مكتسبة «ليس كمثله شىء» أى ليس مثل ذاته وصفاته شىء

نفسي قال تعالى «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا» فمعنى الآية ليس مثل نفسه تعالى شىء قال البيضاوى
والأولى استعمال المثل فى هذه الآية بهذين المعنيين كذا أفاده السحيمى رحمه الله تعالى والمصنف قد
استعمله بهما (والدليل على وجوب مخالفته) أى مباينته (تعالى للحوادث) أى المخلوقات (أنه) أى الله
لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان مماثلاً لها لكن كونه مماثلا لها محال لأنه (لو ماثل) أى شابه (شيئا)
أى بعضا (منها فى الذات) ككونه جرما أو كان له تعالى جهة أو كونه فى جهة أو فى مكان أو فى زمان
أو كونه محلا للأعراض (والصفات) ككونه عرضا أو متصفا بقلة الأجزاء أو بكثرتها (والأفعال)
ككونه متصفا بالأغراض فى إيجاد أفعاله وأحكامه (لكان حادثا مثلها) أى الحوادث (لأن ماجاز
على أحد المثلين جاز على الآخر) فما ثبت لأحدهما من الحدوث ثبت للآخر ولو ثبت له تعالى
الحدوث لافتقر إلى محدث (ويلزم الدور) أى افتقار الثانى إلى ما بعده (أو التسلسل) أى افتقار
الثانى إلى ما قبله وهكذا (وكلاهما محال) فما أدى إليه وهو ثبوت حدوثه تعالى محال وما أدى إليه وهو
مماثلته تعالى للحوادث محال وما أدى إليها وهو عدم مخالفته للحوادث محال فثبت نقيضه وهو المخالفة لها
وهو المطلوب، ويؤخذ من هذا الدليل كفر المجسمة صريحا لأنه يلزم من التجسيم اعتقاد الحدوث. فإن قلت
لازم المذهب ليس بمذهب. أجاب الشيخ البراوى بأن هذا فى اللازم البعيد وأما اللازم القريب فكالصريح
(لأنه تعالى قد وجب له القدم وإذا وجب له القدم انتفى عنه الحدوث وإذا انتفى عنه الحدوث حصل المطلوب)
أى نتيجة الدليل (وهو مخالفته تعالى للحوادث وإذا ثبت له المخالفة للحوادث استحال عليه المماثلة لها التى
هى ضد المخالفة للحوادث) ولما كان دليل المخالفة من أعظم الأدلة دفع به أعظم فتنة فى الدنيا وأعظم فتنة
فى الآخرة. أما الفتنة الأولى فهى الدجال وهو شاب لا لحية له ولا شارب أعور العين اليسرى كأنها لم تخلق
وعينه الأخرى ممزوجة بالدم يعلوها جلدة غليظة مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب
ضخم الجسم طوله ثمانون ذراعا وعرض ما بين منكبيه ثلاثون ذراعا وطول جبهته ذراعان فيها قرن مكسور
الطرف يخرج منه الحيات وشعر رأسه كأنه أغصان شجرة وإحدى يديه أطول من الأخرى يتناول
السحاب بيده ويأخذ السمك من قعر البحر ويشويه فى الشمس ويخوض البحر الملح إلى كعبه يخرج
من خراسان ويصيح ثلاث صيحات يسمعها أهل المشرق وأهل المغرب وتطوى له الأرض وله حمار أبيض
ما بين أذنيه أربعون ذراعا تظل إحدى أذنيه سبعين رجلا وخطوته مسيرة ثلاثة أيام فيضع على ظهره
منبرا من نحاس فيقعد عليه وتتبعه قبائل الجن وأرباب الملاهى جميعا يضربون بين يديه بالطبول والعيدان
فلا يسمعه أحد إلا اتبعه ويأمر السحاب بالمطر فيمطر والنهر أن يسيل فيسيل إليه وأن يرجع فيرجع وأن
ييبس فييبس ويأمر الأرض أن تنبت فتنبت وأن تخرج كنوزها فتخرجها ومعه جبال من خبز
والناس فى مشقة من عدم القوت إلا من اتبعه ومعه جنة ونار على سبيل التخييل إذ هما نهران ويدعى
الربوبية ويدعو الناس إلى الإيمان به ومعه ملكان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله يشبهان نبيين فإذا
قال ألست بربكم أحيى وأميت قال أحدهما كذبت ولا يسمعه أحد من الناس فيقول له الملك الآخر صدقت
فيسمعه الناس فيظنون أنه صدق الدجال فمن ليس عنده دليل المخالفة أقر له بالألوهية كاليهود والنصارى
والأعراب فيقول للشخص أرأيت إن بعثت لك أباك وأمك أتشهد أنى ربك فيقول نعم فيتمثل شيطانان
فى صورة أبيه وأمه فيقولان يابنى اتبعه فإنه ربك ومن له دليل المخالفة أنكر ألوهيته لأنه جسم يجرى عليه
ما يجرى على الأجسام كالعجز فإنه يعجز فى آخر أمره عن إظهار الخوارق للعادة وكالقتل فإنه يقتله عيسى
ابن مريم عليهما السلام وورد فى الخبر أنه لا ينجو من فتنته إلا اثنا عشر ألف رجل وسبعة آلاف امرأة. وأما
الفتنة الثانية فإن الله يجمع الناس يوم القيامة فيقول من كان يعبد شيئا فليمش خلفه فيتبع من كان يعبد

والدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث أنه لو ماثل شيئا منها فى الذات والصفات والأفعال لكان حادثا مثلها لأن ماجاز على أحد المثلين جاز على الآخر ويلزم الدور أو التسلسل وكلاهما محال لأنه تعالى قد وجب له القدم وإذا وجب له القدم انتفى عنه الحدوث وإذا انتفى عنه الحدوث حصل المطلوب وهو مخالفته تعالى للحوادث وإذا ثبت له المخالفة للحوادث استحال عليه المماثلة لها التى هى ضد المخالفة للحوادث

الشمسَ الشمسَ ومَنْ كان يعبد القمرَ القمرَ ويتبع مَنْ كان يعبد الأصنام الأصنامَ فتذهب هذه كلها فى النار ويتبعها عابدوها ويمثل لمن كان يعبد عيسى شيطان يشبه عيسى ويمثل لمن كان يعبد عزيرا شيطان يشبه عزيرا وتبقى هذه الأمة المستقيمة فيقال لهم مما تنتظرون وقد ذهب الناس فيقولون إن لنا ربا كنا نعبده فى الدنيا ولم نره فيقال هل تعرفون ربكم إذا رأيتموه فيقولون نعم فيقال فكيف تعرفونه ولم تروه فقالوا إنه لا شبيه له فيظهر لهم ملك عن يسار العرش لو جعلت البحار السبع فى نقرة إبهامه ما ظهرت فيقول لهم أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك لا نشرك به شيئا فيكاد المقلدون أن يتقلبوا فيظهر لهم ملك آخر بأمر الله عن العرش لو جعلت البحار الأربعة عشر فى نقرة إبهامه ما ظهرت فيقول لهم أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك ثم يرون الله تعالى كما يعتقدونه فيسجدون فيقول الله عبادى أنا ربكم ارفعوا رؤوسكم فقد جعلت بدل كل رجل منكم من اليهود والنصارى فى النار فيرفعون رؤوسهم ووجوههم أشد بياضا من الثلج وقد علاها النور والبهاء ويقولون وأنت ربنا فيقول أهلا بكم فيعطى كل نورا على قدر عمله وينصب لهم الصراط على جهنم فيكون رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته أول من يجوز عليه اللهم نجنا من أهوال يوم القيامة (الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس أى الذات) فالباء للسببية وفائدته تظهر للمقابل أى لا بغيره (ومعناه أن ذات الله تعالى غنية عن محل أى ذات تقوم بها وغنية أيضا عن مخصص أى موجد لأنه تعالى الموجد للأشياء والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه أن تقول) لو لم يكن قائما بنفسه أى مستغنيا عن المحل لاحتاج إلى محل لكن احتياجه إلى محل محال، إذ (لو كان تعالى محتاجا إلى محل أى ذات يقوم بها كما افتقر البياض للذات التى يقوم بها لكان صفة كما أن البياض الذى افتقر إلى الذات صفة والله تعالى لا يصح أن يكون صفة) فبطل ما أدى إلى كونه تعالى صفة وهو احتياجه إلى محله فبطل ما أدى إليه وهو عدم قيامه بنفسه وإذا بطل عدم قيامه بنفسه ثبت نقيضه وهو قيامه بنفسه وهو المطلوب (لأنه تعالى متصف بالصفات) أى الوجودية (والصفة) قديمة كانت أو حادثة (لا تتصف بالصفات) أى بالمعانى والمعنوية (فليس الله صفة) قوله لأنه تعالى متصف بالصفات إلى آخره إشارة إلى قياس اقترانى نظمه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس صفة فالله ليس صفة ويصح أن يكون القياس استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى صفة لما اتصف بالصفات لكن عدم اتصافه بها باطل لما قام عليها من الأدلة فما أدى إليه باطل فثبت نقيضه وهو المطلوب كذا أفاده البيجورى وخص الدليل بالصفات الوجودية لأنها هى التى تقوم بموصوفها ويلزم من اتصاف الصفة بالصفات الوجودية دخول ما لا نهاية له فى الوجود وهو اتصاف كل صفة من صفات المعانى بصفات المعانى وهكذا وذلك أن القدرة مثلا لو قبلت صفة أخرى لكانت الصفة الثانية إما مثلها فيلزم أن تقبل القدرة قدرة أخرى مثلها أيضا أو ضدها كالعجز أو خلافها فيلزم التسلسل وأما الصفة النفسية فراجعة إلى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها وأما الصفات السلبية فلا وجود لمعانيها فى الخارج فلا يلزم من تقدير تسلسلها دخول ما لا نهاية له فى الوجود فلذا كان الاتصاف بهذين النوعين مشتركا بين الذات والصفات الوجودية أما اتصاف الذات بهما فكاتصافه بالقدم والبقاء وكالتحيز وأما اتصاف المعانى بهما فكاتصافها بالقدم والبقاء وبالتعلق واتصاف السواد بالسوادية والبياض بالبياضية واللونية فتقول قدرة الله موجودة وقديمة وباقية ومخالفة لقدرتنا الحادثة وغنية عن المخصص وواحدة وعامة التعلق بجميع الممكنات وكذلك تقول فى بواقى المعانى وإنما لم تتصف صفات المعانى بالمعنوية لأن الاتصاف بالمعنوية فرع الاتصاف بالمعانى وإذا لم يجز اتصاف المعانى بالمعانى لم يجز اتصافها بالمعنوية لأنه يلزم من قيام الكون قادرا مثلا بالعلم قيام القدرة به فيعود المحذور وهو اتصاف الصفة بصفة وجودية فلذلك أحالوا اتصاف الصفة بالمعنوية وإنما أجازوا اتصاف الصفة الوجودية بالنفسية لأنها ملازمة للذات لا لصفة معنى فلا يلزم من قيامها بالصفة

الصفة الخامسة الواجبة له تعالى القيام بالنفس أى الذات ومعناه أن ذات الله تعالى غنية عن محل أى ذات تقوم بها وغنية أيضا عن مخصص أى موجد لأنه تعالى الموجد للأشياء. والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه أن تقول لو كان تعالى محتاجا إلى محل أى ذات يقوم بها كما افتقر البياض للذات التى يقوم بها لكان صفة كما أن البياض الذى افتقر إلى الذات صفة والله تعالى لا يصح أن يكون صفة لأنه تعالى متصف بالصفات والصفة لا تتصف بالصفات فليس الله صفة

أتصاف الصفة بصفة وجودية بخلاف المعنوية فإنها حالة لازمة للمعاني كذا أفاده السحيمي والشرقاوي والدسوقي (و) لو لم يكن قائما بنفسه أي مستغنيا عن المخصص أي الفاعل الذي يخصصه بالوجود بدلا عن العدم لاحتاج إلى مخصص لكن احتياجه إلى مخصص باطل إذ (لو افتقر إلى مخصص أي موجد يوجده لكان حادثا) ضرورة إذ كل محتاج إلى مخصص حادث إذ الحادث يحتاج له في ترجيح أحد طرفي ما يقبله من الممكنات المتقابلة على الآخر (ويفتقر إلى محدث) ومحدثه يكون حادثا أيضا للتماثل بينهما وحينئذ افتقر إلى محدث أيضا (ويلزم الدور) وهو توقف الشيء على شيء آخر يتوقف على الشيء الأول إما بمرتبتين أو بمراتب إن انحصر العدد (أو التسلسل) وهو ترتب أمور غير متناهية إن لم ينحصر وكان قبل حادث محدث (وكل منهما محال لما تقدم من وجوب القدم له تعالى) فبطل ما أدى إليه وهو احتياجه إلى مخصص فبطل ما أدى إليه وهو عدم قيامه بنفسه (فثبت المطلوب وهو قيامه تعالى بنفسه وإذا ثبت له القيام بالنفس استحال عليه الافتقار إلى المحل والمخصص الذي هو ضد القيام بالنفس) واعلم أن سلب الافتقار إلى المحل والمخصص منه تعالى يستلزم سلب جميع الافتقارات من الافتقار للوالد والولد والزوجة والمعين وإلى ما يحصل الغرض لأنه لو افتقر تعالى لشيء منها لكان ممكنا والممكن لا يكون وجوده إلا حادثا والحادث يفتقر إلى المخصص سواء كان الحادث ذاتا أو صفة وإلى المحل أيضا إذا كان الحادث صفة . واعلم أن أقسام الموجودات أربعة : الأول قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله تعالى والثاني قسم مفتقر إليهما وهو الصفات الحادثة . والثالث قسم مفتقر إلى المخصص دون المحل وهو أجرامنا . والرابع قسم قائم بالذات ولا يحتاج لمخصص وهو صفات الله تعالى ولا يجوز أن يقال في هذا القسم مفتقر لمحل لما في هذا التعبير من إساءة الأدب وذلك لإيهام حدوث القديم لأن الافتقار فقد أمر يحتاج إلى حصوله فإن الجائع مثلا يفتقر إلى الأكل فإذا أكل وشبع لم يوصف بالافتقار إلى الأكل ولأن المحل يوهم الحلول وهو ملاقاة موجود لموجود كملاقاة السواد للجسم ويسمى السواد حالا والجسم محلا . والمتكلمون لا يقولون إن صفات الله تعالى أعراض ولا أطوار ولا حالة في الذات بل قائمة بمعنى الاختصاص الناعت ولا يجوز أن يقال ذاته تعالى محل لصفاته وإن كان مجازا ولا أن يقال صفاته تعالى معه ولا فيه ولا مجاورة له (الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية) بفتح الواو وكسرها كما قاله السحيمي والتاء للتأنيث اللفظي والنون للمبالغة والألف زائدة والياء للنسبة لأن الوحدانية منسوبة للوحدة من نسبة الخاص للعام وأن المراد هنا وحدة مخصوصة والشيء قد ينسب لنفسه مبالغة (ومعناها) أي الوحدانية في حقه تعالى (أن الله سبحانه وتعالى واحد في الذات) وهي ما قام بنفسه (والصفات) أي كل صفة (والأفعال) أي المفعولة وهي الممكنات (ومعنى كون الله واحدا في الذات) أي بالنسبة لذاته تعالى (أنه) أي الشأن (ليس هناك) أي فيما وجد بالتحقيق وفيما يمكن وجوده (ذات تشبه ذاته تعالى) أي في الألوهية وهذا القدر يسمى كما منفصلا (وليست ذاته مركبة من أجزاء لأن التركيب من صفات الحوادث) وهذا المقدار يسمى كما متصلا ولو تركبت ذاته من أجزاء لكانت تلك الأجزاء متماثلة فإن قام وصف الألوهية بكل جزء فيكون كل جزء إلها خلق ورزق فيلزم التمانع أو بمجموع الأجزاء فيلزم عجز كل على الانفراد أو ببعضها لزم ترجيح البعض فلا أولوية له فلا يقوم وصف الألوهية به فيلزم عجز جميعها ويلزم من نفي التركيب عنه تعالى نفي الجسمية عنه تعالى فالله تعالى ليس جسما ولا جوهرا فردا بل مجرد عنهما (والله تعالى منزه عن الاتصاف بصفات الحوادث ومعنى كونه تعالى واحدا في الصفات أنه) أي الحال (ليس هناك) أي فيما وجد بالوقوع وفيما يمكن وجوده (أحد له صفة تشبه صفاته تعالى فليس لأحد قدرة كقدرته تعالى) مؤثرة في الممكنات (ولا إرادة كإرادته تعالى) غير معارضة (إلى آخر الصفات) أي وليس لغيره تعالى علم محيط بالأشياء ولا يضر مجرد الموافقة في التسمية كأن يكون لغير الله تعالى قدرة

ولو افتقر إلى مخصص أي موجد يوجده لكان حادثا ويفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال لما تقدم من وجوب القدم له تعالى فثبت المطلوب وهو قيامه تعالى بنفسه وإذا ثبت له القيام بالنفس استحال عليه الافتقار إلى المحل والمخصص الذي هو ضد القيام بالنفس * الصفة السادسة الواجبة له تعالى الوحدانية ومعناها أن الله سبحانه وتعالى واحد في الذات والصفات والأفعال ومعنى كون الله واحدا في الذات أنه ليس هناك ذات تشبه ذاته تعالى وليست ذاته مركبة من الأجزاء لأن التركيب من صفات الحوادث والله تعالى منزه عن الاتصاف بصفات الحوادث ومعنى كونه تعالى واحداً في الصفات أنه ليس هناك أحد له صفات تشبه صفاته تعالى فليس لأحد قدرة كقدرته تعالى ولا إرادة كإرادته تعالى إلى آخر الصفات

أو

أو إرادة وهذا المقدار يسمى كما منفصلا (ولو لم يكن له تعالى صفتان) أى أو أكثر (متفقتان فى الاسم) أى فقط (والمعنى) أى الحقيقة فقط (كقدرتين) أى مؤثرتين (وإرادتين) أى نافذتين (وعلمين) أى محيطين بالأشياء (بل) له تعالى (قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم كذلك) وهذا المقدار يسمى كما منفصلا أيضا عند بعضهم لأن الكم المتصل لا يتأتى فى الصفات حتى يحكم عليه بالاستحالة لأن الكم المتصل عبارة عن المقدار الحاصل من اتصال شيئين فأكثر أى عبارة عن المقدار القائم بذى أجزاء متصلة قابلة للقسمة بالصفات يستحيل فيها الاتصال ويسمى هذا كما متصلا عند بعض آخر كما هو المشهور لأن قيام الصفات من جنس واحد بالذات الواحدة منزل منزلة التركيب فحينئذ حمل المنفى مثلا كما متصلا مجاز (ومعنى كونه تعالى واحدا فى الأفعال أن جميع الأفعال لله عزوجل فليس لأحد من المخلوقات فعل من الأفعال سواء كانت) أى الأفعال (اختيارية أو اضطرارية وإنما له) أى لأحد من المخلوقات (فى الفعل الاختيارى مجرد الكسب) هذا من إضافة الصفة للموصوف أى الكسب المجرد أى الخالى عن التأثير بالاستقلال والمعاونة ومعنى الكسب عند الأشعرى مقارنة القدرة الحادثة للأفعال الاختيارية المكسوبة خالية عن التأثير فى المقدور تأثير اختراع وإيجاد له وعبر بعضهم عن ذلك بقوله الكسب هو تعلق القدرة الحادثة بالمقدور وقيل هو الإرادة الحادثة فإن الأمور أربعة إرادة سابقة وقدرة وفعل مقترنان وارتباط بينهما فعلى تفسير الكسب بهذا الارتباط وهو تعلق القدرة بالمقدور ليس مخلوقا لأنه من الأمور الاعتبارية الذى لا وجود له فى الخارج وعلى تفسيره بالإرادة الحادثة يكون مخلوقا (وبه) أى بهذا الكسب (يثيبنا الله بفضله ويعاقبنا بعدله) وبه ينسب الفعل للعبد لأن له ميلا إليه بحالة الاختيار وبحسب الكسب يضاف الفعل للعبد كما أنه يضاف لله بحسب الخلق والاختراع ولما أضيف الفعل للعبد من جهة الكسب أثيب وعوقب عليه نظرا لما عنده من الاختيار الذى هو سبب عادى فى إيجاد الله الفعل والقدرة عليه وفى أفعال العبد التى تسمى بالكسب أربعة مذاهب مذهب المعتزلة ويقال لهم القدرية وهو أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه قالوا لأنه لو كان تعالى خالقا لأفعال العبد لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب إلى غير ذلك وهذا جهل عظيم ومردود بأن المتصف بالفعل من قام به الفعل لا من أوجده ألا ترى أن الله تعالى خالق للسواد والبياض وسائر الصفات فى الأجسام ولا يتصف بشيء من ذلك ومذهب الجبرية وهم فرقة من المعتزلة وهو أن العبد مجبور على الفعل ظاهرا وباطنا وليس له فعل أصلا ولا اختيار له فى صدور جميع أفعاله عنه فهو كريشة معلقة فى الهواء يميلها الرياح يمينا وشمالا وهذا أقبح لأنهم فرعوا على ذلك وذكروا أن تعذيب العبد ظلم إذ لا فعل له وهذا باطل لأنا نفرق بين حركة البطش وحركة الارتعاش ومذهب الفلاسفة وهو أن الله تعالى خلق للعبد قدرة مؤثرة بطريق الإيجاب ومذهب أهل السنة وهو أنه ليس للعبد فى أفعاله الاختيارية إلا الكسب فليس للعبد تأثير ما فهو مجبور باطنا مختار ظاهرا وليس فعل العبد بالإجبار المحض ولا بالاختيار المحض بل أمر بين الأمرين والصوفية يشيرون للجبر كثيرا وليس مرادهم الجبر الظاهرى وإنما مرادهم الجبر الباطنى لكون الأفعال خلق الله تعالى والعبد مجبور فى صورة مختار . والحاصل أن الواجب اعتقاد أن بعض أفعال العبد صادرة باختياره كحركة البطش فهو مخلوق لله تعالى مكتسب للعبد والبعض الآخر باضطراره كحركة المرتعش فهو مخلوق دون المكتسب ، وقد حكى أنه قيل للحسن البصرى أجبر الله عباده؟ فقال الله أعدل من ذلك فقيل أفوض الله إليهم؟ فقال هو أعز من ذلك ثم قال لو جبرهم لما عذبهم ولو فوض إليهم لما كان للأمر معنى ولكن فعل العبد منزلة بين المنزلتين ولله فيه سر لا تعلمونه اهـ (فجميع الأفعال له تعالى فالمعجزات التى تقع على أيدى الرسل عليهم الصلاة والسلام والكرامات التى تجرى على أيدى الأولياء) كموت من يتعرض عليهم أو مرضه مثلا (مخلوقات له سبحانه وتعالى)

ولو لم يكن له تعالى صفتان متفقتان فى الاسم والمعنى كقدرتين وإرادتين وعلمين بل قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم كذلك ومعنى كونه تعالى واحدا فى الأفعال أن جميع الأفعال لله عزوجل فليس لأحد من المخلوقات فعل من الأفعال سواء كانت اختيارية أو اضطرارية وإنما له فى الفعل الاختيارى مجرد الكسب وبه يثيبنا الله بفضله ويعاقبنا بعدله فجميع الأفعال له تعالى فالمعجزات التى تقع على أيدى الرسل عليهم الصلاة والسلام والكرامات التى تجرى على أيدى الأولياء مخلوقات له سبحانه وتعالى

وإذا ثبتت له تعالى الوحدانية انتفت عنه  الكموم الخمسة المشهورة وهى الكم المنفصل فى الذات والكم المتصل فيها

والكم المنفصل فى الصفات والمتصل فيها والكم المنفصل فى الأفعال، فالكم المنفصل فى الذات المنفى عنه تعالى معناه أن لا توجد ذات فى الوجود تشبه ذاته تعالى فوجود ذات تشبه ذاته تعالى يقال له الكم المنفصل فى الذات وهو منتف عنه تعالى والكم المنفصل فى الذات المنفى عنه تعالى معناه أن تكون ذاته تعالى مركبة من أجزاء كتركيب ذواتنا من لحم وعظم ودم وغير ذلك وهو منتف عنه تعالى أيضا لأنه من صفات الحوادث والكم المنفصل فى الصفات المنفى عنه تعالى معناه أن يوجد أحد له صفات كصفات مولانا عز وجل وهو منتف عنه تعالى أيضا والكم المتصل فى الصفات المنفى عنه تعالى معناه أن يكون له تعالى صفتان متفقتان فى الاسم والمعنى فليست قدرته متعددة ولا إرادته كذلك ولا علمه فقدرته التى يوجد بها الصغير هى التى يوجد بها الكبير وإرادته التى يريد بها القليل هى التى يريد بها الكثير وعلمه الذى يعلم به الكثير هو الذى يعلم به القليل والكم المنفصل فى الأفعال المنفى عنه تعالى معناه أن يكون لأحد من المخلوقات فعل وهذا منتف أيضا لجميع الأفعال مخلوقة له تعالى والله خالق كل شىء والله خلقكم وما تعملون

فليس لهم تأثير (وإذا ثبتت له تعالى الوحدانية انتفت عنه) أى الله تعالى (الكموم الخمسة المشهورة وهى الكم المنفصل فى الذات والكم المتصل فيها) أى الذات (والكم المنفصل فى الصفات والمتصل فيها) أى الصفات (والكم المنفصل فى الأفعال) ثم فسر المصنف هذه الخمسة بقوله (فالكم المنفصل فى الذات المنفى عنه تعالى معناه أن لا توجد ذات فى الوجود تشبه ذاته تعالى فوجود ذات تشبه ذاته تعالى يقال له الكم المنفصل فى الذات وهو منتف عنه تعالى) وحكى أن إبليس دخل على فرعون فقال أنت تدعى الربوبية؟ قال نعم قال بأى حجة؟ قال بأنى ساحر ومعى سحرة قال اجمعهم لى فجمعهم فألقوا سحرهم فتنفس إبليس فصار سحرهم هباء منثورا ثم تنفس ثانيا فظهر سحر أكثر من سحرهم فقال يافرعون أترانى مع هذه الأمور لا يرضانى الله تعالى عبدا له فكيف يرضاك مع عجزك شريكا له؟ (والكم المتصل فى الذات المنفى عنه تعالى معناه أن تكون ذاته تعالى مركبة من أجزاء كتركيب ذواتنا من لحم وعظم ودم وغير ذلك وهو منتف عنه تعالى أيضا لأنه من صفات الحوادث والكم المنفصل فى الصفات المنفى عنه تعالى معناه أن يوجد أحد له صفات كصفات مولانا عز وجل) كالقدرة التى يخرج الأحد بها الأشياء من العدم إلى الوجود والسمع الذى يسمع به جميع المخلوقات وغير ذلك من خصائص صفات الألوهية (وهو منتف عنه تعالى أيضا) ولا اعتبار بموافقة صفات المخلوقات لصفات الله فى اللفظ فقط (والكم المتصل فى الصفات المنفى عنه تعالى معناه أن يكون له تعالى صفتان متفقتان فى الاسم) أى فقط (والمعنى) أى فقط (فليست قدرته متعددة) أى اثنتين أو أكثر (ولا إرادته كذلك ولا علمه فقدرته التى يوجد) أى الله تعالى (بها الصغير هى التى يوجد بها الكبير وإرادته التى يريد بها القليل هى التى يريد بها الكثير وعلمه الذى يعلم به الكثير هو الذى يعلم به القليل والكم المنفصل فى الأفعال المنفى عنه تعالى معناه أن يكون لأحد من المخلوقات فعل) وهذا مخالف للكم المنفصل الذى فى الذات والصفات لأن المنفى هنا المؤثر الحادث سواء كان تأثيره بذاته كالنار على زعم الطبائعيين أو بصفاته كالحيوان على زعم القدرية القائلين بأن العبد يؤثر بصفاته فى أفعاله الاختيارية وأما المماثل المنفى فى الذات والصفات فلا يكون إلا قديما لأن الذات والصفات الحادثة ليست مماثلة لذاته تعالى وصفاته حتى تنفى (وهذا) أى وجود فعل لأحد من الخلق (منتف أيضا لجميع الأفعال مخلوقة له تعالى) وأما العبد فهو مختار بحسب الظاهر لأن اختياره مخلوق الله تعالى فالعبد مختار ظاهرا مجبور باطنا فهو مجبور فى صورة مختار خلافا للمعتزلة القائلين إنه مختار ظاهرا وباطنا وللجبرية القائلين إنه مجبور ظاهرا وباطنا (والله خالق كل شىء) أى ما عدا ذاته وصفاته فإنهما غير مخلوقين له فهو عام أريد به الخصوص وهو الحوادث أو أن الشىء بمعنى المشىء بفتح الميم أى المراد فالإرادة إنما تعلق بالممكنات (والله خلقكم وما تعملون) وهذا استدلال على انفراده تعالى بالإيجاد سواء كانت ما مصدرية أو موصولة وجعلها مصدرية أولى كما هو مذهب سيبويه لأنه لا يحوج إلى تقدير عائد ولأن الحجة النافية ظاهرة والمعنى على جعلها مصدرية والله خلقكم وخلق عملكم والمراد بالعمل هو الحاصل بالمصدر وهو الحركات والسكنات لا المعنى المصدرى وهو الإيقاع أى مقارنة القدرة الحادثة للحركات لأنه أمر اعتبارى لا يتعلق به الخلق بل هو متجدد بنفسه بعد عدم والمعنى على جعلها موصولة والله خلقكم وخلق الذى تعملونه أى وخلق العمل الذى تعملونه والمراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الحركات والسكنات كالهيئة المسماة بالصلاة المشتملة على القيام والقعود والركوع والسجود وهذا هو متعلق التكليف لأنه أمر وجودى فتتعلق به القدرة وعلى كل من الاحتمالين مصدرية وموصولة فالآية حجة لنا على انفراده تعالى بالإيجاد ومحل النزاع

بيننا وبين المعتزلة في الفعل بالمعنى الحاصل من المصدر وإدخال العمل تحت قدرة الله تعالى يراد به الحاصل بالمصدر ثم نسبة العمل إلى العبد على جهة الإيقاع الخارج عن محل النزاع يقتضى أن المعنى الحاصل بالمصدر ينسب لله خلقا واختراعا وللعبد كسبا واقترانا فلا استحالة في دخوله تحت قدرتين لإختلاف جهة التعلق وهي الخلق من الله والكسب أى الاقتران من العبد قوله أن لا يكون لأحد من المخلوقات فعل ينبغى أن لا يكون لشىء من الأسباب العادية تأثير فيما قارنها من المسببات وإنما يخلق الله تعالى المسببات عند الأسباب لا بها فمن اعتقد أن شيئا من الأسباب يؤثر بطبعه أى بذاته ككثير من الفلاسفة فلا خلاف في أنه كافر ومن اعتقد أن شيئا منها ليس يؤثر بطبعه بل خلق الله فيه قوة وتلك القوة تؤثر ولو نزعها منه لم يؤثر فهو فاسق مبتدع اتفاقا لأن الله لو كان لا يفعل فعلا إلا بواسطة الغير لزم افتقاره إلى تلك القوة والأصح أنه ليس بكافر وهو اعتقاد جماعة من الفلاسفة وتبعهم كثير من جهلة المؤمنين كالقدرية ومثل ذلك من اعتقد أن العبد يؤثر في فعله بالقدرة التى خلقها الله فيه ومثله أيضا من اعتقد أن الأسباب تؤثر بإذن الله تعالى فيكون مبتدعا وفى كفره قولان والراجح أنه ليس بكافر ومن اعتقد أن شيئا منها لا يؤثر بطبعه ولا بقوة جعلها الله فيه وإنما المؤثر هو الله تعالى لكن بينه وبين مسببه تلازم عقلى بمعنى أنه لا يمكن تخلفه فمتى جرى السكين على الشىء فلا بد من قطعه فهو ضال مبتدع جاهل بحقيقة الحكم العادى مع أنه ربط أمر بأمر مع عدم تأثير أحدهما في الآخر ومع صحة التخلف فقد يوجد السكين ولا يوجد القطع وقد يوجد القطع ولا توجد السكين وهذا غير كافر بالإجماع وربما جر ذلك الاعتقاد إلى الكفر بأن ينكر بعث الأجساد لأنه خلاف المعتاد ومن اعتقد أن شيئا منها لا يؤثر بطبعه ولا بقوة جعلها الله فيه وإنما جعله الله أمارات على ما شاء من الحوادث واعتقد صحة التخلف بأن يوجد السبب العادى ولا يوجد المسبب وإنما المؤثر فيه هو الله أى إنما يخلق المسببات عند الأسباب لا بها فهو الموحد الناجى من الهلاك بفضل الله تعالى وقد لا يخلق الله المسبب عند السبب كما وقع لسيدنا إبراهيم حين ألقاه النمروذ في النار التى أوقدها له سبعة أيام حتى إذ مر الطائر بها احترق فما احترق منه إلا وثاقه وقعد عليها تسعة أيام وقيل أربعين يوما فوجد فيها عين ماء عذب وورودا أحمر ونرجسا وهو زهر البصل وقد أتاه خازن المياه عند إرادتهم إلقاءه في النار فقال له إن أردت أخمدت النار وأتاه خازن الرياح وقال له إن شئت طيرت النار في الهواء فقال لا حاجة لى إليكما حسبى الله ونعم الوكيل ونزل جبريل له قبل وصوله في النار وقال ألك حاجة ؟ قال أما إليك فلا فقال سل ربك فقال حسبى من سؤالى علمه بحالى وكالشوك إذا أصابنا أضر بنا وإذا أ[illegible] الإبل لم يضر بها بل تلتذ به مع أن ألسنتها ألين من أرجلنا فلو كان الشوك مضرا بنا بنفسه لضر الإبل في ألسنتها وكالنار إذا أصابتنا ضرتنا في أى محل منا فإذا أكلها النعام لا تضره (قال بعضهم ولا يتصور في الأفعال كم متصل) لأنه إن صور بتعدد أفعاله تعالى فلا يصح نفيه لأنه ثابت فأفعاله تعالى كثيرة من خلق ورزق وإحياء وإماتة إلى غير ذلك (وليس) أى الأمر (كما قال بل يتصور فيها الكم المتصل ومعناه أن يكون لله تعالى شريك معاون في فعل من الأفعال) وهذا شامل لما إذا كان الشريك قديما ولما إذا كان حادثا قال الشرقاوى نقلا عن شيخه ويمكن على بعد أن يصور الكم المتصل فيها بأن يكون له تعالى شريك لا يستقل بالفعل والكم المتصل بأن يكون له تعالى شريك يستقل بالفعل (فهذا منتف عنه تعالى أيضا) . والحاصل أن الكموم ستة وكلها منفية بالوحدانية لشمول الوحدانية في كل من الذات والصفات والأفعال (والله يتولى هداك) أى هدايتك والمراد بالهداية هنا الوصول إلى المقصود بالتحقق فإن هذا المقام للدعاء (واعلم أن الكم هو العدد) أى الصادق باثنين فأكثر . والحاصل أن الكم ما قبل القسمة لذاته ثم إن كان لأجزائه المفروضة حد مشترك فهو المتصل وإلا فهو الكم المنفصل كالعدد (والمنفى) أى عنه تعالى في الكم المنفصل (ما حصل به الكم وهو) الثانى مثلا وهو (نفس الشريك

قال بعضهم ولا يتصور
في الأفعال كم متصل وليس
كما قال بل يتصور فيها الكم
المتصل ومعناه أن يكون
لله تعالى شريك معاون
في فعل من الأفعال فهذا
منتف عنه تعالى أيضا
والله يتولى هداك . واعلم
أن الكم هو العدد والمنفى
ما حصل به الكم وهو
نفس الشريك

وليس المنفي العدد) أي نفسه من أصله (لاقتضائه) أي لاستلزام نفي نفس العدد من أصله (نفي ذاته تعالى) لأن المراد بالكم المنفصل العدد المتحصل من الشيء ونظيره (فنفي الكم المنفصل في الذات هو نفي الشريك له) وهو الثاني له في الألوهية (والشريك هو الذي حصل به الكم) وهو الثاني (وهكذا) أي ما زاد عليه كالثالث فما فوقه لأن معنى الكم المنفصل في الذات العدد الحاصل بوجود النظير ثانيا كان أو أكثر (والدليل على ثبوت الوحدانية له تعالى وجود العالم وتركيبه) أي هذا الدليل (أن تقول لو كان لله تعالى شريك في الألوهية لأدى إلى الفساد) وبيان ذلك لو وجد إلهان متصفان بصفات الإله ككون قدرتيهما وإرادتيهما عامتين في تعلقهما بجميع الممكنات وقصدا إيجاد مقدور معين فلا يصح وجوده بكل منهما لأنه يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد إن أوجداه معا لأن قدرة كل منهما تعلقت به بتمامه فاستقل كل منهما بإيجاده وهذا لا يعقل ألا ترى أن الخط الذي لا عرض له يستحيل أن يرسم بقلمين وتعلق القدرة تعلق استقلال لا معاونة على أن المعاونة توجب العجز قطعا ويلزم تحصيل الحاصل وهو إيجاد موجود أو وجده الآخر إن أوجداه مترتبا ويلزم الترجيح بلا مرجح إن أوجد أحدهما البعض والآخر البعض وكل منهما محال لأنه دليل على عجزهما وإذا لزم العجز في هذا الممكن لزم العجز في سائر الممكنات إذ لا فرق بينها وذلك يستلزم استحالة وجود المخلوقات وذلك خلاف العيان وهذا يقال له برهان التوارد سمي بذلك لتواردهما على شيء واحد وهذا في فرض اتفاقهما لو تعلقت قدرة أحدهما بوجود زيد والآخر بعدمه فلا يخلو إما أن يحصل مقدورهما وهو وجود زيد وعدمه في وقت واحد فيلزم عليه اجتماع النقيضين وهو محال أو لا يحصل مقدور واحد منهما فيلزم عجزهما أو يحصل مقدور أحدهما دون الآخر فيلزم عجزه ويلزم منه عجز من نفذت إرادته للمماثلة للآخر العاجز ويقال لهذا برهان التمانع سمي بذلك لتخالفهما وتخاصمهما وهذا في فرض اختلافهما (كما قال تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السموات والأرض) وهذا تفسير لضمير المثنى أي لو كان فيهما جنس الآلهة غير الله لم توجدا سواء اتفقت الآلهة أم اختلفت لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة وجودهما فبطل ما أدى إليه وهو وجود جنس الإله غير الله ثبت أن الله واحد وهو المطلوب وهذا برهان التمانع. وبيان تقريره أنه لو أمكن التعدد لأمكن التمانع كأن يريد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه ولو أمكن التمانع لزم أحد الأمرين الممتنعين لذاتهما إما اجتماع الضدين إن نفذ مرادهما وإما عجز أحد الإلهين إن نفذ مراد أحدهما دون الآخر وعجز أحدهما يؤدي لعجز الآخر لأن ما ثبت لأحد المثلين يثبت للآخر وعجزهما يؤدي لعدم وجود شيء من العالم وهو باطل بالمشاهدة فما أدى إليه وهو تعدد الإله باطل وليس المحال المنفي في الآية الجمع فقط بل المحال جنس الآلهة غير الله ولو واحدا ومعنى قوله تعالى لفسدتا أي كانتا لم توجدا سواء اتفقوا أو اختلفوا كما فهمه الأكثر وهذه الآية حجة قطعية كما قال المحققون كالغزالي وابن الهمام والبيضاوي خلافا لقول السعد وغيره من أن معنى قوله لفسدتا أي لخرجتا وهلك من فيهما لما تقرر عادة من فساد المحكوم عليه عند تعدد الحاكم فتكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية لا عقلية وحينئذ تكون الآية حجة إقناعية خطابية أي ظنية على سبيل التقريب للعامة تشير إلى حجة قطعية ومعنى كون الآية حجة إقناعية أن الخصم يقنع بها ويرضى بجريان العادة ومعنى كونها خطابية أنها تظن في أول الأمر أنها حجة ويزول ذلك عند تحقق المعرفة لأنه لا يلزم حصول الفساد بالوقوع والتحقق (ومعنى فسادهما) اختلافهما عن هذا النظام أي (خروجهما عن الهيئة والشكل الذي وجدا) أي السموات والأرض (عليه) أي تلك الهيئة والشكل وهذا التفسير مبني على الطريقة الضعيفة وهي طريقة السعد فكأن المصنف مال إلى قول علاء الدين تلميذ السعد وهو أن القرآن يحتوي على الأدلة الإقناعية المطابقة حال بعض القاصرين وتجويز الاتفاق إنما هو بادىء الرأي وعند التأمل لا يصح الاتفاق بين إلهين فلا بد أن يقع بينهما التحارب والتغالب كما هو حال ملوك الدنيا

وليس المنفي العدد لاقتضائه نفي ذاته تعالى فنفي الكم المنفصل في الذات هو نفي الشريك له والشريك هو الذي حصل به الكم وهكذا والدليل على ثبوت الوحدانية له تعالى وجود العالم وتركيبه أن تقول لو كان لله تعالى شريك في الألوهية لأدى إلى الفساد كما قال تعالى «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» أي السموات والأرض ومعنى فسادهما خروجهما عن الهيئة والشكل الذي وجدا عليه

(لكنهما

(لكنهما لم تفسدا) أى لم يختل نظامهما وذلك دليل على عدم تعدد الإله إذ لو تعدد الإله لوقع التغالب إذ مرتبة الألوهية تقتضى الغلبة فإن نفذ مراده فلم يكن بيده ملكوت كل شىء وذلك باطل بالإجماع والاستقراء وإن تقدم مراده كان الإله والآخر غير إله (فلم يكن معه) أى الله تعالى (شريك فى الألوهية فثبت له الوحدانية وإذا ثبت له الوحدانية استحال عليه التعدد الذى هو ضد الوحدانية) وكان بعضهم يقول فى تقرير دليل الوحدانية لو وجد إلهان ونفذ مراد أحدهما دون الآخر كان الذى نفذ مراده هو الإله دون الآخر وتم دليل الوحدانية وقال أبو إسحق الإسفرايني أجمع أهل الحق على أن جميع ما قاله المتكلمون فى التوحيد يرجع إلى كلمتين إحداهما اعتقاد أن كل ما تصور فى الأذهان فالله بخلافه ثانيتهما اعتقاد أن ذاته تعالى ليست مشبهة بذات ولا خالية عن الصفات وناهيك بسورة الإخلاص دليلا فإنها نفت أصول الكفر الثمانية وهى الكثرة التى بمعنى التركيب والعدد والنقص الذى بمعنى الاحتياج والقلة التى بمعنى البساطة والعلة والمعلول والشبيه والنظير أما نفى الكثرة والعدد فبقوله تعالى قل هو الله أحد ونفى النقص والقلة بقوله تعالى الله الصمد ونفى العلة والمعلول بقوله لم يلد ولم يولد ونفى الشبيه والنظير بقوله ولم يكن له كفوا أحد. واعلم أن مبحث الوحدانية أشرف مباحث هذا الفن ولذلك كثر التنبيه عليه فى القرآن العظيم * (الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة) فان قلت لم سلك المصنف سبيل التدلى وكان الأولى أن يسلك سبيل الترقى فيقدم الحياة ثم العلم ثم الإرادة ثم القدرة. أجيب بأنه إنما بدأ بالقدرة لمناسبة بينها وبين الوحدانية التى ختم بها السلوب لأنه قد ختم بوحدانية الأفعال والأفعال إنما تأتى إخراجها من العدم إلى الوجود بالقدرة ولأن لها دخلا تاما فى التأثير فكأنها بمنزلة الذات ولذا وصفت بأنها مؤثرة مجازا وإنما قدمها على الإرادة مع أن المناسب تقديم الإرادة ليكون تأثير القدرة متأخرا عن تأثير الإرادة لأمرين: الأول أن تأثير القدرة أظهر الثانى أنهم قالوا إن الإرادة تخصص أحد المقدورين وتقتضى هذا أن الشىء يتصف بكونه مقدورا قبل وصفه بالتخصيص فلما كان وصف كونه مقدورا منظورا قبل وصف كونه مخصصا قدم القدرة على الإرادة وإنما ذكرها عقب القدرة لأنها على موافقة الإرادة وإنما ذكر العلم بعدها لأنها على موافقته إذ القصد إلى إيجاد شىء مع الجهل به محال فالثلاثة مترتبة عقلا وإنما أخر الحياة عنها وإن كانت الصفات متوقفة عليها لأنها لا تعلق ولأن دلالة الفعل على القدرة والإرادة والعلم أسبق للذهن بحسب العادة. ولما كان الحى لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو عن ضدها ذكر هذه الثلاثة بعد الحياة ولأن دليلها سمعى بخلاف ما قبلها فإن دليلها عقلى والعقلى أقوى والسمعى يمكن تأويله وقدم السمع والبصر على الكلام لكثرة الكلام مع المعتزلة فى صفة الكلام حتى قيل إنما سمى هذا الفن بعلم الكلام لكثرة المباحثة فى هذه الصفة بين أهل السنة والمعتزلة وقدم السمع على البصر لتقدمه فى القرآن ولأنه أفضل من البصر فى حق الحوادث على الصحيح (وهى صفة له تعالى أزلية) أى قديمة (موجودة قائمة بذاته تعالى يتأتى) أى يتيسر (بها إيجاد كل ممكن) من العدم إلى الوجود اتفاقا والممكن عند المتكلمين هو ما استوى وجوده وعدمه وعند المناطقة ما ليست نسبته ممتنعة فيدخل الواجب وهو لا يصح أن يرادها (وإعدامه) أى على الصحيح وهو تعلق القدرة بعدم الشىء. واعلم أن تأثير القدرة فى وجود أمر متفق عليه وأما تأثيرها فى عدم الممكن فهو ما قاله الأقل كالقاضى أبى بكر الباقلانى والرازى ومن تبعهما وأما على مذهب الأشعرى وإمام الحرمين فعدم الحوادث سواء كانت جواهر أو أعراضا واقع بنفسه لا بالقدرة لأن أثر القدرة عندهم لا بد أن يكون وجوديا فلا تتعلق القدرة بالعدم عندهم لأن الحادث إما جوهر وإما عرض والعرض من صفاته النفسية انعدامه بمجرد وجوده من غير فعل فاعل والجوهر استمرار وجوده مشروط بإمداد الأعراض له فإذا أراد الله عدمه أمسك عنه الأعراض فينعدم الجوهر لوقته بنفسه بدون إعدام معدم أى بلا سبب يؤثر فى إعدامه مباشرة فلا ينافى أن عدمه تسبب عن القدرة

لكنهما لم تفسدا فلم يكن معه شريك فى الألوهية فثبت له الوحدانية وإذا ثبت له الوحدانية استحال عليه التعدد الذى هو ضد الوحدانية * الصفة السابعة الواجبة له تعالى القدرة وهى صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه

فلابد منها فى التأثير على القولين نظير ذلك أنك إذا وضعت الزيت فى السراج فان الفتيلة تستمر منورة فاذا فرغ الزيت طفئت تلك الفتيلة بدون فعل فاعل وهذا القول وإن كان قول الجمهور إلا أنه ضعيف مبنى على أن العرض لا يبقى زمانين ، والحق أن العرض يبقى زمانين وليس من صفاته النفسية انعدامه بمجرد وجوده وعلى هذا فتعلق القدرة بعدم الممكن الطارىء بعد وجوده تعلق تأثير وكذا بعدم الممكنات التى علم الله أنها لا توجد كايمان أبى جهل نظرا لذاته وأما عدم الممكن فى الأزل فهذا لا تتعلق به القدرة اتفاقا لأنه واجب لا جائز كما قاله الشرقاوى والدسوقى وإنما كان قول الأشعرى ضعيفا لأنه ناشىء من حكمه بأن صفة البقاء عنده صفة وجودية من صفات المعانى ولذلك لو بقى العرض زمانين للزم قيام العرض بالعرض (ومعنى يتأتى بها إيجاد الممكن أنه) أى الشأن (يتحصل) أى يمكن أن يحصل (بسببها) أى بتلك الصفة (إيجاد الممكن أى إخراجه) أى تعلق القدرة بخروج الممكن (من العدم إلى الوجود) أى الثبوت فتدخل الأحوال الحادثة وأشار المصنف بقوله بسببها إلى أن المؤثر هو الله تعالى لا تلك الصفة فان الفاعل هو الموصوف بالصفات كما أن المعبود هو الموصوف لا الصفات والمعبود هو المسمى لا الاسم فمن عبد الصفات كفر أو الصفات والذات كفر أيضا كما قاله البراوى (فتعلق) أى القدرة (بالمعدوم فتكون سببا فى إيجاده) سواء كان عدمه أصليا أو عارضا كتعلقها بك قبل وجودك فتصير بها موجودا وتعلقها بنا حين البعث (وبالموجود فتكون سببا فى إعدامه) كتعلقها بالجسم الذى أراد الله إعدامه فيصير بها معدوما أى لا شىء وإنما تعلق القدرة بذلك إذ من لازم التأثير التعلق ومعناه طلب الصفة أمرا زائدا على قيامها بالذات فهو أمر اعتبارى (وتعلقها) أى القدرة (بالموجود والمعدوم يقال له تعلق تنجيزى حادث ومعنى كونه) أى التعلق (تنجيزيا أنه تعلق بالفعل) أى بالتحقق لا أنه صالح للايجاد والإعدام فقط والمراد بكون التعلق حادثا أنه موجود بعد عدم ولا يلزم من حدوث التعلق حدوث الذات العلية لأن التعلق من الأمور الاعتبارية وهى ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (ولها) أى للقدرة (تعلق صلوحى) بضم الصاد واللام ويقال فيه صلاحى بفتح الصاد واللام (قديم) أى فيكون لها تعلقان فقط (وهو) أى ذلك التعلق (صلاحيتها فى الأزل) وهو زمن متوهم غير متناه فى جانب الماضى (للايجاد) أى فيما لا يزال (والإعدام فهى) أى قدرة الله (صالحة فى الأزل لأن توجد زيدا) أى فيما لا يزال أى حين وجوده (طويلا أو قصيرا) أى وعريضا أو غير عريض (والتعلق التنجيزى مختص بالحال الذى عليه زيد) أى بخلاف الصلوحى فانه لا يختص به إذ القدرة كما هى صالحة لاعطاء زيد العلم صالحة لاعطائه الجهل وكما هى صالحة لجعله طويلا صالحة لجعله قصيرا وهكذا (واعلم أن القدرة لا تتعلق) أى لا ترتبط بالتأثير (إلا بالممكنات) أى الأمور التى يجوز وجودها وعدمها بحيث يستوى إليها نسبة الوجود والعدم فتعلق بها تعلقا صلوحيا قديما ولا يصح تعلقها بجميع الممكنات تنجيزيا لأن ما لا يدخل فى الوجود من الممكنات لا ينحصر فأين التأثير فيه الذى هو التعلق التنجيزى (فلا تتعلق بالواجبات) أى لذاتها (كذاته تعالى وصفاته ولا بالمستحيلات) أى لذاتها (كالشريك له تعالى) فالكاف فيهما استقصائية خرج الواجب لغيره وهو ما يقبل العدم فى الجملة كالممكن الذى تعلق علم الله بوجوده كالجنة والنار فانه وإن كان لا يقبل العدم من حيث تعلق علم الله بوجوده يقبله من حيث ذاته فيقبل أن يكون أثرا للقدرة وخرج المستحيل لغيره وهو ما يقبل الوجود فى الجملة كايمان أبى لهب فانه محال لتعلق علم الله بعدم وقوعه ولكنه يقبل الوجود من حيث ذاته فيقبل أن يكون أثرا للقدرة (لأن شأن القدرة الايجاد والاعدام) لأنها من صفات التأثير (وذاته تعالى موجودة) لا تقبل العدم (وصفاته كذلك وإيجاد الموجود محال لما فيه من تحصيل الحاصل فلا تتعلق بوجوده تعالى ولا باعدامه لأن إعدامه تعالى مستحيل لما يلزم عليه من الفساد) وهو قلب الحقائق (والمستحيل) كشريك البارى

ومعنى يتأتى بها إيجاد الممكن أنه يتحصل بسببها إيجاد الممكن أى إخراجه من العدم إلى الوجود فتعلق بالمعدوم فتكون سببا فى إيجاده وبالموجود فتكون سببا فى إعدامه وتعلقها بالموجود والمعدوم يقال له تعلق تنجيزى حادث ومعنى كونه تنجيزيا أنه تعلق بالفعل ولها تعلق صلوحى قديم وهو صلاحيتها فى الأزل للايجاد والاعدام فهى صالحة فى الأزل لأن توجد زيدا طويلا أو قصيرا والتعلق التنجيزى مختص بالحال الذى عليه زيد . واعلم أن القدرة لا تتعلق إلا بالممكنات فلا تتعلق بالواجبات كذاته تعالى وصفاته ولا بالمستحيلات كالشريك له تعالى لأن شأن القدرة الايجاد والاعدام وذاته تعالى موجودة وصفاته كذلك وإيجاد الموجود محال لما فيه من تحصيل الحاصل فلا تتعلق بوجوده تعالى ولا باعدامه لأن إعدامه تعالى مستحيل لما يلزم عليه من الفساد والمستحيل

معدوم فلا يمكن إعدامه فإذا قال لك قائل هل الله قادر على أن يتخذ شريكا أو زوجة أوولدا فلا تقل له هو قادر على ذلك لأن ذلك مستحيل والقدرة لاتتعلق به ولا تقل له ليس بقادر لأنك تثبت له العجز والعجز عليه تعالى محال وإنما تقول هذا مستحيل وقدرته تعالى لاتتعلق بالمستحيل فتنبه لذلك فقدرته تعالى لاتتعلق إلا بالممكنات لا بالواجبات ولا بالمستحيلات واعلم أنه لاتأثير للقدرة فى الممكن وإنما التأثير لذاته تعالى والقدرة سبب فى التأثير قال ابن ذكرى رحمه الله تعالى:

والفعل للذات بذى الصفات ۞ فمن اعتقد أن القدرة تؤثر فى الممكن بنفسها أو هى مع الذات كفر والعياذ بالله تعالى ومن ذلك تعلم تحريم قول العامة القدرة تتصرف لإيهامه أنها التى تتصرف بنفسها لأنها سبب فى التصرف ومحل حرمة هذا القول مالم يقصد إسناد الفعل لها وإلا فيكفر.

(تنبيه) لايقال القدرة واسطة ولا آلة خلافا لمن قال إنها بمنزلة القلم للكاتب ولله المثل الأعلى والدليل على ثبوت القدرة له تعالى وجود العالم ، وتركيه أن تقول لو انتفت عنه القدرة لكان عاجزا ولو كان عاجزا لم يوجد شىء من العالم وعدم وجود شىء من العالم محال لما يخالفه

( معدوم فلا يمكن إعدامه ) لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل أى ولا إيجاده لما يلزم عليه من قلب الحقائق (فاذا قال لك قائل هل الله قادر على أن يتخذ شريكا أو زوجة أوولدا فلا تقل له هو قادر على ذلك) أى الاتخاذ (لأن ذلك مستحيل والقدرة لاتتعلق به) أى للمستحيل (ولاتقل له ليس بقادر لأنك تثبت له العجز والعجز عليه تعالى محال وإنما تقول) لذلك السائل (هذا) أى الاتخاذ المذكور (مستحيل) أى عليه تعالى (وقدرته تعالى لاتتعلق بالمستحيل فتنبه لذلك) أى المذكور من هذه المسئلة (فقدرته تعالى لاتتعلق إلا بالممكنات لا بالواجبات ولا بالمستحيلات) فلا قصور أى لانقص ولا فساد فى عدم تعلقها بهما بل القصور أى النقص والفساد لازم لتعلقها بهما لأنها لو تعلقت بهما لجاز إعدام نفسها أى القدرة وإعدام الذات العلية وإثبات الألوهية لمن لايقبلها من الحوادث وسلبها عمن تجب له وهو مولانا عز وجل وأى فساد أعظم من هذا ولخفاء هذا المعنى على بعض الأغبياء صرح ابن حزم ببعض ذلك المستحيل فقال إن الله قادر أن يتخذ ولدا إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا ولم يعقل أن العجز إنما يكون إذا كان المتعلق من وظائف القدرة بأن كان يقبل الوجود لذاته قال أبو إسحق الإسفراينى وأخذ هذا القائل وهو ابن حزم بحسب فهمه الركيك من قصة إدريس عليه السلام حين جاءه إبليس فى صورة إنسان بقشرة بيضة وهو يخيط ثوبا وهو يقول فى كل إدخال الإبرة وإخراجها سبحان الله والحمد لله فقال هل الله تعالى يقدر أن يجعل الدنيا فى هذه القشرة فقال إن الله قادر أن يجعل الدنيا فى ثقب هذه الإبرة ونخس إحدى عينيه فصار أعور وهذه القصة وإن لم تروَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظهرت منقولة عن السلف الصالح مثل كعب الأحبار وعبد الله بن سلام وأوضح هذا الجواب الأشعرى فقال إن أراد السائل وهو إبليس أن الدنيا على ماهى عليه والقشرة على ماهى عليه فهذا لايمكن فان الأجسام الكبيرة وهى المراد بالدنيا هنا يستحيل أن تتداخل وتكون فى مكان واحد أى صغير وإن أراد أن الله يصغر الدنيا أقل من القشرة ويجعلها فيها أو يكبر القشرة أكثر من الدنيا ويجعل الدنيا فيها فالله قادر على ذلك قال بعض المشايخ وإنما لم يفصل إدريس الجواب هكذا لإبليس لأنه معاند ولهذا عاقبه على هذا السؤال بنخس العين واختار نخس العين دون غيرها لتكون العقوبة من جنس العمل فان قصده إطفاء نور الإيمان فأطفأ عليه السلام نور إحدى عينيه ( واعلم أنه ) أى الشأن (لاتأثير للقدرة فى الممكن وإنما التأثير لذاته تعالى والقدرة سبب فى التأثير قال ابن ذكرى رحمه الله تعالى) نظما من بحر الرجز ( والفعل للذات بذى الصفات ) وإسناد التأثير إلى القدرة فى قول بعضهم هى صفة تؤثر فى الممكن الوجود أو العدم فهو مجاز عقلى من باب الاسناد إلى السبب كقول المؤمن أنبت المطر الزرع وإلا نقل إن ذلك الاسناد مجاز فلا يصح لأن المؤثر حقيقة هو الذات المنزه عن النقائص إذ لافعل إلا له (فمن اعتقد أن القدرة تؤثر فى الممكن بنفسها أو هى مع الذات كفر والعياذ) أى التحصن من الكفر وأسبابه (بالله تعالى ومن ذلك) أى المذكور من كفر من اعتقد ذلك (تعلم تحريم قول العامة القدرة تتصرف) أو القدرة فعالة أو انظر فعل القدرة أو نحو ذلك (لإيهامه) أى ذلك القول (أنها) أى القدرة (التى تتصرف بنفسها لأنها سبب فى التصرف) وكل ماأوقع الإيهام مذموم (ومحل حرمة هذا القول مالم يقصد إسناد الفعل لها وإلا) بأن قصده أى بأن اعتقد أن القدرة تؤثر بنفسها (فيكفر) اللهم أعنا على الحق (تنبيه) (لايقال القدرة واسطة ولا آلة خلافا لمن قال إنها) أى القدرة (بمنزلة القلم للكاتب ولله المثل) بفتح الميم والثاء أى الصفة (الأعلى) أى المنزهة عن المشابهة لصفة الحوادث (والدليل على ثبوت القدرة له تعالى وجود العالم وتركيه) أى هذا الدليل (أن تقول لو انتفت عنه) أى الله تعالى (القدرة لكان عاجزا ولو كان عاجزا لم يوجد شىء من العالم وعدم وجود شىء من العالم محال لما يخالفه

الحس والعيان فبطل ماأدى إليه وهى اتصافه تعالى بالعجز ثبت نقيضه وهو اتصافه تعالى بالقدرة وإذا ثبتت له القدرة



استحال عليه العجز الذى هو ضد القدرة * الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الإرادة وهى صفة له تعالى أزلية موجودة كالقدرة بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها وهى قائمة بذاته تعالى متعلقة بكل ممكن ولا تتعلق بالواجبات ولا بالمستحيلات وهى يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض مايجوز عليه. وبيان ذلك أن المخلوقات قبل وجودها كان يجوز عليها أن توجد على صفة غير الصفة التى وجدت عليها فالأبيض كان يجوز عليه أسود أو أحمر أو أخضر والطويل كان يجوز عليه أن يوجد قصيرا والسموات كان يجوز عليها أن توجد تحت والأرضون فوق وغير ذلك مما لانهاية له فتخصيص كل من ذلك بالصفة التى وجد عليها تأثير للارادة. واعلم أن إرادته تعالى سابقة فى التعقل على قدرته تعالى وذلك لأن إرادته تعالى فى تعقلنا تتعلق بالشىء فتخصصه ببعض الصفات التى كانت تجوز عليه فزيد مثلا قبل وجوده كان يجوز عليه أن يكون أبيض وأسود وقصيرا وطويلا وفى الشرق أو الغرب وفى جهة فوق أو تحت فتخصيصه بالبياض مثلا وبالطول وبكونه فى الشرق وفى جهة تحت تأثير للارادة

الحس والعيان) بكسر العين أى المعاينة من وجود العالم (فبطل ماأدى إليه وهو اتصافه تعالى بالعجز) والمناسب فى تركيب هذا الدليل ما قاله السحيمى وهو أن تقول الله متصف بالقدرة إذ لو لم يتصف بها لاتصف بضدها وهو العجز لكن اتصافه بضدها محال إذ لو اتصف بضدها لما وجد شىء من الحوادث لكن عدم وجود شىء منها محال لمشاهدته فما أدى إليه وهو عدم وجود ذلك محال فما أدى إليه وهو اتصافه بضد القدرة محال وإذا استحال اتصافه تعالى بذلك (ثبت نقيضه) أى نقيض اتصافه بالعجز (وهو اتصافه تعالى بالقدرة) وهو المطلوب وأخصر من الدليل المذكور ما قاله شيخنا يوسف السنبلاوينى وهو أن تقول الله صانع قديم له مصنوع حادث وكل من كان كذلك تجب له القدرة فالله تجب له القدرة (وإذا ثبتت له القدرة استحال عليه العجز الذى هو ضد القدرة * الصفة الثامنة الواجبة له تعالى الارادة . وهى صفة له تعالى أزلية موجودة) أى خارجا (كالقدرة بحيث) تمكن رؤيتها (لو كشف عنا الحجاب لرأيناها وهى قائمة بذاته تعالى متعلقة بكل ممكن) قوله صفة أى زائدة على الذات وهو رد على ضرار من المعتزلة حيث قال إنها نفس الذات وقوله أزلية رد على الكرامية حيث قالوا إنها صفة حادثة قائمة بالذات وقوله موجودة إلى آخره احتراز عن السلبية والمعنوية وقوله قائمة بذاته تعالى رد على الجبائى من المعتزلة ومن تبعه حيث قال إنها صفة زائدة على الذات قائمة لا بمحل، ورد أيضا على النجار من المعتزلة حيث قال إن الإرادة صفة سلبية وفسرها بعدم كون الفاعل مكرها وقوله قائمة بذاته تعالى معنى قيامها بها اتصاف ذاته تعالى بها أو تحقق وجودها فليس المراد بالقيام قيام الحال بالمحل كقيام البياض بالجسم لأن ذلك من خواص الحوادث ومعنى تحقق وجودها به أنه ليس لوجودها ثبوت وتحقق إلا به تعالى فليس وجودها بالاستقلال وهكذا يقال فى جميع صفات المعانى وقوله متعلقة بكل ممكن أى تعلقا صلوحيا وتنجيزيا قديمين ويصح أن يراد أحدهما كذا قاله السحيمى (ولا تتعلق) أى لا تستلزم الارادة التأثير (بالواجبات ولا بالمستحيلات) لأنها من صفات التأثير (وهى) أى الارادة (يتأتى بها تخصيص الممكن) أى ترجيحه (ببعض مايجوز عليه) من الممكنات المتقابلات (وبيان ذلك) أى تخصيص الممكن ببعض مايجوز عليه (أن المخلوقات قبل وجودها كان) أى الشأن (يجوز عليها أن توجد) أى المخلوقات (على صفة غير الصفة التى وجدت عليها) أى تلك الصفة أى وأن لا توجد أصلا (فالأبيض كان) أى الأبيض (يجوز عليه) أى الأبيض (أسود أو أحمر أو أخضر) أى أو أصفر أو أزرق أو غير ذلك وهذا بيان للصفات (والطويل كان) أى الطويل (يجوز عليه أن يوجد قصيرا) أو عريضا أو مربوعا وهذا بيان للمقادير (والسموات كان يجوز عليها أن توجد تحت والأرضون فوق) وهذا بيان للجهات (وغير ذلك) أى المذكور من السموات والأرضين مما لانهاية له) والذى كان فى زمن سيدنا إبراهيم يجوز أن يوجد فى زمن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعكسه والذى كان فى مكة يجوز أن يوجد فى الجاوة وعكسه وهذا بيان للتعلق الصلوحى القديم، ثم بين التعلق التنجيزى الحادث المظهر للتعلق التنجيزى القديم فقال (فتخصيص كل من ذلك) أى المذكور (بالصفة التى وجد) أى كل (عليها) أى تلك الصفة (تأثير للارادة) أى فإن التخصيص تأثير فى التمييز لا فى الوجود (واعلم أن إرادته تعالى سابقة فى التعقل على قدرته تعالى وذلك لأن إرادته تعالى فى تعقلنا تتعلق بالشىء فتخصصه) أى فترجح الإرادة الشىء (ببعض الصفات التى كانت تجوز عليه فزيد مثلا قبل وجوده كان يجوز عليه أن يكون أبيض وأسود وقصيرا وطويلا وفى الشرق أو الغرب وفى جهة فوق أو تحت) أى وفى زمن إبراهيم أو فى زمن عيسى وفى شام أو عراق (فتخصيصه) أى زيد (بالبياض مثلا وبالطول وبكونه فى الشرق وفى جهة تحت) أى وفى زمن عيسى وفى شام (تأثير للارادة

وبعد ذلك ) أي التخصيص ( تؤثر فيه ) أي زيد ( القدرة على تلك الحالة لكن هذا ) أي الترتيب ( بالنظر لتعقلنا وأما بالنظر لصفاته تعالى فلا يقال ذلك ) أي أن الإرادة سابقة على القدرة ( لأنه لا ترتيب في صفاته تعالى في التأثير وفي الخارج ) أي عن الذهن ( فلا يقال تعلقت الإرادة ثم القدرة لأن هذا من صفات الحوادث . واعلم أن الممكنات التي تتعلق بها القدرة والإرادة ستة الوجود والعدم ) وهو واحد ( والصفات كالطول والقصر مثلا ) وهو ثان ( والأزمنة ) وهو ثالث ( والأمكنة ) وهو رابع ( والجهات ) وهو خامس ( والمقادير ) وهو سادس ( وتسمى الممكنات المتقابلات ) أي التي بعضها يقابل البعض الآخر أي ينافيه ( وقد نظمها ) أي المتقابلات الست ( بعضهم ) من بحر الرجز ( فقال :

الممكنات المتقابلات ... وجودنا والعدم الصفات
أزمنة أمكنة جهات ... كذا المقادير روى الثقات )

ونظمها السحيمي أيضا من بحر الطويل فقال :

على ممكن فاسمع لست مقابله ... وجودا أو الاعدام ذا بالمبادله
صفات وأزمانا وأمكنة له ... كذاك جهات والمقادير ناله

قال العطار والمقادير من جملة الصفات والكم المنفصل هو العدد والكم المتصل هو المقدار فالعدد والمقدار عرضان اهـ فالإرادة تخصص الوجود الذي هو أحد الطرفين بالوقوع دون العدم أو تخصص العدم الذي هو الطرف الآخر بالوقوع دون الوجود وتخصص الصفة المخصوصة كالبياض مثلا بالوقوع دون غيرها من الصفات وتخصص الزمان المخصوص بالوقوع فيه دون غيره من الأزمنة وتخصص المكان المخصوص بالوقوع فيه دون غيره من الأمكنة وتخصص الجهة المخصوصة بالوقوع فيها دون غيرها من الجهات وتخصص المقدار المخصوص بالوقوع للجرم دون غيره من المقادير واعلم أن الممكنات أربعة أقسام ممكن موجود حالا وممكن سيوجد كأولادنا وأرزاقنا وممكن معدوم بعد وجوده وممكن علم الله أنه لا يوجد كإيمان أبي جهل وكلها تتعلق بها القدرة والإرادة كما قاله السحيمي ( واعلم أن الإرادة لها تعلقان صلوحي قديم وهو صحة تخصيصها الشيء الممكن في الأزل بجميع ما يجوز عليه ) أي مع ثبوت التخصيص بالفعل في الأزل أيضا كما قاله شيخنا يوسف السنبلاويني ( فزيد الطويل كان يجوز أن يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة ) أي لا باعتبار تعلقها التنجيزي لأنه لا يتخلف ( فهي صالحة لأن تخصص زيدا بكونه سلطانا وبكونه زبالا باعتبار هذا التعلق ) أي الصلاحي أي بقطع النظر عن التعلق التنجيزي ( وتعلق تنجيزي قديم وهو تخصيصها ) أي الإرادة أي تخصيص الله تعالى بالإرادة ( أزلا الممكن بالصفة التي يكون ) أي الممكن ( عليها فيما لا يزال ) أي الصفة التي يعلم الله أنه يوجد عليها في الخارج ( من وجود أو عدم أو بياض أو سواد أي تخصيصها الممكن في الأزل بأحد الأمرين ) أي المتنافيين ( فقط بدلا عن مقابله ) أي ذلك الأحد فالوجود بدل عن العدم سواء كان سابقا على الوجود أو طارئا عليه والصفة المخصوصة بدل عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدل عن سائر الأزمنة والمكان المخصوص بدل عن بقية الأمكنة والجهة المخصوصة بدل عن بقية الجهات والمقدار المخصوص بدل عن بقية المقادير وليس للإرادة تعلق تنجيزي حادث وإنما هو استمرار التعلق التنجيزي القديم فليس تخصيصا آخر وهو على القول بأنه تخصيص الله الشيء بأحد الأمرين حين تعلقت الإرادة بثبوته أو عدمه واختار الشيخ ثعيلب بصيغة تصغير الرباعي أنها تتعلق تعلقا تنجيزيا حادثا فقط مستدلا بالآيات الكثيرة كقوله تعالى « إنما قولنا لشيء إذا أردناه » مستشكلا القول بالتنجيزي القديم بأن معناه التخصيص ولا تخصيص في الأزل لأن معناه قصر الممكن على الوجود بدلا عن العدم

وبعد ذلك تؤثر فيه القدرة على تلك الحالة لكن هذا بالنظر لتعقلنا وأما بالنظر لصفاته تعالى فلا يقال ذلك لأنه لا ترتيب في صفاته تعالى في التأثير وفي الخارج فلا يقال تعلقت الإرادة ثم القدرة لأن هذا من صفات الحوادث. واعلم أن الممكنات التي تتعلق بها القدرة والإرادة ستة : الوجود والعدم والصفات كالطول والقصر مثلا والأزمنة والأمكنة والجهات والمقادير وتسمى الممكنات المتقابلات وقد نظمها بعضهم فقال :

الممكنات المتقابلات
وجودنا والعدم الصفات
أزمنة أمكنة جهات
كذا المقادير روى الثقات

واعلم أن الإرادة لها تعلقان صلوحي قديم وهو صحة تخصيصها الشيء الممكن في الأزل بجميع ما يجوز عليه فزيد الطويل كان يجوز أن يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة فهي صالحة لأن تخصص زيدا بكونه سلطانا وبكونه زبالا باعتبار هذا التعلق وتعلق تنجيزي قديم وهو تخصيصها أزلا الممكن بالصفة التي يكون عليها فيما لا يزال من وجود أو عدم أو بياض أو سواد أي تخصيصها الممكن في الأزل بأحد الأمرين فقط بدلا عن مقابله

مثلاً فلابد أن يكون استواؤها فيه قبل ذلك القصر وهو لا يصح ولا يوجد الاستواء إلا فيما لا يزال ويجاب عن ذلك الإشكال بأن كيفية التعلق مجهولة لنا ككنه الصفات والذات والمدار على علم الاستواء وإن لم يوجد الاستواء بالفعل فالله يعلم أزلاً استواء الممكن في الوجود والعدم فيما لا يزال (واعلم أن إسناد التخصيص للارادة مجاز) فهو من باب الإسناد إلى السبب (لأن المخصص حقيقة هو الله تعالى والإرادة سبب فقط فالذي يعتقد أن التخصيص بالإرادة أو بها والذات فهو كافر) فليس التخصيص بالإرادة لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الشركة بل التخصيص لذاته تعالى بإرادته ويحرم أن يقال الإرادة مخصصة أو تصرف سواء أراد بذلك القول أن التخصيص أو التصرف للذات فقط والإرادة سبب في التخصيص أو التصرف أو أطلق لما فيه من إيهام أنها مخصصة أو متصرفة بنفسها فإن أراد ذلك كفر والعياذ بالله تعالى وإسناد الشر والقبيح إلى إرادة الله تعالى جائز في مقام التعليم حرام في غيره طلباً للأدب وذلك كأن يقال أراد الله زنا زيد وكفر خالد وكأن يقال خلق الله الخنازير ورزق الكلاب وأما الاحتجاج بالقضاء أي الإرادة والقدر أي القدرة فإن كان قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة للوقوع فيه فلم يجز وكذا إن كان بعد الوقوع وقصد بذلك منع مؤاخذته بما أوجبه ذلك الذنب من حد أو تعزير فإن قصد بذلك منع تعييره به جاز له ذلك كما وقع في مناظرة موسى مع آدم عليهما السلام أن موسى قال له يا آدم أنت أبونا خيبتنا أي أخرجتنا من الجنة أي كنت سبباً لإخراجنا منها قال له آدم يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك ألواح التوراة بيده أي قدرته وأنزل عليك التوراة في ألواح من زبرجد أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة كما في رواية البخاري ومسلم عن طاوس في حديث أبي هريرة وفي رواية البزار ومسلم في حديث أبي سعيد أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلق السموات والأرضين بخمسين ألف سنة فحج آدم موسى أي غلبه بالحجة وجزم ابن عبد البر بأن هذه الحجة بعد وفاة موسى فالتقت أرواحهما في السماء وهذا فلا يلزم من صحة محاجة آدم جواز الاحتجاج بالقدرة على الذنب في دار التكليف على أنه لا ذنب لآدم وأخرج أبو داود عن عمر حديثاً مرفوعاً أن موسى قال يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة فأراه آدم قال أنت أبونا آدم فقال له آدم نعم قال أنت الذي نفخ الله فيك من روحه وعلمك الأسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك قال نعم قال فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له آدم ومن أنت قال أنا موسى قال أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء الحجاب أي من غير أن تراه لم يجعل بينك وبينه رسولاً من خلقه قال نعم قال فما وجدت أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق قال نعم قال فيم تلومني وقد سبق من الله فيه القضاء قبل فحج آدم موسى (واعلم أن الإرادة ليست لازمة للأمر) أي الأمر النفسي وهو طلب الفعل الذي ليس بكف أي ترك أو طلب الفعل الذي هو كف إذا كان مدلولاً عليه بنحو كف أي اترك بخلاف الكف المدلول عليه بغير كف كلا تفعل فهو نهي لا أمر (خلافاً للمعتزلة) حيث قال بعضهم إن الإرادة لازمة للأمر حتى قال بعض آخر منهم إنهما متحدان أي أن الإرادة عين الأمر وأما الأمر اللفظي فلا خلاف فيه بيننا وبين المعتزلة لأن مغايرته للارادة ظاهرة (فيريد) أي الله تعالى (الخير والشر لكن لا يأمر إلا بالخير) فإن الله يريد إيمان أبي بكر وأمثاله وحسناتهم مع أمره تعالى بذلك ويريد كفر أبي جهل وأمثاله وسيئاتهم مع نهيه تعالى عن ذلك ويأمر جميع عباده بالإيمان والطاعة ولا يأمر أحداً منهم بالكفر والمعاصي وإنما أمرهم الله بالإيمان مع كونه تعالى لم يرده منهم لحكمة يعلمها الله تعالى ولإظهار المطيع لأمر الله والمخالف له وتفرع الثواب على التبليغ للمبلغ على أن الله لا يسئل عما يفعل . وحكي أن القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الهمداني القزويني دخل على الصاحب بن عباد وزير المعز وعنده الأستاذ أبو إسحق إبراهيم بن محمد الاسفرايني إمام أهل السنة فقال القاضي سبحان من تنزه عن الفحشاء ففهم الأستاذ مراده فقال سبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء

واعلم أن إسناد التخصيص للارادة مجاز لأن المخصص حقيقة هو الله تعالى فالإرادة سبب فقط فالذي يعتقد أن التخصيص بالإرادة(١) أو بها والذات فهو كافر. واعلم أن الإرادة ليست لازمة للأمر خلافاً للمعتزلة فيريد الخير والشر لكن لا يأمر إلا بالخير

(١) قول المتن بالإرادة الباء بمعنى اللام كما أشار له الشارح اهـ مصححه

فقال

والدليل على ثبوت الإرادة له تعالى وجود العالم ، وتركيه أن تقول إذا لم يكن مريدا لكان مكرها ولو كان مكرها
لكان عاجزا ولو كان عاجزا لانتفت عنه القدرة ولو انتفت عنه القدرة لم يوجد شيء من العالم وعدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه وهو عجزه تعالى وإذا انتفى العجز انتفت الكراهة وثبت نقيضها وهو الإرادة وإذا ثبت له الإرادة استحال عليه الكراهة التي هي ضد الإرادة * الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى ينكشف له بها كل معلوم أي ما من شأنه أن يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل انكشافا تاما لا يحتمل النقيض بوجه فخرج بالتام الظن والشك والوهم فكل من تلك الثلاثة مستحيل عليه تعالى لأنها لا يحصل بها الانكشاف التام وخرج بقوله لا يحتمل النقيض التقليد فليس الله تعالى مقلدا لغيره لأن التقليد عليه محال لأنه يقبل النقيض بتشكيك مشكك فلا يحصل به الانكشاف التام وله تعلق تنجيزي قديم وهو انكشاف الواجبات والمستحيلات والجائزات له تعالى فالواجبة كذاته وصفاته ، ومعنى تعلقه بذاته وصفاته أنه يعلم أنها قديما
واجبة الوجود لا يطرأ عليها العد.

قال القاضي أفيريد ربنا أن يعصى فقال الأستاذ أفيعصى ربنا كرها فقال القاضي أرأيت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى أحسن إلي أم أساء فقال الأستاذ إن منعك ما هو لك فقد أساء وإن منعك ما هو له فهو مالك والمالك يتصرف في ملكه كيف يشاء فهو يختص برحمته من يشاء فانقطع القاضي عن المناظرة فانصرف الحاضرون وقالوا ليس بعد هذا جواب والله كأنه ألقم حجرا وهذا يسمى عند العارفين بوحدة الأفعال (والدليل على ثبوت الإرادة له تعالى وجود العالم، وتركيبه) أي هذا الدليل (أن تقول إذا لم يكن) أي الله تعالى (مريدا لكان مكرها ولو كان مكرها لكان عاجزا ولو كان عاجزا لانتفت عنه القدرة) والمناسب في تركيب هذا الدليل أن تقول الله متصف بالإرادة إذ لو لم يتصف بها لاتصف بضدها وهو الكراهة بمعنى عدم الإرادة لكن اتصافه بضدها محال إذ لو اتصف بضدها لما كان له قدرة لأنها فرع عن الإرادة في التعقل (ولو انتفت عنه القدرة) لاتصف بالعجز ولو كان كذلك (لم يوجد شيء من العالم وعدم وجود شيء من العالم باطل) أي معلوم الامتناع بالبديهة (لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه وهو عجزه تعالى) فبطل ما أدى إليه وهو عدم اتصافه بالقدرة فبطل ما أدى إليه وهو اتصافه بالكراهة وإذا بطل اتصافه بالكراهة ثبت نقيضه وهو اتصافه تعالى بالإرادة (وإذا انتفى العجز انتفت الكراهة) بمعنى عدم الإرادة (وثبت نقيضها) أي الكراهة (وهو الإرادة وإذا ثبت له الإرادة استحال عليه الكراهة التي هي ضد الإرادة) وأخصر من هذا الدليل أن تقول الله صانع للعالم بالاختيار وكل من كان كذلك تجب له الإرادة فالله تجب له الإرادة (الصفة التاسعة الواجبة له تعالى العلم وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى ينكشف له بها) أي بتلك الصفة (كل معلوم أي ما من شأنه أن يعلم) قال السحيمي والصواب إسقاط هذا التفسير لأنه يقتضي أنه تعالى لا يعلم الأشياء كلها بالفعل مع أنه تعالى يعلمها بالفعل انتهى والأولى أن يفسر المعلوم بالشيء بقطع النظر عن كونه معلوما فيجرد عن وصف المعلومية ويراد منه مجرد الذات (وهو كل واجب وكل جائز) دخل فيه ما لا يتناهى فيعلمه الله تفصيلا (وكل مستحيل) والمعدوم داخل فيه وفي الجائز فلذا يكفر من قال المعدوم ليس بمعلوم له تعالى (انكشافا تاما لا يحتمل النقيض بوجه) وأشار المصنف بهذا إلى أن العلم تلزمه أمور ثلاثة الجزم والمطابقة والثبات فالعالم بالشيء جازم به وثابت عليه ومطابق في معلومه للواقع فلا يحتمل معلومه النقيض بحسب الذهن لأجل الجزم ولا بحسب الخارج لأجل مطابقته للواقع ولا تشكيك مشكك لأجل الثبات ونقل في تعريف العلم عن ابن ذكرى أنه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض ثم قال الدسوقي واللائق فيه أن يقال إنه صفة لها تعلق بالشيء على وجه الإحاطة به على ما هو عليه دون سبق خفاء (فخرج بالتام) أي بالانكشاف التام (الظن والشك والوهم فكل من تلك الثلاثة مستحيل عليه تعالى) ومثل ذلك الجهل المركب (لأنها لا يحصل بها الانكشاف التام وخرج بقوله) أي صاحب التعريف كالسعد التفتازاني (لا يحتمل النقيض التقليد) سواء كان جازما أو غير جازم (فليس الله تعالى مقلدا لغيره لأن التقليد عليه محال لأنه يقبل النقيض بتشكيك مشكك فلا يحصل به الانكشاف التام ، وله) أي للعلم (تعلق تنجيزي قديم) أي فقط فليس له تعلق صلوحي قديم ولا تنجيزي حادث وإلا لزم الجهل لأن الصالح لأن يعلم ليس بعالم والتنجيزي الحادث يستلزم سبق الجهل وعلم الشيء قبل وجوده على وجه أنه سيكون تنجيزي قديم (وهو انكشاف الواجبات) أي على وجه الثبوت (والمستحيلات) أي على وجه الانتفاء (والجائزات) أي على وجه الثبوت بالنسبة لما يوجد منها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لغيره (له تعالى فالواجبة كذاته وصفاته) أي الشاملة للعلم نفسه فيعلم تعالى علمه بعلمه (ومعنى تعلقه بذاته وصفاته أنه يعلم أنها قديمة واجبة الوجود لا يطرأ عليها العدم

وأن ذاته ليست فى مكان و
يمر عليها زمان ، ويعلم أن
قدرته عامة التصرف
ومعنى تعلق علمه تعالى
بالمستحيلات أنه يعلم أن
المستحيل كالشريك لا يتأتى
وجوده لأنه لو وجد
لترتب عليه فساد عظيم «لو كان
فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»
ومعنى تعلق علمه بالجائزات
أنه يعلم ما يوجد منها وما
لا يوجد. واعلم أن علمه تعالى
يعلم به الكليات والجزئيات
فيعلم ما فى الأرض من جبال
وأشجار ونبات ويعلم كم فى
فى الأرض من نملة ورملة
وشجرة وورقة ويعلم ما فى
السماء كذلك ومن نفى علمه
تعالى بالجزئيات فهو كافر
وعلمه تعالى يعلم به الأشياء
قبل وجودها وبعد وجودها
فالغائب كالحاضر فى حقه
تعالى ولا تخفى عليه خافية
ولا يقال فى علمه تعالى كسبى
ولا بديهى ولا نظرى ولا
ضرورى لأن ذلك يستلزم
سبق الجهل والله تعالى
منزه عنه

وأن ذاته ليست فى مكان) فلا يقال إنه فوق العرش ولا تحته (ولا يمر عليها زمان) فلا يختص بمقارنة زمان وهو تعالى موجود قبل الزمان ومع الزمان وبعد الزمان وليس داخلا فى الزمان ولا خارجا عنه (ويعلم أن قدرته عامة التصرف ومعنى تعلق علمه تعالى بالمستحيلات أنه يعلم أن المستحيل كالشريك لا يتأتى) أى لا يمكن (وجوده لأنه) أى الشريك (لو وجد لترتب) أى لحصل (عليه فساد عظيم : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فإلا صفة لآلهة بمعنى غير فهى اسم لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فليست أداة استثناء لفساد المعنى حينئذ فالمعنى عليه لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا فيقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وهو باطل وليس المراد بتعلق علمه بالمستحيلات تعلقه باستحالة المستحيلات لأن استحالتها واجبة فهى داخلة فى الواجبات (ومعنى تعلق علمه بالجائزات أنه يعلم ما يوجد منها وما لا يوجد) ودخل حاتم الأصم بغداد فقيل له إن هٰهنا يهوديا قد غلب العلماء فقال أنا أكلمه فلما حضر اليهودى سأل حاتما عن أى شىء لا يعلمه الله وعن أى شىء لا يوجد عند الله وعن أى شىء ليس فى خزائن الله وعن أى شىء يسأله الله من العباد فقال له حاتم إن أجبتك عن ذلك هل تقر بالإسلام قال نعم فقال حاتم أما الذى لا يعلمه الله فهو شريكه وولده فلا يعلم شريكا له ولا ولدا أى على وجه الثبوت وأما الذى ليس عند الله فهو الظلم وأما الذى ليس فى خزائن الله فهو الفقر وأما الذى يسأله الله من العباد فهو القرض فسمى الله التصدق ونحوه على رجاء ما وعدهم من الثواب قرضا لأنهم يعملون لطلب ثوابه تعالى ويعلمون أنه تعالى يكافئهم بلا شك فأسلم اليهودى عند ذلك ويصح أن يقال لا يعلم الله أنه متصف بصفات النقص لقوله تعالى فى حق عبدة الأصنام «ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض» أى ويعبد المشركون من غير الله جمادات لا تقدر على نفع ولا ضر والمعبود ينبغى أن يكون مثيبا ومعاقبا ويقولون هؤلاء الأصنام تشفع لنا فيما يهمنا من أمور الدنيا قل يا أشرف الخلق أتخبرون الله بما لا يعلم أن له شريكا فى السموات والأرض (واعلم أن علمه تعالى يعلم به الكليات والجزئيات) فكفرت الفلاسفة حيث أنكروا علمه تعالى بالجزئيات كما كفرت بإنكار حدوث العالم وإنكار حشر الأجساد (فيعلم ما فى الأرض من جبال وأشجار ونبات ويعلم كم فى الأرض من نملة ورملة وشجرة وورقة ويعلم ما فى السماء كذلك ومن نفى علمه تعالى بالجزئيات فهو كافر وعلمه تعالى يعلم به الأشياء قبل وجودها) أى الأشياء (وبعد وجودها) أى إجمالا وتفصيلا ويعلم سبحانه وتعالى ما لا نهاية له ككمالاته وأنفاس أهل الجنة فيعلمها تفصيلا ويعلم أنها لا نهاية لها وتوقف التفصيل على التناهى إنما هو بحسب عقولنا (فالغائب كالحاضر فى حقه تعالى ولا تخفى عليه خافية) وتقسيم الأمور إلى غائب وحاضر وخفى وجلى إنما هو بالنسبة إلينا وأما بالنسبة إليه تعالى فكل الأمور حاضرات وجليات (ولا يقال فى علمه تعالى كسبى ولا بديهى ولا نظرى ولا ضرورى لأن ذلك يستلزم سبق الجهل والله تعالى منزه عنه) أى سبق الجهل والعلم الكسبى هو العلم الحاصل بالاختيار كما إذا غمض الإنسان عينيه ثم فتحهما فرأى شيئا والبديهى يطلق على العلم الحاصل للنفس بغتة ويطلق على ما حصل من تخمين أو تجربة كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس فإن ذلك لا يحتاج إلى نظر لكن يحتاج إلى تخمين فإن من عرف أن نوره يزيد وينقص بحسب بعده عن الشمس وقربه منها حكم بذلك وكالعلم بأن القهوة مذكية للفهم فإن ذلك لا يحتاج إلى نظر لكن يحتاج إلى تجربة والنظرى هو ما حصل عن نظر واستدلال كالعلم بوجود القدرة له تعالى والضرورى يطلق على ما قارن الضرورة كالعلم الحاصل بالتهديد والضرب مثلا قال الغزالى من بحر الرجز :

علم الإله الواحد القيوم ليس كمثل سائر العلوم
لأنه ليس له بداية ولا لمعلوماته نهاية

والدليل على ثبوت العلم له تعالى وجود العالم، وتركيبه أن تقول إذا لم يكن عالما  لكان جاهلا ولو كان جاهلا لانتفت عنه القدرة والإرادة ولو انتفيا عنه لم يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه وهو انتفاؤهما عنه وثبتا له لأن المريد القادر لابد وأن يكون عالما وإذا ثبت له تعالى العلم استحال عليه الجهل الذي هو ضد العلم. الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة وهي صفة له تعالى أزلية موجودة تصحح لمن قامت به الإدراك أي تصحح له أن يكون مدركا للاشياء أي عالما بحقيقتها وسميعا بها وبصيرا بها وحياته ليست بروح بل حياته لذاته أي من غير واسطة شيء زائد عليها كالروح فلذا لا يعتريه الموت بخلاف حياة الحوادث فانها بشيء زائد على ذواتها وهو الروح فلذا يعتريها الموت وحياته تعالى ليست متعلقة بشيء وهي سبب عقلي في صفات المعاني يلزم من وجودها وجود صفات المعاني ماعداها ومن عدمها العدم. والدليل على ثبوت الحياة له تعالى وجود العالم وتركيبه أن تقول إذا لم يكن حيا لكان ميتا ولو كان ميتا لانتفى عنه جميع صفات المعاني ولو انتفى عنه جميع صفات المعاني لم يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه

وجهله لها على التفصيل لا عن ضرورة ولا دليل

(والدليل على ثبوت العلم له تعالى وجود العالم) لأن الذي يفعل شيئا لا يفعله إلا إذا كان عالما بذلك الشيء (وتركيبه) أي الدليل (أن تقول إذا لم يكن) أي الله (عالما لكان جاهلا ولو كان جاهلا انتفت عنه القدرة والإرادة ولو انتفيا عنه لم يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه) أي عدم وجود شيء من العالم (وهو انتفاؤهما) أي القدرة والإرادة (عنه وثبتا له لأن المريد القادر لابد وأن يكون عالما) والمناسب في تقرير هذا الدليل أن تقول الله متصف بالعلم إذ لو لم يتصف بالعلم لاتصف بضده الذي هو الجهل لكن اتصافه بضده محال إذ لو اتصف بضده لما اتصف بالإرادة لاستحالة إرادة المجهول ولو لم يتصف بالإرادة لما اتصف بالقدرة ولو لم يتصف بالقدرة لاتصف بالعجز ولو اتصف بالعجز لم يوجد شيء من المخلوقات وهو باطل لمشاهدة وجوده بالعيان فما أدى إليه وهو عدم اتصافه تعالى بالقدرة محال فبطل ما أدى إليه وهو عدم اتصافه بالإرادة فبطل ما أدى إليه وهو عدم اتصافه بالعلم وثبت اتصافه به وهو المطلوب (وإذا ثبت له تعالى العلم استحال عليه الجهل الذي هو ضد العلم) والأخصر من ذلك الدليل أن تقول الله فاعل فعلا متقنا بالقصد والاختيار وكل من كان كذلك يجب له العلم فالله يجب له العلم. فان قيل إن هذا الدليل إنما يفيد علمه تعالى بالجائزات فقط فما الدليل على علمه تعالى بالواجبات والمستحيلات. أجيب بأن دليل ذلك دليل عدم افتقاره للمخصص لأنه لو لم يعلم بالواجبات والمستحيلات لكان محتاجا لمن يكمله فيلزم أن يكون حادثا فيفتقر إلى المخصص وقد تقدم دليل عدم افتقاره إلى المخصص * (الصفة العاشرة الواجبة له تعالى الحياة وهي صفة له تعالى أزلية موجودة تصحح) بضم التاء أي تجوز جوازا عقليا (لمن قامت) أي تلك الصفة (به الإدراك) بالنصب مفعول تصحح (أي تصحح له) سبحانه وتعالى (أن يكون مدركا للاشياء أي عالما بحقيقتها وسميعا بها وبصيرا بها) وإذا كانت الحياة مصححة للعلم كانت مصححة لغيره فان العلم لازم للقدرة والإرادة والكلام لأن الحياة شرط في العلم والعلم شرط في غيره لما كان شرطا في اللازم فهو شرط في اللزوم (وحياته) تعالى (ليست بروح بل حياته لذاته أي من غير واسطة شيء زائد عليها كالروح فلذا لا يعتريه) أي لا يطرأ عليه (الموت بخلاف حياة الحوادث فانها بشيء زائد على ذواتها وهو الروح فلذا يعتريها الموت) ولا يجوز اعتقاد أن له تعالى روحا ولو قديمة منزهة عن صفات الحوادث. واختلف في الحياة والروح بالنسبة للحوادث فالروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك العود الأخضر بالماء والحياة عرض يخلقه الله تعالى عند الروح لا بالروح فهما متغايران (وحياته تعالى ليست متعلقة بشيء) أي أمر موجود أو معدوم أي ليست تستلزم أمرا زائدا على القيام بذاتها فالمراد بالشيء معناه اللغوي وهو مطلق الأمر الشامل للموجود والمعدوم ويحتمل أن يراد به المعنى الاصطلاحي وهو الموجود ويفهم منه عدم تعلقها بالمعدوم من باب أولى (وهي) أي الحياة (سبب) أي (عقلي في صفات المعاني) ماعداها إذ من المعلوم أن الشيء لا يكون سببا في نفسه (يلزم من وجودها) أي الحياة (وجود صفات المعاني ماعداها ومن عدمها العدم) لأن صفات الله لا ينفك بعضها عن بعض ولا تنفك عن الذات (والدليل على ثبوت الحياة له تعالى وجود العالم) لأنه لا يتأتى الفعل من غير حي (وتركيبه) أي الدليل (أن تقول إذا لم يكن) أي الله (حيا لكان ميتا ولو كان ميتا لانتفى عنه جميع صفات المعاني ولو انتفى عنه جميع صفات المعاني لم يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه) أي عدم

شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لأنه خلاف الحس والعيان فبطل ما أدى إليه

وجود شيء من العالم (وهو انتفاء صفات المعانى وثبتت له) سبحانه وتعالى (وإذا ثبتت له صفات المعانى ثبتت له الحياة لأن القادر المريد إلى آخر صفات المعانى) أى العالم السميع البصير المتكلم (لا بد أن يكون) أى ذلك المذكور (حيا) والمناسب فى تركيب هذا الدليل أن تقول الله متصف بالحياة إذ لو لم يتصف بها لاتصف بضدها وهو الموت لكن اتصافه بضدها محال إذ لو اتصف بضدها لما اتصف بالعلم والإرادة والقدرة ولو لم يتصف بها لاتصف بالجهل وعديم الإرادة والعجز ولو اتصف بها لم يوجد شيء من المخلوقات وهو باطل لمشاهدة وجوده فما أدى إليه وهو عدم اتصافه بالعلم والإرادة والقدرة باطل فبطل ما أدى إليه وهو اتصافه بالموت فبطل ما أدى إليه وهو عدم اتصافه بالحياة وإذا بطل عدم اتصافه بها ثبت اتصافه بها وهو المطلوب (وإذا ثبت له الحياة استحال عليه الموت الذى هو ضد الحياة) والأخصر من ذلك أن تقول الله متصف بالقدرة والإرادة والعلم وكل من كان كذلك تجب له الحياة فالله تجب له الحياة (الصفة الحادية عشرة الواجبة له تعالى السمع وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع الموجودات من ذوات) أى سواء كانت أجساما كذوات الكائنات أو غيرها كذاته تعالى (وأصوات) أى يتعلق السمع بجميع صفات الكائنات الوجودية سواء كانت من قبيل الأصوات أو من غيرها كالحب والبغض وبجميع صفاته تعالى الوجودية ويدخل فى الموجودات الألوان كالسواد والبياض ونحوهما ويدخل فيها أيضا الروائح ويشملها اسم واحد وهو الرائحة ويدخل فيها الطعوم وأنواعها تسعة المرارة والحرافة وهى دون المرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض وهو دون العفوصة وفوق الحموضة وكل من القبض والعفوصة يقبض اللسان لكن العفوصة تقبض ظاهر اللسان وباطنه والقبض يقبض ظاهر اللسان فقط والحلاوة والدسومة والتفاهة وهى دون الحلاوة وفوق الدسومة وأما الأكوان وهى الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فلا يتعلق بها سمعه تعالى وكذا بصره لأنها من الأمور الاعتبارية على الصحيح والمشاهد إنما هو المتصف بها لا هى فإنا لا نشاهد إلا المتحرك والساكن والمجتمعين والمتفرقين دون وصف الحركة والسكون والاجتماع والافتراق (فيسمع) تعالى (ذاته بسمعه ويسمع صفاته) أى الوجودية (بسمعه ويسمع سمعه بسمعه و) يسمع (غير ذلك من كل موجود) أى فيسمع علمه بسمعه لأن العلم من جملة الموجودات ولا يتعلق السمع وكذا البصر بالمعدوم خلافا للولى الصالح أبى طالب المكى فى قوت القلوب وللسيد عبد الجليل فى شعب الإيمان فإنهما قالا يتعلق السمع والبصر بالمعدوم ويمكن حمل كلامهما على المعدوم الذى علم الله بوجوده فإنه واجب الوقوع وهو موجود فى علمه تعالى فصح تعلق السمع والبصر به فى الأزل لا سيما على قول من يقول إنهما نوعان من العلم تأمل ذلك فإنه مهم وجاء يهودى فلقى إلى أبى عبد الله محمد ابن الخليل وقد جاءه إلى أشبيلية من مسيرة عشرة أيام وذكر أنه ما أتى به إلا لأجل مسئلة عجز الناس عنها فاتفق الاجتماع وحضور الأعيان فقال أتقولون إن البارى قديم فقال محمد بن خليل له نعم قال أو تقولون سمعه قديم قال نعم قال فبماذا تعلق سمعه تعالى فى الأزل قبل خلق الخلق وأصواتهم وكلامهم فقال تعلق سمعه القديم بكلامه القديم فبادر اليهودى إليه وقبل يده ثم قال وأزيدك أخت السمع وهى أن رؤية الله القديمة تعلقت فى الأزل بوجوده الأزلى (فسمعه تعالى ينكشف له به كل موجود) سواء كان قديما كذاته تعالى وصفاته الوجودية أو حادثا كجميع الحوادث (فيسمع بسمعه الأصوات والذوات على التحقيق) أى القول الحق وهو مذهب الشيخ أبى الحسن الأشعرى والرازى والشهرستانى وقال السعد وعبد الله بن سعيد القلانسى إنما يتعلق السمع بالأصوات على أى حالة وجدت خفية كانت أم لا وهذا مردود بالنقل والعقل أما النقل فقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما الآية دلت على سماع موسى عليه السلام لكلامه القديم وكلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت أما العقل فلأنه لو اختص السمع بالأصوات لزم افتقاره إلى المخصص والمفتقر

لا يكون

وهو انتفاء صفات المعانى وثبتت له وإذا ثبتت له صفات المعانى ثبتت له الحياة لأن القادر المريد إلى آخر صفات المعانى لا بد أن يكون حيا وإذا ثبت له الحياة استحال عليه الموت الذى هو ضد الحياة . الصفة الحادية عشرة الواجبة له تعالى السمع وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع الموجودات من ذوات وأصوات فيسمع ذاته بسمعه ويسمع صفاته بسمعه ويسمع سمعه بسمعه وغير ذلك من كل موجود فسمعه تعالى ينكشف له به كل موجود فيسمع بسمعه الأصوات والذوات على التحقيق

فان قيل تعلق سمعه بالأصوات ظاهر وأما تعلقه بالذوات فغير ظاهر. فالجواب أنه يجب علينا الإيمان بأن سمعه تعالى متعلق بكل موجود من ذوات وأصوات وإن كنا لا نعلم ذلك فكيفية التعلق مجهولة لنا وسمعه تعالى ليس بأذن ولا صماخ كسمع الحوادث بل هو معنى قائم بذاته تعالى لا يطرأ عليه علة تمنعه من السمع كالصمم لأن ذلك من صفات الحوادث . والدليل على ثبوت السمع له تعالى الكتاب والسنة قال تعالى «وهو السميع البصير» وقال صلى الله عليه وسلم «إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا إنكم تدعون سميعا قريبا مجيبا» وأيضا إذا لم يكن سميعا لكان أصم والصمم نقص والنقص عليه محال فثبت له السمع وإذا ثبت له السمع استحال عليه الصمم الذي هو ضد السمع .

الصفة الثانية عشرة الواجبة له تعالى البصر وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى ينكشف به كل موجود فهي متعلقة بكل موجود من ذوات وأصوات على التحقيق ويجب علينا الإيمان بذلك وإن كنا نجهل كيفية التعلق فيبصر بصره ببصره لأنه من جملة الموجودات وغير ذلك وبصره تعالى ليس بحدقة ولا أجفان ولا يطرأ عليه ما يضره كالعمى لأن ذلك من صفات الحوادث وبصره تعالى لا يشغله عن سمعه ولا سمعه عن بصره بل يبصر الشيء ويسمعه في آن واحد بخلاف الحوادث فان بصرهم يشغلهم عن سمعهم وسمعهم يشغلهم عن بصرهم

---

لا يكون إلا حادثا فوجب تعلقه بكل موجود (فان قيل تعلق سمعه بالأصوات ظاهر وأما تعلقه بالذوات غير ظاهر . فالجواب أنه يجب علينا الإيمان بأن سمعه تعالى متعلق بكل موجود من ذوات وأصوات) أي وألوان وغيرها (وإن كنا لا نعلم ذلك) أي تعلقه بالذوات (فكيفية التعلق مجهولة لنا) لأنه لا يعلمها إلا الله تعالى (وسمعه تعالى ليس بأذن ولا صماخ) بكسر الصاد وهو خرق الأذن (كسمع الحوادث بل هو معنى قائم بذاته تعالى لا يطرأ عليه) أي ذلك المعنى (علة تمنعه من السمع كالصمم لأن ذلك من صفات الحوادث) وتعلقه تعلق انكشاف كتعلق العلم ويجب علينا أن نعتقد أن الانكشاف الحاصل بالسمع غير الانكشاف الحاصل بالعلم وأن لكل منهما حقيقة يفوض علمها إلى الله سبحانه وتعالى (والدليل على ثبوت السمع له تعالى الكتاب والسنة) أي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب فقد (قال تعالى وهو السميع البصير ، و) أما السنة فقد (قال صلى الله عليه وسلم) للصحابة لما رفعوا أصواتهم بالدعاء «اربعوا على أنفسكم» بفتح الباء الموحدة أي اشفقوا على أنفسكم ولا تتعبوها برفع الأصوات في الدعاء (إنكم لا تدعون أصم ولا غائبا) أي بعيدا (إنكم تدعون سميعا قريبا مجيبا) وقد أجمع العقلاء من أرباب المذاهب على أنه تعالى سميع لهذه الأدلة مع ضميمة ما فهمه أهل اللغة فانهم يفهمون أن معنى سميع ذات ثبت لها السمع زائدا عليها (وأيضا) أن كل حي قابل للاتصاف بهذه الصفة لا بضدها لامتناع اتصاف الموتى بها ولصحة اتصاف الأحياء بها والقابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده ، و (إذا لم يكن) أي الله تعالى (سميعا لكان أصم) أي لا يسمع (والصمم نقص والنقص عليه محال) لاحتياجه إلى من يكمله والاحتياج يستلزم الحدوث والحدوث محال عليه تعالى (فثبت له) بتلك الأدلة (السمع وإذا ثبت له السمع استحال عليه الصمم الذي هو ضد السمع) والتقابل بينهما من تقابل الضدين لأن الصمم أمر وجودي عند أهل السنة (الصفة الثانية عشرة الواجبة له تعالى البصر وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى ينكشف له بها كل موجود) وإن لم يبصر لنا كالأصوات والأرياح (فهي متعلقة بكل موجود) سواء كان قديما كذاته وصفاته الوجودية كبصره أو حادثا كجميع المخلوقات (من ذوات وأصوات على التحقيق) أي القول الحق على وجه الانكشاف كالسمع لكن يجب علينا أن نعتقد أن الانكشاف الحاصل بالبصر غير الانكشاف الحاصل بالسمع وغير الانكشاف الحاصل بالعلم وأن لكل الانكشافات الثلاثة حقيقة يفوض علمها إلى الله تعالى (ويجب علينا الإيمان بذلك) أي بأن السمع يتعلق بكل موجود (وإن كنا نجهل كيفية التعلق) أما قول السعد إن بصره تعالى متعلق بالمبصرات فان كان مراده بالمبصرات هي المرئيات لله تعالى فهو صحيح لأنها جميع الموجودات وحينئذ فلا خلاف بين الأئمة وإن كان مراده بالمبصرات بالنسبة لنا فهو ضعيف شديد لا يعول عليه (فيبصر) سبحانه وتعالى ذاته ببصره ويبصر بصره ببصره لأنه أي البصر (من جملة الموجودات و) يبصر (غير ذلك) أي فيبصر كلامه ببصره (وبصره تعالى ليس بحدقة) وهي سواد العين وهو المستدير وسط العين (ولا أجفان) وهو جمع جفن وهو غطاء العين من أعلى وأسفل (ولا يطرأ عليه ما يضره كالعمى) بفتح العين والميم ولا يدفعه سد (لأن ذلك من صفات الحوادث وبصره تعالى لا يشغله عن سمعه ولا سمعه عن بصره بل يبصر الشيء ويسمعه في آن) أي وقت (واحد بخلاف الحوادث فان بصرهم يشغلهم عن سمعهم وسمعهم يشغلهم عن بصرهم) فهو تعالى لا يبعد عن سمعه موجود وإن خفي ولا تشبه صفاته صفات الخلق كما لا تشبه ذاته

واعلم انه قد تقدم ان كلا من السمع والبصر متعلق بكل موجود ولكن الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر كما أن الانكشاف بالعلم غير الانكشاف بهما ولا يعلم حقيقة ذلك إلا الله تعالى . واعلم أن تعلق السمع والبصر بالنسبة للحوادث قبل وجودها تعلق صلوحي قديم وبعد وجودها تعلق تنجيزي حادث



وأما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته فتعلق تنجيزي قديم بمعنى أن ذاته تعالى أزلا منكشفة له بسمعه وبصره والدليل على ثبوت البصر له تعالى الكتاب قال تعالى «والله بصير بما تعملون، إن الله سميع بصير» وأيضا إذا لم يكن بصيرا لكان أعمى والعمى نقص والنقص عليه تعالى محال فثبت له البصر وإذا ثبت له البصر استحال عليه العمى الذي هو ضد البصر * الصفة الثالثة عشرة الواجبة له تعالى الكلام وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى متعلقة بما تعلق به العلم من الواجبات والمستحيلات والجائزات لكن تعلق العلم بتلك الثلاثة تعلق انكشاف بمعنى أن تلك الثلاثة منكشفة له تعالى بعلمه وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف الحجاب وسمعنا صفة الكلام القائمة بذاته تعالى لفهمنا منها الواجبات والمستحيلات والجائزات ، فالواجبات كذاته وصفاته تعالى ومعنى تعلقه بذاته أنه يثبت لها الكمال وينفي عنها النقص قال تعالى «والله بكل شيء عليم . ليس كمثله شيء وهو السميع البصير» ومعنى تعلقه بالمستحيلات أنه يخبر بنفيها وذلك كالصاحبة والولد قال تعالى «ولم تكن له صاحبة» أى زوجة وقال تعالى «سبحانه أن يكون له ولد» وقال تعالى «ولم يكن له شريك فى الملك» ومعنى تعلقه بالجائزات أنه يخبر بأنه قادر على إيجادها وإعدامها مثلا قال تعالى « إن الله على كل شيء قدير » فلو كشف عنا الحجاب لرأينا صفة الكلام دالة على تلك الأقسام الثلاثة

فيهما

ذوات الخلق (واعلم أنه قد تقدم أن كلا من السمع والبصر متعلق بكل موجود ولكن الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر كما أن الانكشاف بالعلم غير الانكشاف بهما) أى السمع والبصر (ولا يعلم حقيقة ذلك) أى الانكشاف بين الثلاثة (إلا الله تعالى) وليس الأمر على ما نعهده من أن البصر يفيد بالمشاهدة وضوحا فوق العلم بل جميع صفاته تامة كاملة يستحيل عليه الخفاء والزيادة والنقص إلى غير ذلك (واعلم أن تعلق السمع والبصر بالنسبة للحوادث قبل وجودها) أى الحوادث (تعلق صلوحي قديم وبعد وجودها) أى الحوادث (تعلق تنجيزي حادث) أى أن الحوادث بعد وجودها منكشفة له تعالى بسمعه وبصره انكشافا زائدا على الانكشاف بالعلم فلهما بالنسبة للحوادث تعلقان (وأما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته فتعلق تنجيزي قديم بمعنى أن ذاته تعالى) وصفاته الوجودية (أزلا منكشفة له بسمعه وبصره) فلهما ثلاث تعلقات كالتعلق متحد والصفة متعددة وحقائقهما متغايرة (والدليل على ثبوت البصر له تعالى الكتاب قال تعالى والله بصير بما تعملون . إن الله سميع بصير) أى أن الله قام به السمع والبصر فكل منهما صفة موجودة زائدة على الذات المتصف بهما وقال تعالى «ألم يعلم بأن الله يرى» وقال نبي الله صلى الله عليه وسلم « قال الله تعالى: إذا أحب عبدي لقائي أحببت لقاءه وإذا كره لقائي كرهت لقاءه » وذكر غير واحد من العلماء الإجماع على أن الله بصير (وأيضا إذا لم يكن) أى الله تعالى (بصيرا لكان أعمى والعمى نقص والنقص عليه تعالى محال) لأنه يؤدي إلى الافتقار إلى من يكمله وهو يؤدي إلى الحدوث والحدوث عليه تعالى محال (فثبت له البصر وإذا ثبت له البصر استحال عليه العمى الذي هو ضد البصر) فالعمى وصف وجودي قائم بالعين كالبصر فالتقابل بينهما من تقابل الضدين (الصفة الثالثة عشرة الواجبة له تعالى الكلام وهو صفة له تعالى أزلية موجودة قائمة بذاته تعالى متعلقة بما تعلق به العلم من الواجبات والمستحيلات والجائزات لكن تعلق العلم بتلك الثلاثة تعلق انكشاف بمعنى أن تلك الثلاثة منكشفة له تعالى بعلمه وتعلق الكلام بها تعلق دلالة بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وسمعنا صفة الكلام القائمة بذاته تعالى لفهمنا منها الواجبات والمستحيلات والجائزات فالواجبات كذاته وصفاته تعالى ومعنى تعلقه بذاته أنه) أى الكلام (يثبت لها) أى لذاته (الكمال وينفي عنها النقص قال تعالى: والله بكل شيء عليم ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ومعنى تعلقه بالمستحيلات أنه) أى الكلام (يخبر بنفيها وذلك كالصاحبة والولد قال تعالى : ولم تكن له صاحبة أى زوجة وقال تعالى : سبحانه أن يكون له ولد وقال تعالى ولم يكن له شريك فى الملك ومعنى تعلقه بالجائزات أنه) أى الكلام (يخبر بأنه) أى الله تعالى (قادر على إيجادها وإعدامها مثلا قال تعالى إن الله على كل شيء قدير فلو كشف عنا الحجاب لرأينا صفة الكلام دالة على تلك الأقسام الثلاثة) وكلامه تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها لكن له أقسام اعتبارية فمن حيث تعلقه بطلب فعل الصلاة مثلا أمر ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنا مثلا نهي ومن حيث تعلقه بأن فرعون فعل كذا مثلا خبر ومن حيث تعلقه بأن الطائع له الجنة وعد ومن حيث تعلقه بأن العاصي يدخل النار وعيد إلى غير ذلك وتعلقه بالنسبة لغير الأمر والنهي تنجيزي قديم وأما بالنسبة لهما فان لم يشترط فيهما وجود المأمور والمنهي فكذلك وإن اشترط فيهما ذلك كان التعلق

سور وآيات لأن ذلك من صفات الكلام الحادث وكلامه تعالى قديم وليس المراد بالكلام الذى هو صفة له تعالى قائمة بذاته الألفاظ الشريفة التى أنزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التى هى القرآن لأنه حادث والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة وهذا مشتمل على تقدم وتأخر وسور وآيات وحروف وأصوات وإعراب وبناء والصفة القائمة بذاته تعالى منزهة عن جميع ذلك وليست هذه الألفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى أى ليست الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى تفهم من تلك الألفاظ الشريفة وإنما تلك الألفاظ لها معنى والصفة القديمة القائمة بذاته تعالى تدل على معنى ومعنى تلك الألفاظ مساو لمعنى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى فتنبه لذلك واحرص عليه فإنه يغلط فيه كثير من الناس . ثم اعلم أن كلامه تعالى يطلق بالاشتراك على الشيئين فيطلق على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وهذا قديم منزه عن التقدم والتأخر والحرف والصوت وغير ذلك من صفات الكلام ويطلق على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويسمى أيضا القرآن وهذا الإطلاق حقيق لا مجازى

فيهما مساويا قد عاقبل وجود المأمور والنهى وتجزيا حادثا بعد وجودها كذا أفاده محمد بن إبراهيم السمباطى فى نهاية الأمل (وكلامه تعالى القائم بذاته) الدال على جميع الأمور (ليس بحرف ولا صوت) وهذا عام بعد خاص (منزه عن التقدم والتأخر) فلا يقبلهما لما يلزم على ذلك من الحدوث وحدوث الصفة يقتضى حدوث الموصوف والحدوث على الله محال فما أدى إليه محال بخلاف كلامنا فإنه يقبلهما فإذا قلت زيد قائم وبكر جالس فالجملة الأولى متقدمة على الثانية والثانية متأخرة عن الأولى وجمع بينهما مبالغة فى التنزيه عن صفات الحوادث وإلا فأحدهما مستلزم للآخر (وعن الإعراب والبناء وليس مشتملاً على سور وآيات لأن ذلك) أى المذكور كله (من صفات الكلام الحادث) وهذا دليل عقلى على كون الكلام منزها عما ذكر وأما الدليل على الكلام نفسه فهو سمعى كما سيأتى فى كلام المصنف (وكلامه تعالى قديم) أى لأنه تعالى قديم والقديم لا يقوم به إلا الوصف القديم (وليس المراد بالكلام الذى هو صفة له تعالى قائمة بذاته الألفاظ الشريفة التى أنزلت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التى هى القرآن لأنه حادث والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة وهذا) أى الألفاظ الشريفة (مشتمل على قدم وتأخر وسور وآيات وحروف) وأصوات وإعراب وبناء ، والصفة القائمة بذاته تعالى منزهة عن جميع ذلك وليست هذه الألفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى أى ليست الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى تفهم من تلك الألفاظ الشريفة وإنما تلك الألفاظ لها معنى والصفة القديمة القائمة بذاته تعالى تدل على معنى ومعنى تلك الألفاظ مساو لمعنى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى) وهذا كما قال البيجورى التحقيق أن القرآن ونحوه كالتوراة يدل على ما تدل عليه الصفة القديمة مثلا إذا سمعت قوله تعالى ولا تقربوا الزنى فهمت منه النهى عن قربان الزنى ولو أزيل عنك الحجاب لفهمت من الصفة القديمة هذا المعنى فمدلول الكلام اللفظى هو مدلول الكلام النفسى اهـ أى والتحقيق أن مدلولات القرآن هى متعلقات الكلام القديم القائم بذاته تعالى كما نقل عن ابن قاسم العبادى وقال محمد السمباطى فى نهاية الأمل والتحقيق أن مدلول الألفاظ التى نقرؤها بعض مدلول الصفة القديمة لأن الصفة تدل على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات والألفاظ التى نقرؤها تدل على بعض ذلك (فتنبه لذلك) أى المذكور من الفرق بين الكلام النفسى والكلام اللفظى ومن تصورهما (واحرص) أى احتفظ (عليه) أى ذلك المذكور (فإنه) أى الشأن (يغلط فيه كثير من الناس) أى إن كثيرا منهم يخالف فيه الصواب (ثم اعلم أن كلامه تعالى يطلق) أى يستعمل (بالاشتراك على شيئين فيطلق على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وهذا قديم منزه عن التقدم والتأخر والحرف والصوت وغير ذلك من صفات الكلام ، ويطلق على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) نزل به جبريل عليه السلام على النبى صلى الله عليه وسلم على التدريج فى ثلاث وعشرين سنة بعد أن نزل ليلة القدر مكتوبة إلى كتبته فيها الملائكة نقلا عن اللوح المحفوظ وبعد أن وضعت فى بيت العزة وهو محل فى سماء الدنيا أوفى السماء السابعة والتحقيق أن الذى نزل به جبريل عليه ، صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى وتطلق الألفاظ الشريفة بأنها كلام الله وذلك بمعنى أنه ليس لأحد من المخلوقين كسب فى تركيبها لا بمعنى أنها قائمة بذاته تعالى وهذا هو المراد بقولهم القرآن حادث ومدلوله قديم (ويسمى) أى ذلك اللفظ (أيضا) أى كما يسمى بكلام الله (القرآن) بل إطلاق القرآن عليه أشهر من إطلاقه على الصفة القديمة (وهذا الإطلاق) أى إطلاق كلام الله على ذلك اللفظ (حقيق) كما أن إطلاق كلام الله على الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى حقيق وذلك على سبيل الاشتراك (لا مجازى) كما قال بعضهم إن كلام الله حقيقة هو الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى ومجازا هو الألفاظ التى نقرؤها وأما القرآن فيطلق حقيقة

فمن قال إن هذه السورة ليست من كلام الله يكفر وكلام الله بالمعنى الأخير حادث خلقه الله تعالى فى اللوح المحفوظ وجعله دالا على ما يدل عليه كلامه القديم القائم بذاته تعالى وقد وصفه الله تعالى بالخلق فى قوله إنا جعلناه قرآنا عربيا أى خلقناه لأن الجعل هو الخلق وإنما امتنع الامام أحمد من قوله إنه مخلوق لخوفه أن يسبق فهم السائلين لمن هذا اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى فيكفروا فسد عليهم الباب ويؤخذ من صنيع الامام أحمد بن حنبل انه لا يجوز لشخص أن يقول لمن فهمه قاصر لا يعرف هذا التفصيل نه مخلوق لئلا يسبق فهمه إلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى فان قيل إذا كان كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت فكيف يفهم مع أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام فهمه لما ناجاه على جبل طور سيناء وكذا نبينا صلى الله عليه وسلم لما خاطبه الله تعالى ليلة الاسراء فالجواب أن الله تعالى إذا أراد أن يفهم كلامه لأحد ألقى فى قلبه معناه وكلامه تعالى القديم يسمع من جميع الجهات. والدليل على ثبوت الكلام له تعالى قوله تعالى «وكلم الله موسى تكليما»

على الألفاظ التى نقرؤها ومجازا على الصفة القديمة ومع كون الألفاظ التى نقرؤها حادثة لا يجوز أن يقال القرآن حادث إلا فى مقام التعليم لأن القرآن يطلق مجازا على الصفة القائمة بذاته تعالى أيضا فربما يتوهم من إطلاق أن القرآن حادث أن الصفة القائمة بذاته تعالى حادثة (فمن قال إن هذه السورة ليست من كلام الله) أو أنكر أن ما بين دفتى المصحف كلام الله (يكفر) أى إلا أن يريد أن ذلك ليس هو الصفة القائمة بذاته تعالى (وكلام الله بالمعنى الأخير) وهو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (حادث خلقه) أى المعنى الأخير (الله تعالى فى اللوح المحفوظ) وحكى بعضهم أن كل حرف من أحرف القرآن فى اللوح المحفوظ بقدر جبل قاف (وجعله دالا على ما يدل عليه كلامه القديم القائم بذاته تعالى) أى كما فى قوله تعالى «ولا تقربوا الزنا» فإنه قد دل على معنى وهو طلب الكف عن قربان الزنا وهذا المعنى مساو لما يفهم من الصفة القديمة (وقد وصفه) أى الدال أى اللفظ (الله تعالى بالخلق فى قوله إنا جعلناه) أى اللفظ المنزل على محمد (قرآنا عربيا أى خلقناه لأن الجعل هو الخلق وإنما امتنع الامام أحمد) أى وغيره كمحمد بن نوح ونصر ابن أحمد الخزاعى (من قوله) أى الامام أحمد (إنه) أى القرآن (مخلوق) حتى أمر المعتصم بضربه بالسياط فضرب خمسا وعشرين سوطا وحبسه ثمانية وعشرين شهرا (لخوفه) أى الامام أحمد (أن يسبق فهم السائلين له من هذا اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى فيكفروا) لأن من قال بخلق كلام الله القائم بذاته يكفر ومن قال بخلق القرآن يفسق من غير كفر كذا أفاد السحيمى (فسد) أى الامام أحمد (عليهم الباب) أى باب سبق الفهم (ويؤخذ) أى يفهم (من صنيع الامام أحمد بن حنبل) الشيبانى (أنه) أى الشأن (لا يجوز لشخص أن يقول لمن فهمه قاصر لا يعرف هذا التفصيل) أى البيان الفارق بين الكلامين (إنه) أى القرآن (مخلوق لئلا يسبق فهمه إلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى) كما قاله السحيمى اتفق السلف على تحريم القول بخلق القرآن مرادا به اللفظ المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فى مقام البيان والتعليم لئلا يتوهم حدوث الصفة القائمة بذاته تعالى (فان قيل إذا كان كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت فكيف يفهم مع أن سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام فهمه لما ناجاه على جبل طور سيناء و) كذا (نبينا صلى الله عليه وسلم لما خاطبه الله تعالى ليلة الإسراء) أى والمعراج (فالجواب أن الله تعالى إذا أراد أن يفهم كلامه لأحد ألقى فى قلبه) أى الأحد (معناه) أى الكلام (وكلامه تعالى القديم يسمع من جميع الجهات) ويسمع أهل الجنة كلامه تعالى بسائر أجسامهم لا بخصوص الأذن كما أنهم يرون ذاته تعالى من جميع الجهات بسائر أجسامهم لا بخصوص العين ونقل عن أبى منصور الماتريدى أنه قال يجوز سماع ما وراء الصوت فكما لا تتعذر رؤية ذاته تعالى مع أنه ليس جسما ولا عرضا لا يتعذر سماع كلامه تعالى مع أنه ليس حرفا ولا صوتا وعلم سماع غير الأصوات أمر عادى يجوز أن يخلق الله سماع غير الأصوات (والدليل على ثبوت الكلام له تعالى قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما) أى أزال عنه الحجاب وأسمعه الكلام القديم بجميع أعضائه من جميع الجهات ثم أعاد عليه الحجاب وليس المراد أنه تعالى ابتدأ كلاما ثم سكت لأنه لم يزل متكلما دائما وأبدا وكان جبريل معه فلم يسمع ما كلم الله به موسى وإنما أكد العامل بالمصدر لرفع المجاز فى كلم من أنه تعالى أسمعه صوتا من نحو شجرة وأخرج القضاعى عن ابن عباس حديثا مرفوعا إن الله تعالى ناجى موسى بمائة ألف وأربعين ألف كلمة فكان فيما ناجاه أن قال له يا موسى لم يتصنع المتصنعون لى بمثل الزهد فى الدنيا ولم يتقرب إلى المتقربون بمثل الورع عما حرمت عليهم ولم يتعبد إلى المتعبدون بمثل البكاء من خيفتى

(وأيضا)

وأيضا إذا لم يكن متكلما لكان أخرس، وهو نقص والنقص عليه محال فثبت نقيضه وهو الكلام وإذا ثبت له الكلام استحال عليه الخرس وما في معناه البكم الذي هو ضد الكلام * الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى قادرا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للقدرة لكنها لازمة للقدرة وهو أمر اعتباري ليس له تحقق في خارج الأعيان ولا في خارج الأذهان بل له تحقق في نفسه وفي الذهن فقط فليس حالا لأن الحق أنه لا حال أي لا واسطة بين الوجود والعدم والفرق بين الحال على القول به وبين الأمر الاعتباري أن الحال له تحقق في الخارج عن الذهن والأمر الاعتباري له تحقق في الذهن وفي نفسه. والدليل على ثبوت كونه تعالى قادرا هو الدليل على ثبوت القدرة وإذا ثبت له تعالى كونه قادرا استحال عليه كونه تعالى عاجزا الذي هو ضد كونه قادرا * الصفة الخامسة عشرة كونه تعالى مريدا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للارادة لكنها لازمة لها وهو أمر اعتباري ليس له تحقق في الخارج بل في نفسه وفي الذهن فقط. والدليل على ثبوت كونه تعالى مريدا هو الدليل على الإرادة وإذا ثبت له كونه مريدا استحال عليه كونه مكرها الذي هو ضد كونه تعالى مريدا * الصفة السادسة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى عالما وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للعلم لكنها لازمة له وهو أمر اعتباري ليس له تحقق إلا في نفسه فقط والدليل عليها هو الدليل

(وأيضا إذا لم يكن) أي الله تعالى (متكلما لكان أخرس) أي فاقد الكلام النفسي (وهو) أي الخرس (نقص والنقص عليه محال فثبت نقيضه وهو الكلام وإذا ثبت له الكلام استحال عليه الخرس) بفتح الخاء المعجمة والراء أي عدم الكلام النفسي مع القدرة عليه (وما في معناه) أي في قوته (البكم) أي عدم الكلام النفسي عجزا (الذي هو ضد الكلام) وقال بعضهم الخرس أعم من البكم لأن الأخرس منعقد اللسان عن الكلام سواء ولد كذلك أم طرأ عليه ذلك والأبكم الذي يولد أخرس (الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى قادرا وهو صفة) أي ثابتة في نفسها وهو أمر اعتباري عند الشيخ الأشعري وأتباعه لأنه كناية عن قيام القدرة بالذات أو واسطة بين الموجود والمعدوم عند إمام الحرمين والقاضي الباقلاني ومن وافقهما (له تعالى) أي قائمة بذاته تعالى (أزلية مغايرة للقدرة لكنها لازمة للقدرة) أي يلزم من قيام القدرة بالذات أن يسمى كونه قادرا فعندنا صفتان إحداهما وجودية وهي القدرة والثانية ثبوتية لا يمكن رؤيتها وهي الكون قادرا وهكذا يقال في الباقي (وهو) أي الكون قادرا (أمر اعتباري ليس له تحقق في خارج الأعيان ولا في خارج الأذهان بل له تحقق في نفسه) فهو بمعنى قيام القدرة بالذات في الأول وكذلك بقطع النظر عن اعتبار معتبر إذ لا ذهن هناك (وفي الذهن فقط) أي دون الخارج أي بعد وجود الذهن (فليس) أي الكون قادرا (حالا لأن الحق) عند أكثر العلماء (أنه لا حال أي لا واسطة بين الوجود والعدم) وأن الحال محال كما قاله السنوسي (والفرق بين الحال على القول به وبين الأمر الاعتباري أن الحال له تحقق في الخارج عن الذهن والأمر الاعتباري له تحقق في الذهن وفي نفسه) فمن قال بنفي الحال قال بمعنى كونه تعالى قادرا هو قيام القدرة به وليس هناك صفة أخرى زائدة على قيام القدرة ثابتة في خارج الذهن ومن قال بالحال قال بمعنى كونه تعالى قادرا صفة أخرى زائدة على قيام القدرة بالذات وهذه الصفة ليست موجودة بالاستقلال ولا معدومة عدما صرفا بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم أي أنها لم تبلغ درجة الوجود ولم تنحط لدرجة العدم (والدليل على ثبوت كونه تعالى قادرا هو الدليل على ثبوت القدرة) وتقرير الدليل هنا أن يقال لو لم يكن قادرا لكان عاجزا لكن كونه عاجزا محال إذ لو كان عاجزا لما أوجد شيئا من الحوادث لكن عدم وجود شيء من الحوادث محال فبطل ما أدى إليه وهو كونه عاجزا فثبت نقيضه وهو كونه قادرا وهو المطلوب (وإذا ثبت له تعالى كونه قادرا استحال عليه كونه تعالى عاجزا الذي هو ضد كونه قادرا) والأخصر أن تقول والدليل على وجوب الكون قادرا له تعالى أنه لازم لقيام القدرة بذاته تعالى (الصفة الخامسة عشرة كونه تعالى مريدا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للإرادة لكنها لازمة لها وهو أمر اعتباري ليس له تحقق في الخارج بل) ثابت (في نفسه وفي الذهن فقط) أي لا في الخارج (والدليل على ثبوت كونه تعالى مريدا هو الدليل على الإرادة) وتقريره أن يقال لو لم يكن مريدا لكان مكرها لكن كونه مكرها محال إذ لو كان مكرها لما أوجد شيئا من الحوادث لكن عدم وجود شيء من الحوادث محال فبطل ما أدى إليه فثبت كونه مريدا وهو المطلوب (وإذا ثبت له كونه مريدا استحال عليه كونه مكرها) أي عادم الإرادة (الذي هو ضد كونه تعالى مريدا) والأخصر أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى مريدا أنه لازم لقيام الإرادة بذاته تعالى (الصفة السادسة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى عالما وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للعلم لكنها لازمة له وهو أمر اعتباري ليس له تحقق إلا في نفسه فقط) بمعنى قيام العلم بالذات في الأزل (والدليل عليها) أي تلك الصفة (هو الدليل

على العلم) وتقريره أن يقال لو لم يكن عالما لكان جاهلا ولو كان جاهلا لم يتصف بالقدرة والإرادة لكن عدم اتصافه بهما محال إذ لو لم يتصف بهما لما أوجد شيئا من الحوادث لكن عدم وجود شىء من الحوادث محال فبطل ما أدى إليه فثبت كونه عالما (وإذا ثبت له تعالى كونه عالما استحال عليه كونه جاهلا الذى هو ضد كونه عالما) والأخصر أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى عالما أنه لازم لقيام العلم بذاته تعالى * (الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للحياة لكنها لازمة لها وهو أمر اعتبارى له تحقق فى نفسه فقط والدليل عليها) أى تلك الصفة (هو دليل الحياة) وتقريره أن يقال لو لم يكن حيا لكان ميتا لكن كونه ميتا محال إذ لو كان ميتا لم يتصف بصفات المعانى لكن عدم اتصافه بها محال إذ لو لم يتصف بها لما أوجد شيئا من الحوادث لكن عدم وجود شىء من الحوادث محال فبطل ما أدى إليه فثبت كونه حيا (وإذا ثبت له تعالى كونه حيا استحال عليه كونه ميتا الذى هو ضد كونه حيا) والأخصر أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى حيا أنه لازم لقيام الحياة بذاته تعالى * (الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا وهو صفة أزلية مغايرة للسمع لكنها لازمة له وهو أمر اعتبارى ليس له تحقق إلا فى نفسه) فان التحقيق أنها أمر اعتبارى بمعنى قيام السمع بالذات فى الأزل (والدليل عليها هو الدليل على السمع) وهو سمعى كقوله تعالى لسيدنا موسى وهرون «لا تخافا إننى معكما أسمع وأرى» أى لا تخافا من فرعون إننى معكما بالعلم والبصر أسمع كلامكما ودعاءكما فأجيبه وأبصر ما يراد بكما (وإذا ثبت له تعالى كونه سميعا استحال عليه كونه أصم) أى أطرش (الذى هو ضد كونه سميعا) والمناسب فى تقرير دليل هذه الصفة أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى سميعا أنه لازم لقيام السمع بذاته تعالى * (الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى بصيرا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للبصر لكنها) أى تلك الصفة (لازمة له) أى البصر (ولها) أى تلك الصفة التى كونه تعالى بصيرا (تحقق فى نفسها فقط) فقد اتصف مولانا بها فى الأزل (ودليلها هو دليل البصر) وهو سمعى كقوله تعالى: ألم يعلم بأن الله يرى (وإذا ثبت له تعالى) أى بالدليل السمعى (لكونه بصيرا استحال عليه تعالى كونه أعمى الذى هو ضد كونه بصيرا) والمناسب فى تقرير دليل هذه الصفة أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى بصيرا أنه لازم لقيام البصر بذاته تعالى * (الصفة المتممة للعشرين كونه تعالى متكلما وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للكلام لكنها لازمة له فيلزم من قيام الكلام بذاته تعالى كونه تعالى متكلما وليس له) أى لكونه تعالى متكلما (تحقق إلا فى نفسه فقط) فقد اتصف المولى فى الأزل به (والدليل عليه هو الدليل على الكلام) وهو سمعى كقوله تعالى «يا موسى إنى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى» أى إنى اخترتك وفضلتك على الناس الذين فى زمانك برسالاتى وبكلامى من غير واسطة بخلاف بقية الأنبياء فكلمهم الله تعالى بواسطة الملك (فلا نطيل بذكره) أى ذكر دليل كونه متكلما كما لا نطيل بدليل بقية المعنوية (وإذا ثبت له تعالى كونه متكلما استحال عليه كونه أخرس) أى لا يتكلم (وما فى معناه) ككون كلامه بصوت يحدث من انسلال هواء أو اصطكاك أجسام أو بحرف ينقطع بانطباق شفة أو تحرك لسان (الذى هو ضد كونه تعالى متكلما) والأسهل فى تقرير دليل هذه الصفة أن يقال والدليل على وجوب كونه تعالى متكلما أنه لازم لقيام الكلام بذاته تعالى (هذا) أى المذكور من أول الشروع فى المقصود (بيان ما يجب وما يستحيل فى حقه تعالى وهو) أى مجموعها (أربعون صفة ثابتات بالدليل القطعى) من العقلى والنقلى (وكل دليل

على العلم وإذا ثبت له تعالى كونه عالما استحال عليه كونه جاهلا الذى هو ضد كونه عالما * الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حيا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للحياة لكنها لازمة لها وهو أمر اعتبارى له تحقق فى نفسه فقط والدليل عليها هو دليل الحياة وإذا ثبت له تعالى كونه حيا استحال عليه كونه ميتا الذى هو ضد كونه حيا. الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى سميعا وهو صفة أزلية مغايرة للسمع لكنها لازمة له وهو أمر اعتبارى ليس له تحقق إلا فى نفسه والدليل عليها هو الدليل على السمع وإذا ثبت له تعالى كونه سميعا استحال عليه كونه أصم الذى هو ضد كونه سميعا * الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه تعالى بصيرا وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للبصر لكنها لازمة له ولها تحقق فى نفسها فقط ودليلها هو دليل البصر وإذا ثبت له تعالى كونه بصيرا استحال عليه تعالى كونه أعمى الذى هو ضد كونه بصيرا. الصفة المتممة للعشرين كونه تعالى متكلما وهو صفة له تعالى أزلية مغايرة للكلام لكنها لازمة له فيلزم من قيام الكلام بذاته تعالى كونه تعالى متكلما وليس له تحقق إلا فى نفسه فقط والدليل عليه هو الدليل على الكلام فلا نطيل بذكره وإذا ثبت له تعالى كونه متكلما استحال عليه كونه أخرس وما فى معناه الذى هو ضد كونه تعالى متكلما هذا بيان ما يجب وما يستحيل فى حقه تعالى وهو أربعون صفة ثابتات بالدليل القطعى وكل دليل من

من دليل الصفات الواجبة بنفي ضد ما أثبته) فدليل الوجود يثبته وينفي العدم ودليل القدم يثبته وينفي الحدوث وهكذا إلى آخر الصفات العشرين الواجبة له تعالى فهذه الصفات العشرون والمستحيلات العشرون يجب على كل مكلف معرفتها تفصيلا بالدليل ولو إجمالا ويقوم مقام معرفة العقائد بالدليل معرفتها بالكشف ثم يجب أن يعتقد إجمالا أنه تعالى متصف بجميع الكمالات التي لا يحصيها إلا الله تعالى وأنه منزه عن جميع النقائص التي لا يحصيها إلا هو ﴿ تنبيهان : التنبيه الأول ﴾ إن الصفات العشرين أربعة أقسام : الأول نفسية وهي الوجود سميت نفسية لأنها لا تدل على معنى زائد على نفس الذات . والثاني سلبية وهي خمسة القدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية سميت هذه الخمسة سلبية لأنها دلت على سلب ما لا يليق به تعالى والصفات السلبية لا تنحصر على الصحيح لأن النقائص لا نهاية لها وكلها منتفية عنه تعالى واستقصاؤها غير ممكن وإنما اقتصروا على هذه الخمسة لأن ما عداها من نفي الصاحبة والولد والمعين وغير ذلك راجع إليها ولو بالالتزام فهي الأصول المهمات في السلبية واكتفوا بهذه الخمسة عما عداها . الثالث صفات معان وهي وجودية بحيث لو كشف الحجاب لرؤيت أو سمعت وهي سبعة القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام . الرابع صفات معنوية وهي أمور اعتبارية وهي سبعة كونه تعالى قادرا وكونه مريدا وكونه عالما وكونه حيا وكونه سميعا وكونه بصيرا وكونه متكلما سميت هذه معنوية نسبة للمعاني لأنها تلازمها في القديم والحادث فذات زيد يخلق الله تعالى فيها القدرة على الفعل ويخلق فيها صفة تسمى كون زيد قادرا والأدب في حقه تعالى أن لا يقال القدرة علة في كون الله تعالى قادرا بل يقال بين القدرة وكونه تعالى قادرا تلازم فمتى ثبتت القدرة للذات ثبتت لها الصفة المسماة بكونه قادرا ومتى ثبت الكون قادرا للذات ثبت لها القدرة واتفق أهل السنة والمعتزلة على أن بين قدرة الحادث وكون الحادث قادرا تلازما إلا أن المعتزلة قالوا إن الله لا يخلق الصفة الثانية بل متى خلق الله القدرة في الحادث نشأ عنها صفة تسمى كونه قادرا من غير خلق . ﴿ التنبيه الثاني ﴾ لا يتعلق من تلك الصفات العشرين إلا ما كان من صفات المعاني وهي من حيث التعلق وعدمه ومن حيث عمومه للواجبات والجائزات والمستحيلات وخصوصه بالممكنات أو بالموجودات أقسام أربعة : الأول ما يتعلق بالممكنات وهو القدرة والارادة لكن تعلق الأولى تعلق إيجاد وإعدام وتعلق الثانية تعلق تخصيص . والثاني ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام لكن تعلق الأول تعلق انكشاف وتعلق الثاني دلالة . والثالث ما تعلق بالموجودات وهو السمع والبصر . والرابع ما لا يتعلق بشيء وهو الحياة ولا يجب على المكلف معرفة هذه التعلقات لأن ذلك من غوامض علم الكلام كذا في نهاية الأمل (وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن) أي فعل كل ما قضى العقل بإمكانه أي باستواء طرفيه الوجود والعدم سواء كان خيرا أو شرا وسواء كان فعلا اختياريا للعبد أم لا (أو تركه) أي الفعل وهو إبقاؤه في العدم والترك عند بعضهم ليس بفعل وعند البعض الآخر أن الترك فعل من أفعال الله تعالى لأنه الكف عن الشيء وعلى هذا لا حاجة لذكر قوله أو تركه (والممكن هو الذي يجوز عليه الوجود والعدم) كالخلق والرزق ونحوهما (يعني أنه يجوز على الله تعالى أن يوجد الممكن ويجوز عليه أن لا يوجده فالإيجاد والترك) أي ترك الإيجاد (جائزان عليه تعالى لا واجبان) فلا ممكن إلا وهو حادث بفعله وفائض من عدله (لأنه) أي الشأن (لو وجب عليه تعالى شيء لكان مفتقرا إلى ذلك الشيء ليتكمل) أي الله تعالى (به) أي بذلك الشيء (وافتقاره تعالى إلى شيء نقص والنقص عليه تعالى محال فلا شيء واجب عليه تعالى خلافا للمعتزلة قبحهم الله تعالى القائلين إن الله تعالى يجب عليه فعل الصلاح والأصلح بالعبد) فالصلاح ما قابل الفساد كالإيمان في مقابلة الكفر والصحة في مقابلة المرض والأصلح ما قابل الصلاح وهو دون الأصلح كإطعامه أطعمة لذيذة في مقابلة إطعامه أطعمة غير لذيذة ومثال الصلاح كتغذية زيد مدلا

من دليل الصفات الواجبة بنفي ضد ما أثبته • وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه والممكن هو الذي يجوز عليه الوجود والعدم ، يعني أنه يجوز على الله تعالى أن يوجد الممكن ويجوز عليه أن لا يوجده فالإيجاد والترك جائزان عليه تعالى لا واجبان لأنه لو وجب عليه تعالى شيء لكان مفتقرا إلى ذلك الشيء ليتكمل به وافتقاره تعالى إلى شيء نقص والنقص عليه تعالى محال فلا شيء واجب عليه تعالى خلافا للمعتزلة قبحهم الله تعالى القائلين إن الله تعالى يجب عليه فعل الصلاح والأصلح بالعبد

عن ضربه و الأصلح كتغذيته لحما بدلا عن إطعامه كراثا ومثال الصلاح أيضا أن الشخص لو تزوج امتنع من الفساد كاللواط والزنا وإذا لم يتزوج لم يمتنع منه فحينئذ زواجه صلاح لأن ضده فساد ومثال الأصلح أن الشخص لو تزوج تنقص أعماله الصالحة وذلك بأن كان عند عدم الزواج يختم القرآن فى كل يوم وإذا تزوج لا يقرأ إلا ربع القرآن فعدم الزواج له أصلح لأن الزواج ليس بفساد بل هو صلاح لكنه دون صلاح عدم الزواج (فيقولون يجب على الله تعالى أن يرزق العباد وهذا) أى قولهم ما ذكر (كذب عليه تعالى) لأنه (ما عليه واجب) لامر وهذا القول إنما جاءهم من قول الفلاسفة إن الوجود فى العالم هو أقصى الممكن إذ لو كان فى الممكن أعلى منه ولم يفعل لكان بخلا يناقض جود الجواد الحكيم فقالوا هذا النظام الكامل ولا يجوز أعلى منه فرزق المولى لنا بدلا عن تعذيبنا بقطع رزقنا جائز عليه تعالى لا واجب وكذلك رزقه زيدا ألف دينار عوضا عن رزقه له دينارا واحدا مثلا جائز عليه لا واجب (فخلقه الإيمان فى زيد) أى مثلا (وإعطاؤه) أى الله تعالى (العلم) أى لزيد (بمحض فضل الله تعالى) أى لا بطريق الوجوب (وإثابته تعالى للمطيع فضل منه وعقابه للعاصى عدل منه) لا بطريق الظلم لأنه مالك لكل شىء والمالك يتصرف فى ملكه ما يشاء (لأنه) أى الشأن (لا تنفعه طاعة ولا تضره معصية) وهى خلاف الطاعة ويرادفها الذنب والخطيئة والسيئة والجريمة (لأنه) أى الله تعالى (النافع الضار) وحينئذ فينبغى للعبد أن يكون إعتماده عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يخشى أحدا غيره تعالى وحكى أن سيدنا موسى عليه السلام شكا ألم سنه إلى الله تعالى فقال له خذ الحشيشة الفلانية وضعها على سنك فسكن الوجع فى الحال ثم بعد مدة عاوده ذلك الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنه فزاد الوجع أضعاف ما كان فاستغاث إلى الله تعالى فقال إلهى ألست أمرتنى بهذا ودللتنى عليه فقال تعالى أنا الشافى وأنا المعافى وأنا الضار وأنا النافع قصدتنى فى المرة الأولى فأزلت مرضك والآن قصدت الحشيشة وما قصدتنى (وإنما هذه الطاعات والمعاصى علامات على الإثابة) أى إثابة الله تعالى بالثواب (والتعذيب) أى تعذيب الله تعالى بالعذاب (لمن اتصف به) أى المذكور من الطاعات والمعاصى (فمن أراد) أى الله (قربه) أى سعادته (وفقه) أى للطاعة (ومن أراد بعده) أى شقاوته (خلق فيه المعصية فجميع الأفعال اختياريها واضطراريها خيرها وشرها بخلق الله تعالى) لكن لا يجوز نسبة القبح إليه تعالى فلا يجوز أن يقال إنه تعالى خالق الشر والمعاصى والقاذورات والقردة ونحو ذلك أدبا معه تعالى ومحل المنع إذا كان على سبيل التعيين كالمذكور وإلا فلا منع فيجوز أن يقال إنه تعالى خالق كل شىء وخالق العالم ونحو ذلك (والله خلقكم وما تعملون فلا وجوب عليه تعالى) أى بالنظر لذات الله وهذا لا ينافى أنه قد يجب شىء لوعده تعالى أو لاقتضاء حكمته تعالى وجود ذلك الشىء أو لتعلق علمه تعالى فى الأزل بوجوده (خلافا لهذه الفرقة الفاسقة) لأنه لو وجب عليه تعالى أحد الأمرين من الصلاح أو الأصلح لما خلق الكافر الفقير المعذب فى الدنيا بالفقر وفى الآخرة بالعذاب الأليم المخلد لأن الأصلح للكافر عدم خلقه وإن خلق فالأصلح له إماتته صغيرا أو سلب عقله قبل التكليف. وحكى أن الحافظ ابن حجر لما كان قاضى القضاة مر يوما فى سوق مصر فى جماعة كثيرة وهيئة جميلة فهجم عليه يهودى يبيع الزيت الحار وثيابه ملطخة بالزيت وهو فى غاية الرثاثة والشناعة فقبض على لجام بغلته وقال يا شيخ الإسلام تزعم أن نبيكم قال الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر فأى سجن أنت فيه وأى جنة أنا فيها فقال أنا بالنسبة لما أعده الله تعالى فى الدار الآخرة من النعيم كأنى الآن فى سجن وأنت بالنسبة لما أعد الله لك فى الآخرة من العذاب الأليم كأنك فى جنة فأسلم اليهودى (أو لم يتأملوا فى نزول الأمراض والأسقام) عطف مرادف (بالأطفال فهذا) أى نزول ذلك (لا صلاح فيه لهم ولو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما أنزل بهم الضرر لأنهم يقولون إنه تعالى لا يترك الواجب عليه لأن ترك الواجب عليه نقص والنقص عليه تعالى محال

فيقولون يجب على الله تعالى أن يرزق العباد وهذا كذب عليه تعالى ماعليه واجب فخلقه الإيمان فى زيد وإعطاؤه العلم بمحض فضل الله تعالى وإثابته تعالى للمطيع فضل منه وعقابه للعاصى عدل منه لأنه لا تنفعه طاعة ولا تضره معصية لأنه النافع الضار وإنما هذه الطاعات والمعاصى علامات على الإثابة والتعذيب لمن اتصف به فمن أراد قربه وفقه ومن أراد بعده خلق فيه المعصية فجميع الأفعال اختياريها واضطراريها خيرها وشرها بخلق الله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » فلا وجوب عليه تعالى خلافا لهذه الفرقة الفاسقة ، أو لم يتأملوا فى نزول الأمراض والأسقام بالأطفال فهذا لا صلاح فيه لهم ولو كان الصلاح واجبا عليه تعالى ما أنزل بهم الضرر لأنهم يقولون إنه تعالى لا يترك الواجب عليه لأن ترك الواجب عليه نقص والنقص عليه تعالى محال

بالإجماع) أى إجماع العقلاء وأشار المصنف بهذه الشرطية إلى قياس استثنائى تركيبه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما أنزل الضرر بالأطفال لكن عدم إنزال الضرر بهم باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى إليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى وإذا بطل وجوب الصلاح عليه ثبت نقيضه وهو عدم وجوب الصلاح عليه وهو المطلوب. وقد حكى أنه وقعت المباحثة فى هذه المسئلة بين الشيخ أبى الحسن الأشعرى وأستاذه أبى على الجبائى فقال الأشعرى ما تقول فى ثلاثة إخوة مات أحدهم كبيرا مطيعا والثانى مات كبيرا عاصيا والثالث مات صغيرا قبل البلوغ فقال الجبائى المطيع فى الجنة والدرجات والعاصى فى النار والدركات والصغير فى الجنة فقال الأشعرى فهل يساوى هذا الصغير الكبير المطيع فى المنزلة فيها قال الجبائى لا أى بل نقص درجته عن درجة الكبير لأنه لم يعمل الصالحات والمطيع قد عملها فقال الأشعرى لو قال الصغير محتجه على منهجكم يا رب كان الأصلح فى حقى أن تبقينى حيا حتى أبلغ وأعمل ما يساوى أخى وأصل بالعمل درجته فماذا يقول له الرب؟ فقال الجبائى جوابه أن يقول الله علمت أنك لو بقيت إلى سن التكليف كفرت فتخلد فى النار فكان الأصلح فى حقك أن أميتك صغيرا لسلامتك من الخلود فى النار فقال الأشعرى فلو قال العاصى وسائر أهل النار يا رب الصلاح فى حقنا أن تميتنا صغارا وكنا نرضى منك بأدنى مرتبة من هذا الصغير فلم أبقيتنا إلى سن التكليف مع علمك منا المعاصى بعده فماذا يقول الرب فانقطعت حجة الجبائى وسكت وتحير لأن الأشعرى هدم قاعدته من وجوب أحد الأمرين إما الصلاح أو الأصلح حيث ألزمه أن الله لم يفعل بأهل النار الصلاح ثم قال الجبائى للأشعرى أبك جنون قال الأشعرى لا ولكن وقف حمار الشيخ فى العقبة ثم قال الأشعرى تنزه أن توزن أحكام ذى الجلال بميزان الاعتزال ومن ذلك فارق الأشعرى شيخه الجبائى (ومن الجائز الذى يجب اعتقاده رؤية المؤمنين) أى بالأبصار (لله عز وجل فى الآخرة) مع وقوع ذلك فهى واجبة شرعا فى الآخرة كما أطبق عليه أهل السنة للكتاب والسنة والإجماع وأما الرؤية فى الدنيا فلم تقع لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لكنها جائزة عقلا ممتنعة شرعا فمن ادعاها لنفسه يقظة يخشى عليه فهو ضال بإطباق المشايخ حتى ذهب بعضهم إلى تكفيره كذا فى نهاية الأمل أى يجب على كل مكلف أن يعتقد أن رؤيته تعالى فى الآخرة (جائزة) أى عقلا وكذا فى الدنيا وواجبة شرعا (لا ممتنعة) لأن الله تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى فالله تعالى يصح أن يرى لكن لم تقع الرؤية فى الدنيا لغير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم و(لأن الله تعالى علق رؤيته على استقرار الجبل) حال تجليه تعالى له (فى قوله تعالى فإن استقر مكانه فسوف ترانى) أى إن سيدنا موسى سأل الله الرؤية فى الدنيا فأجابه بقوله لن ترانى أى لا تقدر على رؤيتى ولكن انظر إلى الجبل أى الذى هو أقوى منك فإن استقر مكانه فسوف ترانى أى إن ثبت الجبل مكانه لرؤيتى فأنت تطيق رؤيتى وإن لم يثبت مكانه فلا طاقة لك فسوف ترانى فى الآخرة فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا أى الظاهر من نوره تعالى قدر نصف أنملة الخنصر جعله مفتتا أى أرضا مستوية وخر موسى صعقا أى مغشيا عليه لهول ما رأى فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين أى أنزهك تنزيها لك تبت إليك من سؤال ما لم أومر به وأنا أول المؤمنين فى زمانى (وأثبتها) أى الرؤية فى الآخرة (فى قوله تعالى وجوه يومئذ) أى يوم القيامة (ناضرة) أى حسنة مضيئة (إلى ربها ناظرة) أى رائية فوجوه مبتدأ وناضرة صفة له وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وناظرة خبره والجار والمجرور متعلق به (واستقرار الجبل) حال تجليه تعالى له (جائز) أى أمر ممكن (لا ممتنع) أى عقلا (فالمعلق عليه وهو الرؤية جائز لأن المعلق على الجائز جائز) لأن معنى التعليق الإخبار بأن المعلق يقع على تقدير وقوع المعلق عليه والمحال لا يقع على شىء من التقادير فلو كانت الرؤية ممتنعة ما وقعت على شىء من التقادير فيلزم الكذب فى خبره تعالى وهو محال ولو كانت ممتنعة لكان موسى لم يسألها لأنه لا يجوز على أحد من الأنبياء الجهل بشىء مما يجب له تعالى أو يجوز أو يستحيل ولو كانت ممتنعة لقال الله تعالى لا تصح

بالإجماع ومن الجائز الذى يجب اعتقاده رؤية المؤمنين لله عز وجل فى الآخرة أى يجب على كل مكلف أن يعتقد أن رؤيته تعالى فى الآخرة جائزة لا ممتنعة لأن الله تعالى علق رؤيته على استقرار الجبل فى قوله تعالى «فإن استقر مكانه فسوف ترانى» وأثبتها فى قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» واستقرار الجبل جائز لا ممتنع فالمعلق عليه وهو الرؤية جائز لأن المعلق على الجائز جائز

رؤيتي أولم يمكن أولن أرى لأن الأصل مطابقة الجواب للسؤال الا ترى أنه من كان في كمه حجر فظنه أحد طعاما
قال أعطني هذا الذي في كمك لآكله كان الجواب الصحيح له أن هذا لا يؤكل أما إذا كان الذي في الكم
طعاما يصح أكله فيصح أن يقول المجيب في الجواب إنك لن تأكله تقول المصنف لأن الله تعالى علق رؤيته
إلى آخره إشارة إلى قياس اقتراني تركيبه هكذا رؤيته تعالى معلقة على جائز وكل ما كان كذلك فهو جائز
فرؤيته تعالى جائزة. وأما السنة فكقوله صلى الله عليه وسلم «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»
فالتشبيه للرؤية في عدم الشك والخفاء لا للمرئي. وأما الإجماع فهو أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مجمعين على
وقوع الرؤية في الآخرة (لكن رؤيتنا له تعالى من غير كيف أي من غير صورة كرؤية بعضنا بعضا ومن غير
انحصار في جهة) فلا يرى تعالى أبيض ولا نحوه من سائر الألوان ولا يرى تعالى جسما ولا يرى فوقا ولا يمينا ولا
أماما ولا نحوها من سائر الجهات فيحار العبد في بحار العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر بمن حوله
من الخلائق فإن العقل يعجز هناك عن الفهم ويتلاشى الكل في جنب عظمته تعالى (تعالى الله عن ذلك)
أي التكيف والانحصار (علوا كبيرا ونفي الرؤية للمعتزلة قبحهم الله تعالى) بأدلة عقلية ونقلية وأحالوها في الدنيا
والآخرة وأقوى أدلتهم العقلية على ذلك أنه لو جازت رؤيته تعالى لكان مقابلا للرائي بالضرورة فيكون
تعالى في جهة ومكان وهو محال ولكان تعالى إما جوهرا أو عرضا لأن المتحيز بالاستقلال جوهر وبالتبعية
عرض والمرئي إما كله فيكون محدودا واما بعضه فيكون متبعضا، وأقوى أدلتهم السمعية قوله «لا تدركه
الأبصار» قالوا والإدراك المنسوب إلى الأبصار هو الرؤية والله تعالى يمدح ذاته بكونه لا يرى فيكون عدم
الرؤية كمالا له تعالى وثبوت الرؤية نقصا والنقص على الله تعالى محال. وأجاب أهل السنة عن الأول بأن تلك
الأمور لا تلزم إلا عادة فيجوز أن يخلق الرؤية من غير مقابلة بالحاسة كما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لأصحابه «سووا صفوفكم أي في الصلاة فإني أراكم من وراء ظهري» وأجابوا عن الثاني بوجوه منها أن
الإدراك المنفي هو الرؤية مع الاحاطة بالمرئي لا مطلق الرؤية ومنها أن المراد بنفي الإدراك إبصار الكفار لقوله
تعالى إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ومنها أن المراد نفي الرؤية في الدنيا فقط إذا كان الإدراك مرادفا
للرؤية أو كانت الآية عامة في الأشخاص (ومن الجائز عليه تعالى إرسال جميع الرسل) من آدم إلى محمد
(عليهم الصلاة والسلام) خلافا لمن أوجب ذلك كالمعتزلة والفلاسفة وخلافا لمن أحاله كالسمنية والبراهمة
وهذه الفرق كفار ماعدا المعتزلة (فإرساله تعالى لهم) أي لجميع الرسل (عليهم الصلاة والسلام بفضله
لا بطريق الوجوب عليه تعالى لأنه تعالى لا يجب عليه شيء كما مر) خلافا للمعتزلة القائلين بوجوب إرسال
الرسل على الله تعالى ولاستحسان العقل له لأنه صلاح للناس (والدليل على أن فعل الممكنات أو تركها جائز
في حقه تعالى أن تقول قد اتفق على جواز الممكنات) أي في ذاتها فهي جائزة في ذاتها باجماع جميع الفرق
والخلاف الذي وقع إنما هو بالنسبة لصدوره من الله تعالى فبعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حقه تعالى
كالصلاح أو الأصلح وبعضهم قال باستحالة بعض الممكنات كالرسالة (فلو وجب عليه تعالى فعل شيء) أي
بعض (منها) أي الممكنات بحيث صار لابد من فعله لاشتماله على الحسن الذاتي كالصلاح والأصلح كما قاله
المعتزلة لوجب كلها لاستوائها و (لانقلب الجائز واجبا) أي لا يمكن عدمه (ولو امتنع عليه فعل شيء منها) من
جهة العقل لاشتمال الفعل على قبح ذاتي كترك الثواب والأصلح امتنع كلها لتماثلها (لانقلب الجائز مستحيلا)
أي لا يمكن وجوده (وانقلاب الجائز واجبا أو مستحيلا باطل) أي لما يلزم عليه من قلب الحقائق وهو مستحيل
(فبطل ما أدى إليه) أي الانقلاب (وهو وجوبها) أي الممكنات (أو امتناعها وثبت جوازها وهو المطلوب)
أي من الدليل (قد بان لك) أي ظهر لك أيها الناظر (ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى
بالدليل القطعي فاحرص) أي احتفظ (عليه) أي المذكور من الواجب والمستحيل والجائز بأدلتها

لكن رؤيتنا له تعالى من غير كيف أي من غير صورة كرؤية بعضنا بعضا ومن غير انحصار في جهة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ونفي الرؤية للمعتزلة قبحهم الله تعالى. ومن الجائز عليه تعالى إرسال جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام. فإرساله تعالى لهم عليهم الصلاة والسلام بفضله لا بطريق الوجوب عليه تعالى لأنه تعالى لا يجب عليه شيء كما مر، والدليل على أن فعل الممكنات أو تركها جائز في حقه تعالى أن تقول قد اتفق على جواز الممكنات فلو وجب عليه تعالى فعل شيء منها لانقلب الجائز واجبا ولو امتنع عليه فعل شيء منها لانقلب الجائز مستحيلا وانقلاب الجائز واجبا أو مستحيلا باطل فبطل ما أدى إليه وهو وجوبها أو امتناعها وثبت جوازها وهو المطلوب. قد بان لك ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى بالدليل القطعي فاحرص عليه ●

(وأما

(وأما ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فتسع صفات . فالصفة الأولى الواجبة في حقهم عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيما بلغوه عن الله تعالى (والدليل على وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا فيما بلغوه للخلق) أي عن الله تعالى أي بأن قالوا قولا لا يوافق الواقع أي علم الله أو اللوح المحفوظ وافق اعتقادهم أم لا (لكان خبر الله تعالى) بأنهم صادقون (كاذبا) والمراد الخبر الحكمي وهو المعجزة وهو فعل الله تعالى وأما الخبر الحقيقي فهو الكلام الذي هو محل الصدق والكذب (والله تعالى قد صدق دعواهم الرسالة بإظهار المعجزة على أيديهم) أي لأن الله تعالى قد أخبر عن صدقهم فيما أخبروا به من كونهم رسل الله إخبارا مصورا بالمعجزة (والمعجزة نازلة) أي منزلة في تصديق الرسل (منزلة) أي موضع (قوله صدق عبدي) أي مدعي النبوة (في كل ما يبلغ عني) أي أن المعجزة نازلة منزلة هذا المركب في الدلالة على الصدق سواء كانت دلالتها وضعية أو عقلية أو عادية فكلامه محتمل للأقوال الثلاثة ووجه القول بأن دلالتها وضعية أنها منزلة منزلة التصريح بالقول الموضوع للدلالة على التصريح وذلك كدلالة الألفاظ بالوضع على معانيها فالألفاظ إنما تدل عليها بالوضع ووجه القول بأنها عقلية أن خلق الله تعالى لهذا الخارق للعادة على وفق دعوى الرسل ومقالته بذلك يدل عقلا أنه تعالى أراد تصديقه ووجه القول بأنها عادية أن الله تعالى لم تجر عادته من أول الدنيا إلى الآن بتمكين الكاذب من المعجزات بل عادته تعالى أن يفضح كل من أراد أن يبرز بمنصب النبوة وليس من أهلها عن قرب ذلك (وتوضيح ذلك) أي الدليل (أن الرسول إذا أتى قومه وقال لهم أنا رسول أرسلني الله إليكم وقالوا له ما الدليل على رسالتك وقال لهم) دليل رسالتي من الله (تحول هذا الجبل عن مكانه مثلا فإذا قالوا له ائتنا بما قلت في الوقت الفلاني فإذا دخل ذلك الوقت تحول الله تعالى ذلك الجبل عن مكانه تصديقا لدعوى الرسول الرسالة فتحويل الجبل من الله تعالى نازل منزلة) المركب من قوله تعالى (صدق عبدي في كل ما يبلغ عني) في الدلالة على صدق الرسل وقد أظهر الله تعالى لنا الصادق في دعواه بإظهار الخارق للعادة على يديه مع العجز عن معارضته وأظهر لنا الكاذب بإمكان معارضته فلذا اتفق العلماء على استحالة وقوع المعجزة من الكاذب (فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الخبر) أي التنزيلي (كاذبا) لأن تصديق الكاذب كذب (والكذب محال على الله تعالى) فيكون كذب الرسول محالا لأن تصديقه تعالى إخباره على وفق علمه والإخبار على وفق العلم لا يكون إلا حقا وإلا انقلب العلم جهلا فخبره تعالى لا يكون إلا صدقا فإذا بطل اللازم وهو الكذب في خبر الله تعالى بطل ملزومه وهو الكذب في خبر الرسول (فبطل ما أدى إليه) أي كذب الله تعالى (وهو كذب الرسول، و) إذا بطل كذب الرسول (ثبت نقيضه) وهو صدق الرسول (وهو) أي ثبوت نقيض الكذب (المطلوب) من الدليل ولزوم الكذب في خبره تعالى إذا لم يصدق الرسول مبني على القول بأن معنى المعجزة الإخبار عن صدق الرسول وأما على القول بأن معناها إنشاء وهو طلب تبليغ الرسالة والتقدير أنت رسولي فبلغ رسالتي فلا يلزم الكذب في خبره تعالى على تقرير عدم الرسالة في نفس الأمر لأن الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب وإنما يلزم على هذا القول وجود الدليل وهو المعجزة بلا مدلول وهو صدق الرسول ووجود الدليل بدون المدلول باطل وفي قوله أنت رسولي معنى الإنشاء وإن كان خبرا كقولك لعبدك أنت حر (وإذا ثبت لهم) أي الرسل (عليهم الصلاة والسلام الصدق استحال عليهم الكذب الذي هو ضد الصدق) وهذا الدليل لا يدل إلا على وجوب صدقهم في دعوى الرسالة وفي تبليغ الأحكام الشرعية لا على وجوب الصدق مطلقا كما هو ظاهر والذي يدل على وجوب صدقهم مطلقا كخبرهم عن قيام زيد في الوقت الفلاني ونحو ذلك مما يتعلق بأمور الدنيا وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام

وأما ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فتسع صفات فالصفة الأولى الواجبة في حقهم عليهم الصلاة والسلام الصدق في جميع أقوالهم والدليل على وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو كذبوا فيما بلغوه للخلق لكان خبر الله تعالى كاذبا والله تعالى قد صدق دعواهم الرسالة بإظهار المعجزة على أيديهم والمعجزة نازلة منزلة قوله صدق عبدي في كل ما يبلغ عني . وتوضيح ذلك أن الرسول إذا أتى قومه وقال لهم أنا رسول أرسلني الله إليكم وقالوا له ما الدليل على رسالتك وقال لهم تحول هذا الجبل عن مكانه مثلا فإذا قالوا له ائتنا بما قلت في الوقت الفلاني فإذا دخل ذلك الوقت يحول الله تعالى ذلك الجبل عن مكانه تصديقا لدعوى الرسول الرسالة فتحويل الجبل من الله نازل منزلة صدق عبدي في كل ما يبلغ عني فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الخبر كاذبا والكذب محال على الله تعالى فبطل ما أدى إليه وهو كذب الرسول وثبت نقيضه وهو المطلوب وإذا ثبت لهم عليهم الصلاة والسلام الصدق استحال عليهم الكذب الذي هو ضد الصدق

لأن الكذب مطلقا خيانة (وما وقع من سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام من قوله بل فعله كبيرهم هذا فليس كذبا وإنما هو من باب التعمية والمزاح) ويسمى عند علماء البديع بالتورية وهو أن يطلق شخص لفظا له معنيان قريب وبعيد ويريد البعيد (ففي فعل ضمير مستتر فاعل له وهو عائد على سيدنا إبراهيم المذكور في قوله) تعالى حكاية عن قول نمروذ وأشراف قومه (أأنت فعلت هذا) أي التكسير (بآلهتنا يا إبراهيم قال) أي إبراهيم (بل فعله أي إبراهيم) أي تكسير الأصنام وفسر المصنف الفاعل فقط لأنه محل الخلاف (والهاء في فعله مفعول) وهي عائدة إلى التكسير (وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر) فالمراد بقوله كبيرهم الصنم الكبير وقوله هذا إشارة إلى الصنم الذي في عنقه الفأس وهو ذلك الصنم (وحينئذ فالوقف على بل فعله) وقال السحيمي أراد سيدنا إبراهيم بقوله كبيرهم نفس إبراهيم وقوله هذا إشارة إلى الشخص الحاضر وهو سيدنا إبراهيم وأوهمهم أنه أراد بقوله كبيرهم الصنم الأكبر وأنه قد غضب من عبادتهم معه هذه الصغار وعلى هذا القول فالوقف على هذا . وحاصل القصة أن الأصنام كانت اثنين وسبعين صنما بعضها من ذهب ومن فضة ومن حديد ومن نحاس ومن رصاص ومن حجر ومن خشب وكان الصنم الكبير من ذهب مكلل بالجواهر وفي عينيه ياقوتتان تتقدان فجعلهم سيدنا إبراهيم فتاتا وقطعا إلا كبير الأصنام فتركه ولم يكسره ووضع الفأس في عنقه لكي يسألوه لم كانت هؤلاء مكسورة وأنت صحيح قالوا من فعل هذا التكسير بآلهتنا إنه لمن الظالمين في تكسيرها قال بعضهم سمعنا فتى يسب آلهتنا يقال له إبراهيم أي فهو الذي نظن أنه صنع هذا فبلغ ذلك نمروذا وأشراف قومه قالوا فأتوا به على أعين الناس لكي يشهدوا عليه أنه الفاعل فكرهوا أن يأخذوه من غير بينة فلما أتوا به قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال إبراهيم بل فعله كبيرهم هذا أي بل فعل هذا التكسير كبير الناس هذا أي الحاضر عندكم وهو أنا وأوهمهم سيدنا إبراهيم أن المراد بل فعل هذا التكسير كبير الأصنام هذا أي الذي في عنقه ذلك الفأس فكسر عليه السلام تلك الأصنام ليقيم الحجة عليهم على وجه الاستهزاء بأن ما لا يقدر على الدفع عن نفسه لا يليق أن يعبد وكذا قوله عليه السلام إني سقيم فالمراد أنه مغموم لضلالهم لا أنه أصابه الطاعون كما قد زعموا وكذا قوله عليه السلام في حق زوجته سارة هذه أختي فالمراد أنها أخته في الإيمان وأيضا إنها بنت هاران عم إبراهيم عليه السلام فهذه كلها معاريض وقد وقع لنبينا نظيرها كقول رجل له صلى الله عليه وسلم ممن أنت فقال صلى الله عليه وسلم من ماء (وقد وقع المزاح من نبينا صلى الله عليه وسلم) وهو الانبساط مع الغير من غير إيذاء له (حين جاءت له عجوز وقالت له أأدخل الجنة يا رسول الله فقال لها لن يدخل الجنة عجوز فبكت بكاء شديدا فقال لها إنك تدخلين الجنة بكرا) ولعل هذا الحديث رواية بالمعنى وهي جائزة للعالم دون غيره ولفظ الحديث الذي أخرجه الترمذي عن الحسن قال أتت عجوز النبي صلى الله عليه وسلم أي وهي عمته صفية أم الزبير فقالت يا رسول الله ادع الله أن يدخلني الجنة فقال يا أم فلان وإن الجنة لا يدخلها عجوز فولت وهي تبكي فقال أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز إن الله تعالى يقول إنا أنشأناهن إنشاء فجعلناهن أبكارا عربا أترابا أي خلقنا النسوة خلقا جديدا يناسب البقاء والدوام فجعلناهن أبكارا بعد كونهن عجائز وإن وطئن كثيرا كلما أتاهن أزواجهن وجدوهن أبكارا عاشقات إلى أزواجهن يقلن ويملن ما يهيج شهوة الأزواج مستويات السن بنات ثلاث وثلاثين سنة وأما لفظ ما أخرجه الطبراني من حديث عائشة رضي الله عنها فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته عجوز من الأنصار فقالت يا رسول الله ادع الله لي أن يدخلني الجنة فقال إن الجنة لا يدخلها عجوز ثم ذهب فصلى ثم رجع فقالت عائشة رضي الله عنها لقد لقيت من كلمتك مشقة وشدة فقال صلى الله عليه وسلم إن ذلك كذلك إن الله إذا أدخلهن الجنة حولهن أبكارا وقد قال صلى الله عليه وسلم إني لأمزح ولا أقول إلا حقا (الصفة الثانية الواجبة للرسل عليهم الصلاة والسلام الأمانة

وماوقع من سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام من قوله بل فعله كبيرهم هذا فليس كذبا وإنما هو من باب التعمية والمزاح ففي فعل ضمير مستتر فاعل له وهو عائد على سيدنا إبراهيم المذكور في قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل فعله أي إبراهيم والهاء في فعله مفعول وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وحينئذ فالوقف على بل فعله وقد وقع المزاح من نبينا صلى الله عليه وسلم حين جاءت له عجوز وقالت له أأدخل الجنة يا رسول الله فقال لها لن يدخل الجنة عجوز فبكت بكاء شديدا فقال لها إنك تدخلين الجنة بكرا الصفة الثانية الواجبة للرسل عليهم الصلاة والسلام الأمانة

أى عصمتهم من الوقوع فى محرم أو مكروه) وهى حفظ الله لهم من التلبس بمنهىّ عنه ولو نهى كراهة أو خلاف الأولى (ظاهرا وباطنا) فهم معصومون عن جميع المعاصى المتعلقة بظاهر البدن كالزنا وشرب الخمر والكذب وعن جميع المعاصى المتعلقة بالباطن من الحسد والكبر والرياء وحب الدنيا (فى الصغر والكبر) أى فهم معصومون فى حالة الصغر وفى حالة الكبر قبل النبوة وبعدها فلا يقع المنهى عنه منهم عمدا ولا سهوا (والدليل على ثبوت الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو خانوا بارتكاب محرم أو مكروه) أو خلاف الأولى أو بترك شىء مما أمروا به (لكنا مأمورين بمثل ما يفعلونه لأن الله أمرنا باتباعهم) فى أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم من غير تفصيل وكل أمة مأمورة باتباع نبيها الذى أرسل إليها (قال تعالى فى حق نبينا) محمد صلى الله عليه وسلم (واتبعوه) أى اقتدوا به فيما يأمركم به وينهاكم عنه (لعلكم تهتدون) أى لكى تصيبوا الحق والصواب فى متابعتكم إياه (ولا يصح) أى شرعا (أن نؤمر بمحرم أو مكروه لأن الله لا يأمر بالفحشاء) أى ما ينفر عنه الطبع السليم وهو ما كان محرما أو مكروها أو خلاف الأولى ولا يصح أن يكون الشىء الواحد منهيا عنه مأمورا به من جهة واحدة لأن ذلك تناقض (فتعين أنهم لا يفعلون إلا الطاعة إما واجبة أو مندوبة وأفعالهم دائرة بين الواجب والمندوب) بل وفى الأولياء الذين هم أتباعهم من يصل لمقام تصير فيه حركاته وسكناته طاعات بالنيات (ولا يدخلها) أى أفعالهم (المباح) على وجه كونه مباحا (لأنهم إذا فعلوه) أى المباح (يكون) أى فعلهم (لبيان الجواز) فيثابون عليه وذلك كأن يقصد بذلك المباح التقوى على الطاعة وإظهار نعم الله عليه وعلى أهل داره أو منع نفسه أو غيره عن المحرمات قال السحيمى نقلا عن شيخه الشرنبلالى والقصد أن المباح لا ينقلب طاعة بنية الخير وإعطاء الثواب على نية الخير وقال الغزالى: ولو قصد الشخص أنه لا يأخذ الدنيا بحال إلا للاستعانة على عبادة الله تعالى كفاه هذا القصد فى حصول الثواب عن تجديده فى كل حال انتهى (و) إذا وقع منهم عليهم الصلاة والسلام ما هو على صورة المكروه أو خلاف الأولى لزم أن يصير ذلك المكروه أو خلاف الأولى طاعة مأمورا به من الله بأمر إيجاب أو ندب لأنهم يفعلونه لأجل (التشريع) أى تعليم الأحكام للأمم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وشرب قائما وبال قائما وأما المحرم فلم يقع منهم إجماعا (وهو) أى فعلهم (إما واجب أو مندوب وإذا ثبت لهم عليهم الصلاة والسلام الأمانة استحال عليهم الخيانة بفعل محرم أو مكروه) وهذا الدليل الذى يدل على وجوب الأمانة شرعى وإن كان على صورة الدليل العقلى لأن دليل الملازمة شرعى وبطلان التالى وهو كوننا مأمورين بمحرم أو مكروه كان بدليل شرعى وهو أن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء بخلاف الدليل الذى دل على وجوب صدقهم فإنه عقلى (الصفة الثالثة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق من الأحكام معناه) أى ذلك التبليغ (أن الذى أوحاه الله إلى الرسل ثلاثة أقسام: قسم أمرهم الله تعالى بعدم تبليغه وهذا) أى القسم (مختص بهم لا يجوز لهم تبليغه) بل يجب كتمانه وهذا داخل فى الأمانة (وقسم خيرهم الله تعالى فيه) أى ذلك القسم (وهذا يجوز لهم فيه التبليغ وتركه) ولا يجب عليهم شىء فيه (والقسم الثالث أمرهم بتبليغه وهذا القسم) أى الأمور بتبليغه (قد بلغوه للخلق ولم يكتموا منه) أى مما أمروا بتبليغه (شيئا والدليل على ثبوت التبليغ لهم عليهم الصلاة والسلام أن تقول إذا لم يبلغوا) أى ما أمروا بتبليغه (لكتموا) أى العلم إذ لا واسطة بين الكتمان والتبليغ (و) لكنهم لم يكتموا إذ (لو كتموا لكنا مأمورين بكتمان العلم لأن الله أمرنا باتباعهم فقال فى حق نبينا عليه الصلاة والسلام) قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا الذى له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيى ويميت فآمنوا بالله ورسوله النبى الأمى الذى يؤمن بالله وكلماته أى القرآن وقيل

أى عصمتهم من الوقوع فى محرم أو مكروه ظاهرا وباطنا فى الصغر والكبر والدليل على ثبوت الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام أنهم لو خانوا بارتكاب محرم أو مكروه لكنا مأمورين بمثل ما يفعلونه لأن الله أمرنا باتباعهم قال تعالى فى حق نبينا: واتبعوه لعلكم تهتدون ولا يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه لأن الله لا يأمر بالفحشاء فتعين أنهم لا يفعلون إلا الطاعة إما واجبة أو مندوبة فأفعالهم دائرة بين الواجب والمندوب ولا يدخلها المباح لأنهم إذا فعلوه يكون لبيان الجواز والتشريع وهو إما واجب أو مندوب وإذا ثبت لهم عليهم الصلاة والسلام الأمانة استحال عليهم الخيانة بفعل محرم أو مكروه * الصفة الثالثة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق من الأحكام معناه أن الذى أوحاه الله إلى الرسل ثلاثة أقسام: قسم أمرهم الله تعالى بعدم تبليغه وهذا مختص بهم لا يجوز لهم تبليغه؛ وقسم خيرهم الله تعالى فيه وهذا يجوز لهم فيه التبليغ وتركه والقسم الثالث أمرهم بتبليغه وهذا القسم قد بلغوه للخلق ولم يكتموا منه شيئا والدليل على ثبوت التبليغ لهم عليهم الصلاة والسلام أن تقول إذا لم يبلغوا لكتموا ولو كتموا لكنا مأمورين بكتمان العلم لأن الله أمر باتباعهم فقال فى حق نبينا عليه الصلاة والسلام

جميع كتب الله (واتبعوه لعلكم تهتدون) لكن (ولا يصح أن نؤمر بكتمان العلم لأن كاتم العلم ملعون) أي مطرود عن رحمة الله الكاملة أو عن مطلق الرحمة إن كان كافرا كعلماء اليهود الذين كتموا صفة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما في الحديث «كاتم العلم ملعون» وهو محمول على من كتمه عن مستحقه ككون السائل مكلفا والسؤال عن واجب وقد تعين ككون المسئول منفردا بمعرفة الحكم وعادلا بأن يكون غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة (وآثم) أي مجرم لقوله صلى الله عليه وسلم «من كتم علما - أي نافعا في أمر الدين - ألجم يوم القيامة بلجام من نار» رواه ابن عدي عن ابن مسعود وقد نصوا على أنه لا يجب على العالم أن يعلم الناس من غير طلب منهم ما لم يكن الواقع أمرا منكرا وإلا لزمه ذلك إزالة للمنكر فيجب على من رأى شخصا يمحو هيئة الصلاة مثلا أن يعلمه وإن لم يسأله في ذلك (والله تعالى لا يأمر بالفحشاء فبطل ما أدى إليه) أي كوننا مأمورين بكتم العلم (وهو كتمانهم و) إذا بطل كتمانهم (ثبت نقيضه) أي الكتمان وهو التبليغ (وهو المطلوب) من الدليل (وإذا ثبت لهم التبليغ استحال عليهم الكتمان الذي هو ضد التبليغ) وقد شهد الله لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالتبليغ فقال: اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا. نزلت هذه الآية يوم الجمعة يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع فلم ينزل بعد هذه الآية حلال ولا حرام فلولا أن المصطفى بلغ جميع الدين لما أخبر الله بكمال الدين لنا لأنه إذا كتم شيئا كان ديننا ناقصا فلا يخبر الله بكماله

(الصفة الرابعة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام الفطانة أي الحذق) بكسر الحاء وهو التيقظ لإلزام الخصوم وإبطال دعاويهم الباطلة (والدليل على ثبوت الفطانة لهم عليهم الصلاة والسلام أنه) أي الشأن (لو انتفت عنهم الفطانة لم يقدروا على إقامة الحجة على الخصم لكن) عدم قدرتهم على ذلك ممنوع إذ (إقامة الحجة على الخصم دل عليها القرآن الشريف في مواضع كثيرة) كقوله تعالى: وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه، وكقوله تعالى حكاية عن قول قوم نوح: يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا أي أطلت جدالنا وأتيت بأنواعه، وكقوله تعالى: وجادلهم بالتي هي أحسن أي بما يشتمل على نوع إرفاق بهم (وإقامة الحجة لا تكون إلا من الفطن) فمن لم يكن فطنا بأن كان مغفلا لا تمكنه إقامة الحجة ولا المجادلة وهذه الآيات وإن كانت واردة في بعضهم إلا أن ما ثبت لبعضهم من الكمال الذي لا يتم المقصود إلا به ثبت لجميعهم (فثبت لهم) أي لجميع الرسل (الفطانة وإذا ثبت لهم الفطانة استحال عليهم البلادة) أي الغفلة وعدم الفطنة (التي هي ضد الفطانة) ومعنى استحالة البلادة عدم قبولها الثبوت بالدليل الشرعي (فهذا) أي المذكور (ما يجب وما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام) وجملته ثمانية (واعلم أنه يجب على كل مكلف) أي من ذكر وأنثى (أن يعرف الرسل المذكورين في القرآن تفصيلا وهم خمسة وعشرون رسولا) وإنما خصوا بوجوب معرفتهم تفصيلا لأنهم على التفصيل صاروا معلومين من الدين بالضرورة (يجب على كل مكلف أن يعرفهم تفصيلا بمعنى أنه) أي المكلف (لو سئل عن واحد منهم يجيب بأنه رسول) أو نبي فلا يجب عليه أن يسردهم عن حفظ (فإن نفى رسالة واحد منهم) بعد أن علمه (فلا خلاف في كفره بالإجماع وأما إن قال لا أعرفه) أي هذا الواحد هل هو رسول أولا (أو) قال (لا أعرف أنه) أي هذا الواحد (رسول فقيل بكفره وعليه) أي هذا القول (أكثر العلماء) لوجوب معرفتهم تفصيلا (وقيل بعدم كفره وعليه) أي هذا القول (الأقل منهم) أي العلماء بناء على أن معرفتهم تكفي بالإجمال (وقد نظم) أي الخمسة والعشرين (بعضهم في قوله) من بحر البسيط:

واتبعوه لعلكم تهتدون ولا يصح أن نؤمر بكتمان العلم لأن كاتم العلم ملعون وآثم والله تعالى لا يأمر بالفحشاء فبطل ما أدى إليه وهو كتمانهم وثبت نقيضه وهو المطلوب وإذا ثبت لهم التبليغ استحال عليهم الكتمان الذي هو ضد التبليغ

* الصفة الرابعة الواجبة لهم عليهم الصلاة والسلام الفطانة أي الحذق والدليل على ثبوت الفطانة لهم عليهم الصلاة والسلام أنه لو انتفت عنهم الفطانة لم يقدروا على إقامة الحجة على الخصم لكن إقامة الحجة على الخصم دل عليها القرآن الشريف في مواضع كثيرة وإقامة الحجة لا تكون إلا من الفطن فثبت لهم الفطانة وإذا ثبت لهم الفطانة استحال عليهم البلادة التي هي ضد الفطانة فهذا ما يجب وما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام. واعلم أنه يجب على كل مكلف أن يعرف الرسل المذكورين في القرآن تفصيلا وهم خمسة وعشرون رسولا يجب على كل مكلف أن يعرفهم تفصيلا بمعنى أنه لو سئل عن واحد منهم يجيب بأنه رسول فإن نفى رسالة واحد منهم فلا خلاف في كفره بالإجماع وأما إن قال لا أعرفه أو لا أعرف أنه رسول فقيل بكفره وعليه أكثر العلماء وقيل بعدم كفره وعليه الأقل منهم وقد نظم بعضهم في قوله:

(حتم على كل ذي التكليف معرفة    بأنبياء على التفصيل قد علموا
في تلك حجتنا منهم ثمانية    من بعد عشر ويبقى سبعة وهم

أي معرفة الأنبياء المرسلين على سبيل التفصيل واجبة على كل مكلف من غير إرخاص في ترك المعرفة وهم خمسة وعشرون والثمانية عشر منهم مذكورون في سورة الأنعام وهي في قوله تعالى «وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء إن ربك حكيم عليم ووهبنا له إسحق ويعقوب كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهرون وكذلك نجزي المحسنين وزكريا ويحيى وعيسى والياس كل من الصالحين وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين» أي بالنبوة فهؤلاء ثمانية عشر ، وهم إبراهيم وإسحق ابنه ويعقوب بن إسحق ونوح ثم ذريته داود بن إيشا وسليمان ابنه وأيوب بن أموص ويوسف بن يعقوب وموسى بن عمران وهرون أخو موسى وزكريا بن أدن ويحيى بن زكريا وعيسى ابن مريم وإلياس بن ياسين وإسمعيل بن ابراهيم واليسع هو أخطوب ابن العجوز ويونس بن متى ولوط بن هاران أخي إبراهيم والباقي من الخمسة والعشرين سبعة وهم في قول الناظم :

(إدريس هود شعيب صالح وكذا    ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا)

أي هؤلاء السبعة إدريس وذو الكفل في سورة الأنبياء وهود وصالح وشعيب في سورة هود وآدم في قوله تعالى وعلم آدم الأسماء وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى «محمد رسول الله» (فهؤلاء الخمسة والعشرون يجب الإيمان بهم تفصيلا) بحيث لو سئل عن واحد منهم لم ينكر كونه نبيا إن لم يحفظ أسماءهم فإذا أنكر نبوة واحد منهم أو رسالته بعد تعليمه كفر لا أنه يكفر ابتداء بل هو عاص (وما سواهم) أي من المرسلين والأنبياء غير المرسلين (يجب الإيمان به إجمالا) يعني أنه يجب على كل مكلف أن يعتقد أن لله أنبياء ورسلا لا يعلم عددهم إلا الله (فهم غير محصورين) أي مضبوطين بالعدد (لنا وقيل حصرهم في عدد معين قيل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا كما ورد في رواية) وهذا هو المشهور في رواية وخمسة وعشرون ألفا (وقيل مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا كما ورد في رواية أخرى) وروي أنهم ألف ألف ومائتا ألف وفي رواية وأربعمائة ألف وأربعة وعشرون ألفا (الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر) كعدد أهل بدر (وقيل وأربعة عشر) كعدد جيش طالوت الذين صبروا معه على قتال جيش جالوت (وقيل وخمسة عشر لكن الأولى عدم حصرهم) أي الأنبياء والرسل (في عدد معين لئلا يخرج منهم من هو منهم) بقلة العدد (أو يدخل فيهم من ليس منهم) بكثرة العدد وأما تلك الروايات فهي أخبار آحادية فلا تفيد القطع في الاعتقادات بل تفيد الظن والاعتقاديات لا تكون إلا بالدليل القطعي (قال تعالى) في سورة غافر (منهم) أي الرسل (من قصصنا عليك) أي أخبارهم (ومنهم) أي الرسل (من لم نقصص عليك) أي لا أخبارهم ولا ذكرناهم لك بأسمائهم وإن كان لك العلم التام والقدرة الكاملة فإذا ثبت عدم حصر الرسل بالنص الشريف فعدم حصر الأنبياء من باب أولى (وقال في البائية) من بحر الوافر :

(وعد الأنبياء فلا تراه    لخوف وقوعنا في الاجتناب
وجاء بعدهم نص ولكن    ضعيف النقل عند ذوي الطلاب)

أي فإن الحصر في عدد يؤدي إلى إثبات النبوة أو الرسالة إلى من ليس كذلك في الواقع أو إلى نفي ذلك عمن هو كذلك في الواقع فلذلك كان الإمساك عن حصر الأنبياء وحصر الرسل في عدد أسلم (ويجب أيضا الإيمان بالملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام وهم قسمان قسم يجب الإيمان به تفصيلا وقسم إجمالا فالذي يجب

حتم على كل ذي التكليف معرفة ● بأنبياء على التفصيل قد علموا
في تلك حجتنا منهم ثمانية ● من بعد عشر ويبقى سبعة وهم
إدريس هود شعيب صالح وكذا
ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا
فهؤلاء الخمسة والعشرون يجب الإيمان بهم تفصيلا وما سواهم يجب الإيمان به إجمالا بمعنى أنه يجب على كل مكلف أن يعتقد أن لله أنبياء ورسلا لا يعلم عددهم إلا الله فهم غير محصورين لنا ، وقيل حصرهم في عدد معين قيل مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا كما ورد في رواية وقيل مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا كما ورد في رواية أخرى الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وقيل وأربعة عشر وقيل وخمسة عشر لكن الأولى عدم حصرهم في عدد معين لئلا يخرج منهم من هو منهم أو يدخل فيهم من ليس منهم قال تعالى «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» وقال في البائية
وعد الأنبياء فلا تراه
لخوف وقوعنا في الاجتناب
وجاء بعدهم نص ولكن
ضعيف النقل عند ذوي الطلاب
ويجب أيضا الإيمان بالملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام وهم قسمان قسم يجب الإيمان به تفصيلا وقسم إجمالا فالذي يجب

الإيمان به تفصيلاً أربعة جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل) بفتح العين (فهؤلاء الأربع يجب الإيمان بهم تفصيلاً بحيث يعرف كل واحد منهم على انفراده وأنه من ملائكة الله أما لو نفى واحدا منهم فلا شك في كفره وأما إن قال لا أعرفه فعلى قول أكثر العلماء يكفر وعلى قول الأقل) أي من العلماء (لا يكفر) وخص هؤلاء الأربع لأنهم رؤساء الملائكة (والذي يجب الإيمان به إجمالا من الملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام ماعدا هؤلاء الأربع) لكن قال بعض العلماء فالذي يجب معرفته من الملائكة تفصيلاً عشرة الرؤساء الأربعة ومنكر ونكير ورضوان خازن الجنة ومالك خازن النار ورقيب وعتيد فكاتب الحسنات يسمى رقيبا وكاتب السيئات يسمى عتيدا كما قاله أحمد الدردير وأحمد الصاوي والإيمان بالإجمال هو (بمعنى أنه يعتقد أن لله ملائكة لا يعلم عددهم إلا الله تعالى) كما قال تعالى «وما يعلم جنود ربك إلا هو» وممن تجب معرفته إجمالا حملة العرش وهم الآن أربعة ويوم القيامة يؤيدهم الله تعالى بأربعة أخرى لزيادة الجلال والعظمة في الآخرة فتكون حملة العرش يوم القيامة ثمانية والكروبيون بفتح الكاف وتخفيف الراء وهم ملائكة حافون بالعرش طائفون به لقبوا بذلك لأنهم يدعون برفع الكرب عن الأمة وجميع الملائكة يسبحون الليل والنهار لا يفترون (دائمون على الطاعة) أي لمولاهم (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) لوجوب العصمة لهم ولا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة ولا بخنوثة (واعلم أنه يجب الإيمان بأن نبينا وسيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات على الإطلاق) أي جنا وإنسا وملكا دنيا وأخرى في جميع الخصال بإجماع المسلمين وأنه آخر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (فهو أفضل من جميع الرسل ومن جميع الملائكة، ويليه) أي سيدنا محمدا (بقية أولي العزم) أي الصبر وتحمل المشاق (وهم) أي بقية أولي العزم (سيدنا إبراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح وهم) أي أولو العزم (في الأفضلية على هذا الترتيب) أي وأولو العزم خمسة ذكرهم الله تعالى في قوله «وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى» (وقد نظمهم) أي هؤلاء الخمسة (بعضهم في بيت من بحر الطويل (فقال :

محمد إبراهيم موسى كليمه    فعيسى فنوح هم أولو العزم فاعلم)

والهاء في كليمه عائد إلى الله تعالى والميم في فاعلم مكسورة للوزن (ثم بقية الرسل) وهم متفاوتون فيما بينهم عند الله تعالى (ثم بقية الأنبياء) أي غير الرسل مع تفاوت مراتبهم عند الله تعالى ثم الرؤساء الأربعة من الملائكة وترتيبهم في الأفضلية جبريل ثم ميكائيل ثم إسرافيل ثم عزرائيل ثم عوام البشر وهم غير الأنبياء والمراد أولياء البشر كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي (ثم بقية الملائكة) أي من عوامهم وهم متفاضلون فيما بينهم عند الله تعالى وهم من عدا الرؤساء الأربعة (عليهم الصلاة والسلام) ثم عوام البشر غير الصحابة وهذا الترتيب طريقة الماتريدية وهي الراجحة على التحقيق وطريقة الأشاعرة مرجوحة وهي بعد الرسل أي غير أولي العزم الأنبياء ثم رؤساء الملائكة ثم بقية الملائكة من غير تعيين ثم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (ويجب الإيمان أيضا بأن الله تعالى أيدهم) أي قوى الأنبياء والمرسلين (بالمعجزات) جمع معجزة وهي أمر خارق للعادة يظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة أو الرسالة عند تحدي المنكرين على وجه يعجزهم عن الإتيان بمثله فقولنا الأمر يشمل القول كالقرآن والفعل كقلب العصا حية والترك كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم وقولنا خارق للعادة السحر والشعوذة فإن كلا منهما معتاد وغرابته للجهل بأسبابه ممن عرف أسبابه وتعاطاه قدر على الإتيان بمثله وقولنا على يد مدعي النبوة خرج به الكرامة وهي ما يظهر على يد الرجل الصالح الذي يقوم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده وخرج به أيضا

الإيمان به تفصيلا أربعة جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل فهؤلاء الأربع يجب الإيمان بهم تفصيلا بحيث يعرف كل واحد منهم على انفراده وأنه من ملائكة الله أما لو نفى واحدا منهم فلا شك في كفره وأما إن قال لا أعرفه فعلى قول أكثر العلماء يكفر وعلى قول الأقل لا يكفر، والذي يجب الإيمان به إجمالا من الملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام ماعدا هؤلاء الأربع بمعنى أنه يعتقد أن لله ملائكة لا يعلم عددهم إلا الله تعالى دائمون على الطاعة لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون. واعلم أنه يجب الإيمان بأن نبينا وسيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات على الإطلاق فهو أفضل من جميع الرسل ومن جميع الملائكة ويليه بقية أولي العزم وهم سيدنا إبراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى فسيدنا نوح وهم في الأفضلية على هذا الترتيب وقد نظمهم بعضهم فقال :

محمد إبراهيم موسى كليمه
فعيسى فنوح هم أولو العزم فاعلم

ثم بقية الرسل ثم بقية الأنبياء ثم بقية الملائكة عليهم الصلاة والسلام ، ويجب الإيمان أيضا بأن الله تعالى أيدهم بالمعجزات

للمونة وهي ما يظهر على يد العوام تخليصا لهم من شدة وخرج به الاستدراج وهو ما يظهر على يد الكافر أو الفاسق موافقا لمراده وخرج به الإهانة وهي ما يظهر على يد من ذكر على خلاف مراده وقولنا عند تحدي المنكرين خرج به الإرهاصات وهي الخوارق التي تكون قبل النبوة أو الرسالة تأسيسا لها (وهذا) أي المذكور (ما يجب وما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام * وأما الجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فأمر واحد وهو وقوع الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية) أي في منازلهم العالية (وذلك كالنكاح) والجماع للنساء على وجه الحل (والأكل والشرب) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل اللحم ويحب أكل الدجاج ويحب الحلوى والعسل ويحب شرب الماء البارد وشربه في ثلاثة أنفاس ويكره شرب الماء الحار لأنه يؤذي المعدة ولا يروي وكان ينقع التمر ويشرب ماءه لهضم الطعام ولم يأكل طعاما بائتا يسخن له ثانيا قط ولا طعاما حارا وقال: بردوا طعامكم يبارك لكم فيه وكان يأكل ما وجد فقد أكل الخبز بتمر أو بخل أو بشحم أو بزيت وكان إذا أكل اللحم لم يطأطئ رأسه إليه بل يرفعه إلى فمه ثم ينهشه وما عاب طعاما قط بل إن أعجبه أكله وإلا تركه والحكمة في كون الأنبياء يأكلون ويشربون نحو التشريع لأن أكلهم وشربهم لجوع وعطش لأنهم مستغنون عن الطعام والشراب (والمرض) أي غير المنفر بخلاف المرض المنفر فلا يجوز عليهم كالجنون قليله وكثيره وكالجذام والبرص والعمى وغير ذلك من الأمور المنفرة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدكم بلاء) أي مصيبة (الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل) أي الأقرب إلى الله تعالى (فالأمثل) أي الأقرب إليه تعالى الذي دون الأول. ويجب اعتقاد أن النبوة محض فضل الله يؤتيها من يشاء وأنها لا تنال بالاكتساب وكذا الرسالة لكن بشرط أن يؤمر بالتبليغ فمن اعتقد أنهما مكتسبتان للعبد بمباشرة أسباب خاصة فقد كفر بإجماع المسلمين * وأما الولاية ففيها طريقتان فمنها ما هو مكتسب وهو امتثال المأمورات واجتناب المنهيات وتسمى هذه ولاية عامة ومنها ما هو غير مكتسب وهو العطايا الربانية كالعلم اللدني ورؤية اللوح المحفوظ ونحو ذلك * وأما السهو فممتنع عليهم في الأخبار البلاغية كقولهم الجنة أعدت للمتقين وعذاب القبر واجب وهكذا وفي غير البلاغية كقام زيد وقعد بكر وهكذا وجائز عليهم في الأفعال البلاغية وغيرها كالسهو في الصلاة للتشريع * وأما النسيان فهو ممتنع في البلاغية قبل تبليغها قولية كانت أو فعلية فالقولية كقولهم الجنة أعدت للمتقين والفعلية كصلاة الضحى إذا أمرهم الله تعالى بفعلها ليقتدى بهم فيها فلا يجوز نسيان كل منهما قبل تبليغ الأولى بالقول والثانية بالفعل وأما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر من الله تعالى لا من الشيطان لأن الشيطان ليس له عليهم سبيل ولذلك لا يجوز عليهم خروج المني من تلاعب الشيطان بخلاف خروجه بمجرد امتلاء الأوعية فيجوز (والدليل على جواز وقوع الأعراض البشرية) أي التي لا تؤدي إلى نقص في منازلهم المرتفعة (بهم عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم) أي قارنهم في الزمان (وبلوغ ذلك بالتواتر لغيره) والوقوع أقوى دليل على الجواز لأن الوقوع فرع عن الجواز (وأيضا) أي أقول رجوعا للدليل (هم دائما) أي لا يزالون (يترقون في المراتب العلية) أي المرتفعة (ووقوع الأمراض بهم مثلا زيادة) أي سبب زيادة (في مراتبهم العلية و) وقوع الأعراض البشرية بهم (لأجل أن يتسلى) أي لا يحزن (بهم غيرهم) أي لأنه إذا رأى مقامات هؤلاء السادة الكرام الذين هم خيرة الله مع ما وقع فيهم من تلك الأعراض فلا يحزن بفقدان الجاه والراحة واللذات والأموال ولا يبخل بالأموال إذا وجدت (و) لأجل أن (يعرف العاقل أن الدنيا) أي التي هي ما بين السماء والأرض (ليست دار جزاء) أي ثواب على الأعمال (لأحبائه تعالى) من الأنبياء والأولياء لزوالها وخستها وعدم سعتها لما يعطيهم فقد أخرج مسلم عن ابن مسعود حديثا مرفوعا لآخر من يدخل الجنة له مثل الدنيا

وهذا ما يجب وما يستحيل في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام. وأما الجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فأمر واحد وهو وقوع الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية وذلك كالنكاح والأكل والشرب والمرض ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدكم بلاء الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل. والدليل على جواز وقوع الأعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم لمن عاصرهم وبلوغ ذلك بالتواتر لغيره ، وأيضا هم دائما يترقون في المراتب العلية ووقوع الأمراض بهم مثلا زيادة في مراتبهم العلية ولأجل أن يتسلى بهم غيرهم ويعرف العاقل أن الدنيا ليست دار جزاء لأحبائه تعالى

إذ لو كانت دار جزاء لم يصبهم شيء من كدوراتها فهو زيادة في علو مراتبهم عليهم الصلاة والسلام ، فتلك خمسون عقيدة بأدلتها يجمعها قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله إذ معنى لا إله إلا الله لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله تعالى فمعناها مركب من شيئين والمستغني عن كل ما سواه لا يكون إلا موجودا قديما باقيا قائما بنفسه مخالفا للحوادث منزها عن كل نقص وذلك يوجب له السمع والبصر والكلام وكونه سميعا وبصيرا ومتكلما ، فهذه إحدى عشرة صفة لو انتفت واحدة منها لم يكن مستغنيا بل يكون مفتقرا إليها ليتكمل بها والمفتقر إليه كل ما عداه لا يكون إلا واحدا له قدرة وإرادة وعلم وحياة وكونه قادرا ومريدا وعالما وحيا وهذه تسع صفات تضم إلى الإحدى عشرة فيكون الجميع عشرين وإذا ثبتت له تلك العشرون انتفت عنه أضدادها ويؤخذ من الشيء الأول وهو الاستغناء عن كل ماسواه تنزهه عن الأغراض وإلا لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه ويؤخذ منه أيضا أنه لا يجب عليه شيء من الممكنات ولا تركه وإلا كان مفتقرا لذلك الشيء ليتكمل به ، ويؤخذ من الشيء الثاني حدوث جميع العالم

وعشرة أمثالها» وأخرج النسائي عن ابن عمر مرفوعا «إن أدنى أهل الجنة منزلة من ينظر إلى جنانه وأزواجه ونعيمه وخدمه وسرره مسيرة ألف سنة وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشيا» (إذ لو كانت دار جزاء لم يصبهم) أي أحباء الله تعالى (شيء من كدوراتها) وإنما جعلها الله تعالى سجنا لأوليائه فلذا قال بعض السلف لو كانت الدنيا لؤلؤة تفنى والآخرة خزفة تبقى لكان ينبغي للعاقل أن يؤثر ما يبقى على ما يفنى فكيف والأمر بالعكس (فهو) أي وقوع الأعراض البشرية بهم (زيادة في علو مراتبهم عليهم الصلاة والسلام) أي باعتبار تعظيم أجرهم (فتلك) أي المذكورة (خمسون عقيدة بأدلتها) يجب على كل مكلف معرفتها بأدلتها ولا يكفي في براءة الذمة من الإثم معرفة هذه العقيدة مجردة عن الأدلة لأنها لا تخرج صاحبها عن التقليد كما قاله السحيمي (يجمعها) أي تلك الخمسين (قولنا) أي قول المؤمنين (لا إله إلا الله محمد رسول الله إذ معنى لا إله إلا الله لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا) بالنصب والرفع لعدم تكرار لا (إليه كل ما عداه إلا الله تعالى) أي لا ذاتا مستغنيا عن كل ما سواه ولا ذاتا مفتقرا إليه كل ما سواه إلا الله تعالى (فمعناها مركب من شيئين) وهذا المعنى عن المتأخرين ، وأما معناها عن المتقدمين لا معبود بحق في الواقع إلا الله أي لا يستحق أن يذل له كل شيء إلا الله إذ معنى الألوهية عندهم استحقاق واجب الوجود العبادة ومعنى الإله عندهم واجب الوجود المستحق للعبادة أما معنى الألوهية عن المتأخرين فاستغناء الإله عن غيره واحتياج كل ما سواه إلى الإله ومعنى الإله عندهم المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما سواه (والمستغني عن كل ما سواه لا يكون إلا موجودا قديما باقيا قائما بنفسه مخالفا للحوادث منزها عن كل نقص وذلك) أي كون المستغني منزها عن كل نقص (يوجب له) أي المستغني (السمع والبصر والكلام وكونه سميعا وبصيرا ومتكلما فهذه إحدى عشرة صفة لو انتفت واحدة منها لم يكن) أي المستغني (مستغنيا بل يكون مفتقرا إليها) أي هذه الصفات الإحدى عشرة (ليتكمل) أي ذلك المستغني (بها) أي بتلك الصفة (والمفتقر إليه كل ما عداه لا يكون إلا واحدا له قدرة وإرادة وعلم وحياة وكونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وهذه تسع صفات تضم إلى الإحدى عشرة فيكون الجميع عشرين وإذا ثبتت له تلك العشرون انتفت عنه أضدادها) أي وهي العشرون (ويؤخذ من الشيء الأول وهو الاستغناء عن كل ما سواه تنزهه) أي براءته تعالى (عن الأغراض) أي في أفعاله وأحكامه فلا غرض له تعالى في فعل من الأفعال كإيجاد المخلوقات وإعزازها وإذلالها وإغنائها وإفقارها وفي حكم من الأحكام سواء كان شرعيا أو عقليا أو عاديا وهذا مما يدخل تحت المخالفة للحوادث (وإلا) أي وإن لم يكن الله منزها عن الأغراض بأن كان له تعالى غرض في فعل أو حكم لافتقر إلى ذلك الفعل أو إلى ذلك الحكم ليتحصل له الغرض الذي اشتمل عليه لما ثبت في الحادث أن كل من له الغرض في شيء فهو محتاج إلى ذلك الشيء (ولزم افتقاره) تعالى (إلى ما) أي فاعل (يحصل) بتشديد الصاد أي يوجد (غرضه) وهو الفعل والحكم لكن افتقاره تعالى محال لأنه لو افتقر لانتفى عنه الغنى لاستحالة اجتماع النقيضين لكن انتفاء الغنى عنه محال عقلا ونقلا أما العقل فدليل القيام بالنفس وأما النقل فقوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد (ويؤخذ منه) أي الاستغناء عن كل ما سواه (أيضا) أي كما أخذ منه ما تقدم (أنه لا يجب عليه فعل شيء من الممكنات ولا تركه) بل يجوز له أن يوجد ما يشاء ويعدم ما يشاء (وإلا) ينتف وجوب ذلك (كان مفتقرا لذلك الشيء) أي الذي قيل بوجوبه (ليتكمل) أي الله تعالى (به) إذ لا يجب عليه تعالى إلا ما هو كمال له لكن افتقار الإله محال لأنه لو افتقر لانتفى عنه الغنى فهذه عقيدة الجائز بجملة ما استلزمه الاستغناء أربع وعشرون عقيدة (ويؤخذ من الشيء الثاني) وهو افتقار كل ما عداه تعالى إليه تعالى (حدوث جميع العالم) أي وجود ما سوى

الله تعالى بعد عدم (إذ لو كان شيء) أي بعض (منه) أي العالم (قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى) لوجوب وجوده وغنى ذلك البعض يؤدي إلى غنى جميع العالم لعدم الفرق وغنى الجميع يؤدي إلى نفي الافتقار من أصله لكن استغناء العالم عن الله محال كيف يصح ذلك وقد وجب أن يفتقر إليه تعالى كل ما سواه (ويؤخذ منه) أي الافتقار (أيضا) أي كما أخذ منه ما تقدم (أنه) أي الشأن (لا تأثير لشيء من الكائنات) أي الأسباب العادية (في أثر ما) أي في أي أثر كان ما صفة لأثر (وإلا) أي بأن ثبت التأثير لشيء من الأسباب (لزم أن يستغني ذلك الأثر) كالإحراق والقطع والشبع (عن مولانا جل وعز) أي لأنه يستحيل إيجاد الله لذلك الأثر لأن إيجاد الموجود محال كيف يستغني الأثر عنه تعالى وقد وجب افتقار كل ما عداه تعالى إليه تعالى وعلى أخذ عدم التأثير للأسباب العادية من افتقار كل ما سواه إليه إن قدرت كون تأثيرها بالطبع لأنها إنما كان بالطبع لا يتوقف على مشيئة الله تعالى واختياره فلزم فيه أن الأثر يستغني عن الله تعالى ولم يلزم افتقاره تعالى إلى واسطة أما إن قدرت كون تأثيرها بقوة جعلها الله تعالى فيها فلا يكون عدم تأثيرها مأخوذا من الافتقار بل من استغنائه تعالى عن كل ما سواه لأن الأثر يتوقف على مشيئة الله تعالى واختياره حتى يخلق القوة في الأسباب العادية فصار الفعل مرادا لله تعالى ولزم افتقاره تعالى في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة ولم يلزم أن الأثر مستغن عن الله تعالى (هذا) أي المذكور (ما اندرج تحت لا إله إلا الله ، ومعنى محمد رسول الله إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ويلزم منه تصديقه صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء صلى الله عليه وسلم به (ويؤخذ من إضافته) أي رسول (إليه تعالى أنه) أي سيدنا محمدا (صادق وأمين ومبلغ عنه جميع ما أمره بتبليغه للخلق وأنه فطن لإقامة الحجة على خصمه لأنه لو انتفى شيء من ذلك لم يكن) أي سيدنا محمد (رسولا لله عز وجل وإخوانه) صلى الله عليه وسلم (المرسلون مثله) أي سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (فيجب لهم) أي المرسلين (ما يجب له) صلى الله عليه وسلم (ويستحيل عليهم ما يستحيل عليه ويجوز عليهم ما يجوز عليه) فلو لم يصدقوا لالتبس الصادق بالكاذب وللزم عجز الإله عن إظهار الصدق (وإذا ثبتت لهم تلك الصفات) أي التي هي الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق والفطانة (انتفت عنهم أضدادها وهي الكذب والخيانة والكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه والبلادة) ويندرج في قولنا محمد رسول الله جواز الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية فقد بان لك تضمن الجملتين الشريفتين لجميع العقائد المتقدمة وقد نص العلماء على أنه لا ينتفع الشخص بالنطق بهما إلا إذا فهم معناهما ولو إجمالا قال بعضهم والأوسع للذاكر أن يلاحظ أخذهما من القرآن ليثاب عليهما مطلقا (إذا علمت ذلك) أي التصوير المذكور (تعلم أن لا إله إلا الله أفضل الكلام قال صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله) وقال صلى الله عليه وسلم إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله (فعليك بذكرها) أي الزم ذكر هذه الكلمة (مع استحضار معناها) أي بقلبك ولو إجمالا بأن تستحضر أن معناها لا معبود بحق في الواقع إلا الله أو لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله وهذا الاستحضار أدب من آداب الذكر فهو ليس شرطا في حصول ثوابه لأن الذكر القولي موضوع للعبادة نعم يشترط أن لا يقصد به غيره وإلا فلا ثواب له كأن قال سبحان الله بقصد التعجب (حتى) أي كي (تمتزج) أي تلك الكلمة (بلحمك) أي لسانك (ودمك) أي قلبك أي لأجل أن يغلب عليك الذكر بحيث إذا تركته جرى على لسانك وقلبك بغير اختيارك (هذا) أي افهم هذا أو هذا كما علمت (ويدخل في الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بما جاء به) فالإقرار باللسان برسالته صلى الله عليه وسلم يستلزم الإقرار باللسان بذلك والتصديق برسالته صلى الله عليه وسلم يستلزم التصديق به فمن أنكر شيئا منه وكان معلوما من الدين بالضرورة كفر. واعلم أن مباحث هذا الفن ثلاثة أقسام إلهيات ونبويات وسمعيات وهي

إذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى ويؤخذ منه أيضا أنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز هذا ما اندرج تحت لا إله إلا الله . ومعنى محمد رسول الله إثبات الرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ويؤخذ من إضافته إليه تعالى أنه صادق وأمين ومبلغ عنه جميع ما أمره بتبليغه للخلق وأنه فطن لإقامة الحجة على خصمه لأنه لو انتفى شيء من ذلك لم يكن رسولا لله عز وجل وإخوانه المرسلون مثله فيجب لهم ما يجب له ويستحيل عليهم ما يستحيل عليه ويجوز عليهم ما يجوز عليه وإذا ثبتت لهم تلك الصفات انتفت عنهم أضدادها وهي الكذب والخيانة والكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه والبلادة. إذا علمت ذلك تعلم أن لا إله إلا الله أفضل الكلام قال صلى الله عليه وسلم «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله» فعليك بذكرها مع استحضار معناها حتى تمتزج بلحمك ودمك . هذا ويدخل في الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان بما جاء به

المسائل التي لا تتلقى إلا من السمع ولا تعلم إلا من الوحي وقد شرع المصنف الآن في هذا الثالث وقال (ومن جملة ما جاء به) صلى الله عليه وسلم (الكتب السماوية) أي المنسوبة للسماء لأنها جاءت من جهتها والمراد بها ما يشمل الصحف المنزلة على إبراهيم وموسى وغيرهما فيجب علينا الإيمان بوجودها ونزولها على الرسل في الألواح أو على لسان ملك وأن كل ما تضمنته حق وأنه كلامه تعالى وقال السحيمي ويجب جزم العقيدة بما ورد في القرآن من إنزال التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وصحف إبراهيم وهي أمثال وصحف موسى وهي مواعظ ويجب جزم العقيدة بما عدا ذلك إجمالا والحق عدم حصر الكتب في عدد معين لكثرة اختلاف الروايات ، وقد نظمها السحيمي من بحر الطويل فقال :

وصدق بكتب الله عشر لآدم — وستين أو خمسين لشيث تقدما
ثلاثون أو خمسون لإدريس عدّه — ونوح له عشرون قل لخليله
ثلاثون أو عشر وعشر كليمه — كتوراته ثم الزبور بوعظه
لداود إنجيل لعيسى نبينا — له أنزل القرآن فيه ثوابنا

(والأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب علينا الإيمان بجميعهم فمن آمن بالبعض دون البعض فهو كافر) فيجب علينا التصديق بوجودهم وعصمتهم وأن الله تعالى أوحى إليهم الشرائع وأرسل من أختار منهم للخلق لهدايتهم وإصلاح أمر معاشهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم (ويجب الإيمان بما وقع لهم مع أممهم من مقاساة الشدائد) أي تحملها (وإظهار المعجزات حتى بلغوا التوحيد) وذلك معلوم من القرآن في قصة سيدنا إبراهيم ونوح وموسى وعيسى وشعيب وسيدنا محمد صلى الله عليهم وسلم مع قومهم (ومما جاء به صلى الله عليه وسلم الإسراء به من مكة إلى المسجد الأقصى والمعراج بالجسم والروح) فيجب اعتقاد أنه صلى الله عليه وسلم أسري به ليلا من مكة إلى بيت المقدس على البراق وأنه عرج به من بيت المقدس إلى السموات السبع إلى سدرة المنتهى إلى الكرسي إلى مستوى سمع فيه صريف الأقلام إلى العرش وأنه كلمه ربه في هذه الليلة المباركة ورأى ربه فيها بعيني رأسه رؤية تليق به سبحانه وتعالى وهي من مواقف العقول أي فلا تصل العقول إلى إدراك حقيقتها (ومما جاء به سؤال القبر) وهو عام لكل مكلف من أمة الدعوة المؤمنين والمنافقين والكافرين (وهو بعد انصراف الناس) أي من القبر وإن الميت ليسمع قرع نعالهم فيعيد الله تعالى الروح إلى جميع الميت وقيل إلى نصفه الأعلى فقط ومع ذلك لا ينتفي عنه إطلاق اسم الميت عليه لأن حياته حينئذ ليست حياة كاملة بل أمر متوسط بين الموت والحياة ويرد إليه من الحواس والعقل والعلم وما يتوقف عليه فهم الخطاب ويتأتى معه رد الجواب (فيدخل على الميت ملكان يسمى أحدهما منكرا والآخر نكيرا) وهما للمؤمن الطائع وغيره على الصحيح لكن يترفقان بالمؤمن ويقولان له إذا وفق للجواب: نم نومة العروس وينهران المنافق والكافر (فيجلسانه) أي الميت (ويسألانه عن العقائد فقط) فمنهم من يسئل عن بعض اعتقاداته ومنهم من يسئل عن كلها (ويسألان كل شخص بلسانه) أي بلغته أي كل شخص على الصحيح (خلافا لمن قال) يسألان (كل شخص بالسريانية) وكلمة السؤال بالسرياني أربع وهي أتره أترح كاره ساليين فمعنى الأولى قم يا عبد الله إلى سؤال الملكين ومعنى الثانية فيم كنت ومعنى الثالثة من ربك وما دينك ومعنى الرابعة ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وفي الخلق أجمعين وقد ورد في الحديث أن حفظ هذه الكلمات دليل على حسن الخاتمة (فيقولان له) أي الميت (من ربك وما دينك وما اعتقادك وما الذي مت عليه وما تقول في هذا النبي وفي رواية في الرجل الذي بعث فيكم) وإنما يقولان ذلك من غير تعظيم لتمييز الصادق في الإيمان من المرتاب (فيجيب الميت بحسب ما مات عليه من إيمان أو كفر فيقول المؤمن ربي الله وهذا النبي محمد نبيي آمنت به وبما جاء به وديني الإسلام)

ومن جملة ما جاء به الكتب السماوية والأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب علينا الإيمان بجميعهم فمن آمن بالبعض دون البعض فهو كافر ويجب الإيمان بما وقع لهم مع أممهم من مقاساة الشدائد وإظهار المعجزات حتى بلغوا التوحيد ، ومما جاء به صلى الله عليه وسلم الإسراء به من مكة إلى المسجد الأقصى والمعراج بالجسم والروح ومما جاء به سؤال القبر وهو بعد انصراف الناس فيدخل على الميت ملكان يسمى أحدهما منكرا والآخر نكيرا فيجلسانه ويسألانه عن العقائد فقط ويسألان كل شخص بلسانه خلافا لمن قال كل شخص بالسريانية فيقولان له من ربك وما دينك وما اعتقادك وما الذي مت عليه وما تقول في هذا النبي وفي رواية في الرجل الذي بعث فيكم فيجيب الميت بحسب ما مات عليه من إيمان أو كفر فيقول المؤمن ربي الله وهذا النبي محمد نبيي آمنت به وبما جاء به وديني الإسلام

فيقولان

فيقولان له ارقد رقدة العروس قرير العين لا خوف عليك ولا حزن (ويقول الكافر والمنافق لا أدرى فيقال له لا دريت) أى عرفت (ولا تليت) أى لا اتبعت من يدرى ، أو المعنى لا قرأت القرآن (ويضربانه) أى الميت الفاجر (بمرزبة من حديد لو اجتمع أهل الأرض عليها) أى المرزبة (ما أقلوها) أى ما رفعوها وما حركوها حتى يتجلجل فى الأرض السابعة ثم تنفضه الأرض فى قبره سبع مرات (فيصيح صيحة فيسمعه جميع الحيوانات إلا الثقلين) أى الجن والإنس (رحمة بهما لأنهما لو سمعاها لقدابا) ثم تفترق أحوالهم فمنهم من يستحيل عمله كلبا ينهشه حتى تقوم الساعة ومنهم من يستحيل عمله خنزيرا يعذب به فى قبره ومنهم المرتابون ويعذب كل شخص فى قبره بالشىء الذى كان يخافه فى الدنيا (والسؤال مرة واحدة خلافا لمن قال أربعون) (فائدة) ممن حفظ من سؤال القبر من الأمة عمر بن الخطاب وإمام الحرمين وهرون الرشيد وشهداء المعركة والمرابط والميت بداء البطن والميت ليلة الجمعة أو يومها والمطعون ومن يقرأ تبارك الملك كل ليلة فى الغالب قال بعض الفضلاء من أراد أن ينجو من عذاب القبر فعليه أن يلازم أربعة ويجتنب أربعة فأما الأربعة التى يلازمها فالمحافظة على الصلوات والصدقة وقراءة القرآن وكثرة التسبيح فان هذه الأشياء تضىء القبر وتوسعه وأما الأربعة التى يجتنبها فالكذب والخيانة والنميمة والبول فان عامة عذاب القبر منه كذا فى نهاية الأمل (ومما جاء به) صلى الله عليه وسلم (ضمة القبر وهى التقاء حافتيه على بعض ويكون قبل السؤال) وهى عامة لكل ميت وإن لم يكن مكلفا ولم ينج منها إلا الأنبياء وفاطمة بنت أسد (وهى فى حق المؤمن الطائع نعيم) فتضمه الأرض ضمة شفقة كضم الأم لولدها إذا جاء لها بعد الغيبة (وفى حق الكافر والمؤمن العاصى عقاب) فتضمهما الأرض ضمة عقاب وبغض (فانها) أى الضمة (تمزج لحمهما بعظمهما لكن الكافر أشد من المؤمن العاصى) ولا يزال قبر الكافر ضيقا عليه وتعرض عليه النار بكرة وعشيا (ومما جاء به البعث والحشر والبعث هو إحياء الأموات وإخراجهم من قبورهم) بأن يوجد الله الأجسام بعد العدم المحض بجميع أجزائها الأصلية أى التى من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره ولو قطعت قبل الموت بخلاف التى ليس من شأنها ذلك كالظفر وتعاد إلى العبد صفاته التى كان عليها فى الدنيا على التدريج الدنيوى فيأتى القصر قبل الطول ويعاد إليه جميع أعماله فتعاد أعمال الخير بصور حسنة وأعمال الشر بصور قبيحة ويعاد إليه الزمن وهو مدة مكثه فى الدنيا على التدريج ليشهد له وعليه وقولنا بعد العدم المحض محله فيمن تأكل الأرض جسمه أما من لا تسلط الأرض على جسمه كالأنبياء وشهداء المعركة ونحوهم فان أجسامهم باقية (والحشر هو السوق للخلق جميعا إلى الموقف للحساب) ولا فرق فى ذلك بين من يجازى وهم الإنس والجن والملك وبين غيرهم (والموقف هو المحشر) وهو الموضع الذى يقفون فيه من الأرض المبدلة فان الأرض تبدل وذلك بأن تنعدم عين هذه الأرض ويخلق الله أرضا غيرها لم تقع عليها معصية ولم يسفك عليها دم ولم يجر عليها ظلم قط. قيل إن الأرض الجديدة من فضة بيضاء وقيل من خبز نقى وقيل التى قبل الصراط من فضة بيضاء وتكون الخلائق إذ ذاك مرفوعة بأيدى الملائكة والتى بعده من خبز نقى حتى إن الناس ليأكلون من تحت أقدامهم وتكون الخلائق إذ ذاك على الصراط وهذه الأرض خاصة بالمؤمنين عند دخولهم الجنة والسموات تبدل وكذلك بأن تنعدم عين هذه السموات ويخلق الله سموات غيرها من ذهب (ومما جاء به) صلى الله عليه وسلم (أخذ العباد صحفهم) أى تأتى ريح فتطير الصحف أى كتب الأعمال من خزانة تحت العرش فلا تخطىء صحيفة عنق صاحبها ثم تأخذها الملائكة من أعناقهم ويناولونها لهم فى أيديهم فالمؤمن المطيع يأخذ كتابه بيمينه والكافر يأخذه بشماله من وراء ظهره وأول من يعطى كتابه بيمينه مطلقا عمر رضى الله عنه وبعده أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وأول من يأخذ كتابه بشماله أخوه الأسود بن عبد الأسد لأنه أول من بادر النبى صلى الله عليه وسلم بالحرب

ويقول الكافر والمنافق لا أدرى فيقال له لا دريت ولا تليت ويضربانه بمرزبة من حديد لو اجتمع أهل الأرض عليها ما أقلوها فيصيح صيحة فيسمعه جميع الحيوانات إلا الثقلين رحمة بهما لأنهما لو سمعاها لقدابا والسؤال مرة واحدة خلافا لمن قال أربعون. ومما جاء به ضمة القبر وهى التقاء حافتيه على بعض ويكون قبل السؤال وهى فى حق المؤمن الطائع نعيم وفى حق الكافر والمؤمن العاصى عقاب فانها تمزج لحمهما بعظمهما لكن الكافر أشد من المؤمن العاصى ومما جاء به البعث والحشر ؛ والبعث هو إحياء الأموات وإخراجهم من قبورهم ، والحشر هو السوق للخلق جميعا إلى الموقف للحساب والموقف هو المحشر ، ومما جاء به أخذ العباد صحفهم

يوم بدر ويقرأ كل أحد كتابه ولو أميا لكن من الآخذين من لم يقرأ كتابه ذهولا ودهشة لاشتمال كتابه على القبائح والمؤمن يأتيه كتابه أبيض بكتابة بيضاء فيقرؤه فيبيض وجهه فيفرح ويقول لأهل الموقف هاؤم اقرؤا كتابيه إني ظننت أي علمت أني ملاق حسابيه. والكافر يأتيه كتابه أسود بخط أسود فيقرؤه فيسود وجهه فيزيد حزنه ويقول لما يرى من سوء عاقبته «ياليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه ياليتها» أي الموتة التي مات بها «كانت القاضية» أي القاطعة لأمره فلم يبعث بعدها ثم يدعون إلى الحساب ولذا قال (ومنه) أي مما جاء به صلى الله عليه وسلم (حساب الله للعباد على ما وقع منهم) وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال «لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربعة عن عمره فيم أفناه وعن جسده فيم أبلاه وعن علمه فيم عمل به وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه» وقد ورد أن الكفار ينكرون فتشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم وأسماعهم وأبصارهم وجلودهم والأرض والليل والنهار والحفظة الكرام (وهو) أي الحساب (بحسب الأعمال فيكون يسيرا في حق المطيعين وعسيرا في حق الكفار وعصاة المؤمنين) ولا يشغله تعالى محاسبة أحد عن أحد بل يحاسب الناس جميعا حتى إن كل أحد يرى أنه المحاسب وحده والمراد بذلك الحساب أن يكلمهم الله تعالى في شأن أعمالهم وكيفية ما لها من الثواب وما عليها من العقاب فيسمعهم كلامه القديم ثم بعد الحساب يؤمر بالناس إلى الميزان ولذا قال (ومنه) أي مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (وزن الأعمال) فتصور الأعمال الحسنة بصورة حسنة نورانية ثم تطرح في كفة النور وهو اليمين المعدة للحسنات فتثقل بفضل الله تعالى وتصور الأعمال السيئة بصورة قبيحة ظلمانية ثم تطرح في كفة الظلمة وهي الشمال المعدة للسيئات فتخف وهذا في المؤمن وأما الكافر فتخف الحسنات وتثقل سيئاته بعدل الله تعالى (أو صحفها) وهي الكتب التي اشتملت على أعمال العباد بناء على أن الحسنات مرقومة بكتاب والسيئات بكتاب آخر (وهو الصحيح) وهذا مذهب جمهور المفسرين ويشهد له ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يخلص رجلا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقول أتنكر من هذا شيئا أظلمك كتبتي الحافظون فيقول لا يارب فيقول بلى إن لك عندنا لحسنة وإنه لا ظلم عليك فتخرج له بطاقة كالأنملة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله فيقول يارب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات فيقال إنك لا تظلم فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة فطاشت السجلات وثقلت البطاقة ولا يثقل مع اسم الله شيء اهـ وهذا ليس لكل عبد بل لعبد أراد الله به خيرا والمراد بهذه الشهادة النطق بالشهادتين بعد الإيمان وأما الإيمان فلا يوزن لأنه ليس له ضد يوضع في كفة أخرى لأن ضده الكفر والكفر والإيمان لا يجتمعان في إنسان واحد ولذا قال الله تعالى بل إن لك عندنا حسنة ولم يقل إن لك عندنا إيمانا (في ميزان واحد) أي على الراجح لجميع الأمم ولجميع الأعمال (حقيقي) أي كميزان الدنيا (له قصبة ولسان وكفتان لو اجتمع في إحداهما) أي الكفتين (السموات والأرض لوسعتهما إحداهما وهي) كفة الحسنات عن يمين العرش مقابل الجنة وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار يزن به جبريل على الصراط بعد الحساب فيأخذ بعموده ناظرا إلى لسانه وميكائيل أمين عليه و(التي توزن فيها الحسنات من نور والأخرى التي توزن فيها السيئات من ظلمة) والكفار توزن أعمالهم من السيئات غير الكفر ليجازوا عليها بالعقاب زيادة على عذاب الكفر ومن الحسنات التي لا تتوقف على نية كالعتق والوقف وصلة الرحم ليخفف عنهم بذلك من عذاب غير الكفر وأما عذاب الكفر فلا يخفف عنهم وقيل حسنات الكافر التي ما ذكر يجازى عليها في الدنيا كسعة الرزق وعافية البدن ولا يجازى عليها في الآخرة أصلا ويكون ثمرة وزن عمله التشديد في عذاب الكفر وعدمه لأن الكفار يتفاوتون في العذاب بقدر

تفاوتهم

ومنه حساب الله للعباد على ما وقع منهم وهو بحسب الأعمال فيكون يسيرا في حق المطيعين وعسيرا في حق الكفار وعصاة المؤمنين ومنه وزن الأعمال أو صحفها وهو الصحيح في ميزان واحد حقيقي له قصبة ولسان وكفتان لو اجتمع في إحداهما السموات والأرض لوسعتهما إحداهما وهي التي توزن فيها الحسنات من نور والأخرى التي توزن فيها السيئات من ظلمة

تفاوتهم فى الكفر (ومنه) أى مما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم (الشفاعة العظمى له صلى الله عليه
وسلم) وتسمى أيضا بالشفاعة الكبرى ويسمى أيضا المقام المحمود (فى فصل القضاء) أى فى القضاء الفاصل بين
الناس وذلك إذا اجتمع الخلائق كلهم الإنس والجن وغيرهم من المحشر سمعوا صوتا شديدا من السماء فهالهم ذلك
فتشقق السماء وتنزل ملائكة سماء الدنيا وهم مثل من فى الأرض عشر مرات فيحيطون بأهل الموقف ثم ينزل
أهل السماء الثانية وهم مثلهم عشرين مرة فيقومون خلف أهل سماء الدنيا وهكذا إلى أن تنزل ملائكة
سبع سموات ويقومون حول أهل الموقف والخلق تتداخل وتندمج حتى يعلو القدم ألف قدم لشدة الزحام
وتكون الناس فى العرق على أنواع مختلفة كل على حسب عمله إلى الأذقان وإلى الصدور وإلى الحقوين
وإلى الركبتين وإلى الكعبين ومنهم من يلجمه العرق إلجاما ويذهب فى الأرض سبعين ذراعا ومنهم
من يصيبه الرشح القليل كالجالس فى الحمام ومنهم من يصيبه البلة كالعاطش إذا شرب الماء وهذا خلاف المعتاد
فى الدنيا فان الجماعة إذا وقفوا فى الأرض المعتدلة أخذهم الماء أخذا واحدا ولا يتفاوتون فهذا من
خوارق العادات وتدنو الشمس من رءوسهم حتى لو مد أحدهم يده لنالها ويتضاعف حرها سبعين مرة فلا
يزال الناس يموج بعضهم فى بعض ألف عام والجليل سبحانه لا يكلمهم كلمة واحدة فيشتد الهول على
أهل الموقف حتى يتمنوا الانصراف من هذا الموقف ولو إلى جهنم فيقول بعضهم لبعض اذهبوا إلى أبيكم آدم
فيأتون آدم فيقولون يا أبا البشر الأمر علينا شديد بدوا أنت الذى خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته ونفخ فيك
من روحه اشفع لنا فى فصل القضاء اشفع لنا إلى ربك ليقضى بيننا فيقول لست هناك إنى قد أخرجت
من الجنة بخطيئة وإنه ليس يهمنى اليوم إلا نفسى ولكن عليكم بنوح فيأتون نوحا ويقولون يا نوح
أنت أول الرسل إلى أهل الأرض وسماك الله عبدا شكورا فاشفع لنا إلى ربك ليقضى بيننا فيقول لست هناك إنى
دعوت دعوة على أهل الأرض فأغرقوا وإنه ليس يهمنى اليوم إلا نفسى ولكن ائتوا إبراهيم فيأتون إبراهيم
فيقولون يا إبراهيم أنت نبى الله وخليله من أهل الأرض اشفع لنا إلى ربك ليقضى بيننا فيقول لست
هناك إنى قد كذبت فى الإسلام ثلاث كذبات وهى قوله إنى سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وقوله لامرأته إنها
أختى وليس يهمنى اليوم إلا نفسى ولكن ائتوا موسى الذى كلمه الله تكليما فيأتون موسى فيقول لست هناك
إنى قتلت نفسا بغير حق أى لم أومر بقتلها. وذلك أنه مر على رجل من بنى إسرائيل ورجل آخر من
القبط طباخ فرعون يتنازعان ومراد القبطى أن يسخر الإسرائيلى فى حمل الحطب إلى المطبخ فاستغاث
الإسرائيلى بموسى فقال للقبطى خل سبيله فأبى وقال لموسى لقد هممت أن أحمله عليك فلكمه موسى فمات فدفن
فى الرمل ولم يكن قصده قتله ليس يهمنى اليوم إلا نفسى ولكن ائتوا عيسى فيأتونه فيقولون يا عيسى أنت رسول
الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه أى ذو روح صدر منه وكلمت الناس فى المهد أى قبل أوان النطق
فاشفع لنا إلى ربك فيقول إنى عبدت وأمى من دون الله وإنى لا يهمنى اليوم إلا نفسى هذا ولم يكن
لأحد من الأنبياء ذنب وإنما اعتذروا وأحالوا كرما ليعلم مقام سيد الأولين والآخرين فى ذلك اليوم العظيم حيث
علموا أنه أول من يفتح باب الشفاعة ثم قال عيسى ولكن أخبرونى إن كان لأحدكم بضاعة جعلها فى كيس ثم
ختم عليها أكان يصل إلى ما فى الكيس قبل أن يفض الختم أم لا فيقولون لا فيقول إن محمدا صلى الله
عليه وسلم خاتم الأنبياء وقد وافى اليوم وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ائتوه فيأتونه فيقولون يا محمد
أنت رسول الله وخاتم الأنبياء فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه فيقول أنا لها أمتى أمتى ثم يخر ساجدا تحت
العرش كسجود الصلاة أى وهذه السجدة قدر جمعة من جمع الدنيا يسجدها بلا وضوء لأنه حى بطهارة الغسل
لم ينتقض وضوءه. فيقال يا محمد ارفع رأسك وسل تعط واشفع تشفع أى تقبل شفاعتك فيرفع رأسه
فيقول يا رب افصل بين أمتى يا رب عجل حسابهم فيأتى النداء نعم يا محمد وهذه الشفاعة تعم جميع الخلق من إنس

ومنه الشفاعة العظمى له صلى الله عليه وسلم فى فصل القضاء

وجن ومؤمن وكافر من هذه الأمة ومن غيرها ولذلك تسمى الشفاعة العظمى وهي أول المقام المحمود أي الذي يحمده صلى الله عليه وسلم فيه الأولون والآخرون وآخره استقرار أهل الجنة في الجنة وتجتمع الأنبياء حينئذ تحت لوائه صلى الله عليه وسلم وهذه الشفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم (وبعد ذلك) أي الشفاعة العظمى (تشفع الأنبياء والأولياء وسائر الصالحين) وأخرج ابن ماجه والبيهقي عن عثمان بن عفان حديثا مرفوعا يشفع يوم القيامة الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء وأخرجه البزار وزاد في آخر الحديث ثم المؤذنون له (والآباء في أولادهم والأولاد في آبائهم فقد ورد) أي في الخبر (أن الولد يقع على باب الجنة فيقول لا أدخلها إلا مع والدي. وللنبي صلى الله عليه وسلم شفاعات عديدة) أي كثيرة غير محصورة منها الشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب وهذه مختصة به صلى الله عليه وسلم على ما جزم به النووي ومنها الشفاعة فيمن استحقوا دخول النار فلم يدخلوها وهذه غير مختصة به صلى الله عليه وسلم كما جزم به ابن السبكي ومنها الشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة وهذه مختصة به صلى الله عليه وسلم على ما جزم به القرافي ومنها الشفاعة في قوم من الصلحاء ليتجاوز عنهم في تقصيرهم في الطاعات (ومنه) أي مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (الصراط وهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون) أي يمر عليه جميع الناس النبيون والصديقون ومن يدخل الجنة بغير حساب والمؤمنون والكافرون ذاهبين إلى الجنة لكن الكفار لا يمرون على جميعه بل على بعضه ثم يتساقطون في النار وكلهم ساكتون إلا الأنبياء فيقولون اللهم سلم سلم وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يقول أمتي أمتي لا أسألك نفسي ولا فاطمة بنتي (وهو) أي الصراط (عقبة من شعر هدب سيدنا مالك خازن النيران طوله ثلاثة آلاف سنة) ألف سنة صعود وألف هبوط وألف استواء (كما ورد في رواية) أي رواها مجاهد والضحاك (وفي) رواية (أخرى) رواها الفضيل بن عياض (طوله خمسة عشر ألف سنة) خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف استواء (وهو أرق من الشعرة وأحد من السيف) فهو مثل حد الموسى (طرفه في أرض القيامة) وهي الموقف (وطرفه الآخر في أرض الجنة) وأفاد الشعراني أن الصراط لا يوصل إلى باب الجنة بل يوصل لمرج أي فناء التي فيه الدرج الموصل لها وجبريل في أوله وميكائيل في وسطه يسألان الناس عن عمرهم فيم أفنوه أفي طاعة الله أو في معصيته وعن شبابهم فيم أبلوه وعن علمهم ماذا عملوا به وعن مالهم من أين اكتسبوه وأين أنفقوه ويتفاوت الناس في سرعة مرورهم وبطئه بحسب تفاوتهم في سرعة الإعراض عما حرم الله وبطئه فمن كان أسرع إعراضا عن معاصي الله كان أسرع مرورا في ذلك اليوم ومن كان أبطأ الناس في المعاصي كان أبطأهم مرورا على الصراط ومن توسط في المعاصي بأن لم يسرع بتركها ولم يبطئ فيها كان سيره على الصراط متوسطا فالسالمون من الذنوب يمرون كطرف العين وبعدهم الذين يمرون كالبرق الخاطف وبعدهم الذين يمرون كالريح العاصف أي الشديد وبعدهم الذين يمرون كالطير وبعدهم الذين يمرون كالفرس السابق وبعدهم الذين يمرون كأجود البهائم وبعدهم الذين يمرون سعيا ومشيا وبعدهم الذين يمرون حبوا وهو الذي تطول عليه مسافة الصراط ويتفاوتون في الهلاك فمنهم من يكب بأول قدم وهو الذي يكون آخر الخارجين من النار ومنهم من يكب عند آخر قدم فيكون أول الخارجين (ومنه) أي مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (حوضه صلى الله عليه وسلم) وهو يعمر على الأرض الجديدة (وهو حوض عظيم) وطوله لا يزيد على عرضه (كل جانب من جوانبه الأربع مسافة شهر) كما في الصحيحين «حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء» والاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة فيما أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام من صفة نبينا صلى الله عليه وسلم «له حوض أبعد من مكة إلى مطلع الشمس» (حافته) أي الحوض (الذهب ورائحته المسك بل أطيب وحصاه اللؤلؤ ووصفه صلى الله عليه وسلم بأن ماءه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل يصب فيه ميزابان) أحدهما من ذهب والآخر من ورق

وبعد ذلك تشفع الأنبياء والأولياء وسائر الصالحين والآباء في أولادهم والأولاد في آبائهم فقد ورد أن الولد يقع على باب الجنة فيقول لا أدخلها إلا مع والدي. وللنبي صلى الله عليه وسلم شفاعات عديدة. ومنه الصراط وهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون وهو شعرة من شعر هدب سيدنا مالك خازن النيران طوله ثلاثة آلاف سنة كما ورد في رواية وفي أخرى طوله خمسة عشر ألف سنة وهو أرق من الشعرة وأحد من السيف طرفه في أرض القيامة وطرفه الآخر في أرض الجنة. ومنه حوضه صلى الله عليه وسلم وهو حوض عظيم كل جانب من جوانبه الأربع مسافة شهر حافته الذهب ورائحته المسك بل أطيب وحصاه اللؤلؤ ووصفه صلى الله عليه وسلم بأن ماءه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل يصب فيه ميزابان

من الكوثر عليه من الأواني عدد نجوم السماء يشرب منه كل من أوفى بعهده من الله ويمنع منه من بدل وغير ممن شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا ولكل نبي من الأنبياء حوض إلا صالحا فليس له حوض وضرع ناقته يقوم مقام الحوض له وقال بعضهم ليس في الموقف حوض إلا حوض نبينا صلى الله عليه وسلم . ومنه رؤية المؤمنين لله جل وعز في الدار الآخرة من غير كيف وانحصار وهي ثابتة بالكتاب والسنة قال تعالى «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» وقال صلى الله عليه وسلم إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر فيراه المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد دخولها فيكشف الله تعالى عن المؤمنين الحجاب انكشافا تاما فيرون ذاته جل وعز خالية عن جهة ومكان ومقابلة وسائر صفات الحوادث وإذا رأى المؤمنون الله جل وعز تركوا نعيم الجنة لأنه لو اجتمع نعيم أهل الجنة لا يساوي أقل لحظة من رؤيته تعالى فهي أكبر نعم الآخرة كما أن الإيمان أكبر نعم الدنيا روى عن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال بينا أهل الجنة في الجنة إذ سطع عليهم نور فإذا الرب قد أشرف عليهم فلا يعطون شيئا أقر لعيونهم وأثبت لقلوبهم من النظر إلى الله تعالى فإذا احتجب عنهم يبقى نوره وبركته فيهم ولم تقع الرؤية يقظة في الدنيا إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم

(من الكوثر) الذي هو نهر في الجنة (عليه) أي الحوض (من الأواني عدد نجوم السماء يشرب منه كل من أوفى بعهده من الله) يوم ألست بربكم قالوا بلى أي أنت ربنا (ويمنع منه من بدل) أي عهده الذي أخذه الله عليه (وغير) كأن أحدث في الدين مما لا يرضاه الله تعالى (من شرب منه) أي الحوض (شربة لا يظمأ بعدها أبدا) وأحوالهم في الشرب مختلفة فمنهم من يشرب لدفع العطش فإن الناس يخرجون من قبورهم عطاشا ومنهم من يشرب للتلذذ ومنهم من يشرب لتعجيل المسرة وشرب منه هذه الأمة كلها لكنهم قسمان قسم منهم لا يطرد عنه وهم المتقون وقسم يطرد عنه والمطرود عنه قسمان قسم يطرد محروما وهم الكفار فلا يشربون منه أبدا وقسم يطرد عنه عقوبة له ثم يشرب وهم عصاة المؤمنين فيشربون قبل دخولهم النار فيكون شربهم قبله أمانا من أن تحرق النار أجوافهم وأن يدركهم الجوع والعطش (ولكل نبي من الأنبياء حوض إلا صالحا فليس له حوض وضرع ناقته يقوم مقام الحوض له) وهذا كما قال ابن الواسطي السكري لكل نبي حوض إلا صالحا فإن حوضه ضرع ناقته وقد أخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه بيده عصا يدعو من عرف من أمته ألا وإنهم يتباهون أيهم أكثر تبعا وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تبعا» وأخرج الطبراني من وجه آخر عن سمرة حديثا مرفوعا مثله (وقال بعضهم ليس في الموقف حوض إلا حوض نبينا صلى الله عليه وسلم) أي أن حوض نبينا ثابت بالنص يجب علينا اعتقاد أن له صلى الله عليه وسلم حوضا وحوض غيره نفوض علمه إلى الله تعالى ، وعلى زوايا الحوض خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأربع أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وكل من أبغض واحدا منهم لم يسقه الآخر ويعلم ذلك بإلهام من الله تعالى وأطفال المسلمين ذكورهم وإناثهم حول الحوض وعليهم أقبية الديباج ومناديل من نور وبأيديهم أباريق الفضة وأقداح الذهب يسقون آباءهم وأمهاتهم إلا من سخط في قدمهم فلا يؤذن لهم أن يسقوه (ومنه) أي مما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (رؤية المؤمنين لله جل وعز في الدار الآخرة من غير كيف) أي للمرئي من كيفيات الحوادث كالمقابلة في الجهة (وانحصار) أي للمرئي عند الرائي بحيث يحيط به لاستحالة الحدود والنهايات عليه تعالى (وهي) أي رؤية الله تعالى (ثابتة بالكتاب والسنة قال تعالى وجوه يومئذ) أي إذ تقوم الساعة (ناضرة) أي مشرقة عليها أثر النعمة (إلى ربها ناظرة ، وقال صلى الله عليه وسلم إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر) أي التمام وهي ليلة أربعة عشر والتشبيه للرؤية في عدم الشك والخفاء لا للمرئي كما قد يتوهم كما روي عن جرير بن عبد الله قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال صلى الله عليه وسلم إنكم سترون ربكم عيانا كما ترون القمر لا تضامون في رؤيته (فيراه المؤمنون قبل دخول الجنة) أي في الوقت (وبعد دخولها فيكشف الله تعالى عن المؤمنين الحجاب انكشافا تاما فيرون ذاته جل وعز خالية عن جهة ومكان ومقابلة وسائر صفات الحوادث وإذا رأى المؤمنون الله جل وعز تركوا نعيم الجنة) ونسوه (لأنه لو اجتمع نعيم أهل الجنة لا يساوي أقل لحظة من رؤيته تعالى فهي أكبر نعم الآخرة كما أن الإيمان أكبر نعم الدنيا) قال الله تعالى «للذين أحسنوا الحسنى وزيادة» أي للذين أحسنوا بالعمل الصالح الجنة والنظر لوجه الله تعالى (روى عن الحسن البصري رضي الله عنه أنه قال بينا أهل الجنة في الجنة إذ سطع عليهم نور فإذا الرب قد أشرف عليهم فلا يعطون شيئا أقر لعيونهم وأثبت لقلوبهم من النظر إلى الله تعالى فإذا احتجب عنهم يبقى نوره وبركته فيهم ولم تقع الرؤية) أي رؤية الله تعالى (يقظة في الدنيا إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم) فإنه صلى الله عليه وسلم رأى ربه رؤية تليق بذاته تعالى بعيني

رأسه وهما في محلهما بقوة أودعها الله فيهما وكان صلى الله عليه وسلم يراه تعالى في كل مرة من مرات المراجعة ومن كلام ابن وفا إنما كان ترجيع موسى عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم في شأن الصلاة ليتكرر مشاهدة أنوار المرات وأنشد يقول من بحر البسيط :

والسر في قول موسى إذ يراجعه ليجتلي النور فيه حين يشهده
يبدو سناه على وجه الرسول فيا لله حسن رسول إذ يردده

ومعنى إذ يراجعه أي حين مراجعته له صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء وحين قوله عليه السلام ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف ومعنى ليجتلي بالجيم أي ينظر ومعنى يبدو سناه أي يظهر ضوء ذلك النور لمى فالحكمة الباطنية اقتباس النور من وجهه صلى الله عليه وسلم ففي كل مرة يزداد نورا والحكمة الظاهرية التخفيف في الصلاة (ومن ادعى رؤيته) تعالى (في الدنيا يقظة فلا شك في كفره) قال العلامة القونوى فان صح عن أحد من المعتبرين وقوع ذلك أمكن تأويله وذلك أن غلبة الأحوال تجعل الغائب كالشاهد حتى إذا كثر اشتغال السر بشيء صار كأنه حاضر بين يديه كما هو معلوم بالوجدان لكل أحد وعلى هذا تحمل ما وقع في كلام ابن الفارض وأما رؤيته تعالى مناما فلا نزاع في وقوعها وصحتها (والمؤمنون في الآخرة متفاوتون فيها) أي الرؤية (فمنهم من يراه) تعالى (كل عام مرة) أي في مثل يوم العيد (ومنهم من يراه كل شهر ومنهم من يراه كل جمعة ومنهم من يراه كل يوم) أي مرة ويراه خواصهم كل يوم بكرة وعشيا (ومنهم من يراه كل ساعة ومنهم من يراه كل لحظة ومنهم من يكون مداوم النظر له جل وعز) فلا يزال مستمرا في الشهود. حتى قال أبو يزيد محمد طيفور بن عيسى البسطامي إن لله خواص من عباده لو حجبهم في الجنة عن رؤيته ساعة لاستغاثوا من الجنة ونعيمها كما يستغيث أهل النار من النار وعذابها (وهذه الحالة) أي مداومة النظر لله تعالى (أكمل الحالات) وهذا براعة الختام (اللهم اجعلنا ووالدينا ومشايخنا وأحبابنا من أهل ذلك) أي النظر لذاته تعالى (بجاه سيدنا محمد الذي سلك بنا أوضح المسالك صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرك) أي يا الله (وذكره) أي سيدنا محمدا (الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون) فلا يخلو العالم من ذلك من أوله إلى انتهائه (آمين) أي استجب يا الله (وكان الفراغ من جمعها) أي هذه العقائد (عصرية الخميس لثمان خلت) أي مضت (من شهر ذي القعدة سنة خمس وثلاثين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها) أي تلك الهجرة (أفضل الصلاة والسلام وغفر الله لنا ولوالدينا والمسلمين أجمعين) . قال المؤلف حفظه الله تعالى وتم رقم هذا الكتاب على يد أحقر المذنبين الفقير محمد نووى ابن الشيخ عمر في آخر الظهر من سابع رمضان المعظم نهار السبت سنة ألف ومائتين وأربع وتسعين جعل الله خاتمته خيرا وختم بالحسنى لنا ولجميع المسلمين دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

ومن ادعى رؤيته في الدنيا يقظة فلا شك في كفره والمؤمنون في الآخرة يتفاوتون فيها فمنهم من يراه كل عام مرة ومنهم من يراه كل شهر ومنهم من يراه كل جمعة ومنهم من يراه كل يوم ومنهم من يراه كل ساعة ومنهم من يراه كل لحظة ومنهم من يكون مداوم النظر له جل وعز وهذه الحالة أكمل الحالات. اللهم اجعلنا ووالدينا ومشايخنا وأحبابنا من أهل ذلك بجاه سيدنا محمد الذي سلك بنا أوضح المسالك صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون آمين . وكان الفراغ من جمعها عصرية الخميس لثمان خلت من شهر ذى القعدة سنة خمس وثلاثين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وغفر الله لنا ولوالدينا والمسلمين أجمعين.